



قضايا عالمية معاصرة



السنة الرابعة

منشورات جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قضايا عالمية معاصرة

(دراسات في علاقات وقضايا العالم المعاصر)

الدكتور حكمت خضر عبد الرحمن

مدرس في قسم التاريخ

الدكتور احمد محسن الخضر

استاذ في قسم التاريخ

جامعة دمشق

المحتويات

5	المحتويات
11	مقدمة
17	الفصل الأول: الحرب الباردة وانعكاساتها
17	أولاً: مفهوم الحرب الباردة وأسبابها
17	1- مفهوم الحرب الباردة
18	2- أسباب الحرب الباردة
20	3- من المسؤول عن الحرب الباردة؟
22	4- نهاية الحرب الباردة
27	ثانياً: سقوط الاتحاد السوفييتي وأسبابه
27	1- أوضاع الاتحاد السوفييتي (1945-1991)
30	2- أسباب انهيار الاتحاد السوفييتي
	الفصل الثاني: تطور نظام العلاقات الدولية بين القوى الكبرى منذ نهاية الحرب العالمية
41	الثانية حتى العولمة
42	أولاً: العلاقات الأوربية-الأمريكية
60	ثانياً: العلاقات الأمريكية-اليابانية
79	ثالثاً: العلاقات الأمريكية - الصينية
98	رابعاً: العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والصين

98	1- العلاقات السوفيتية-الصينية
99	أ- التقارب السوفيتي-الصيني
102	ب- الخلاف السوفيتي-الصيني
108	2- العلاقات الروسية-الصينية
123	الفصل الثالث: نظرة على النظام الدولي الجديد: المفهوم والمراحل
125	أولاً: المفهوم
126	ثانياً: مراحل تطور النظام الدولي
127	ثالثاً: خصائص النظام الدولي الجديد
128	رابعاً: مظاهر النظام الدولي الجديد:
130	خامساً: النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة: هل هو نظام القطب الواحد، أم متعدد الأقطاب؟
136	سادساً: دور الصين ومكانتها في النظام العالمي والعلاقات الدولية
143	الفصل الرابع: العولمة
145	أولاً: ماهية العولمة
148	ثانياً: نشأة العولمة
151	ثالثاً: قوى العولمة وآلياتها
159	رابعاً: أنواع العولمة وأهدافها
161	خامساً: آثار العولمة
165	سادساً: العولمة والدول العربية
173	الفصل الخامس: العلاقات العربية-العربية والعربية-الإقليمية

173	أولاً: العلاقات العربية-العربية
176	1- العوامل الإقليمية المؤثرة في العلاقات العربية-العربية
178	2- العوامل الدولية المؤثرة في العلاقات العربية-العربية
179	ثانياً: العلاقات العربية-الإقليمية
179	1- العلاقات العربية-الإيرانية
187	2- العلاقات العربية-التركية
199	الفصل السادس: صعود القوى الآسيوية
199	أولاً: المعجزة اليابانية
207	ثانياً: صعود القوة الصينية
215	ثالثاً: صعود القوى الآسيوية الأخرى
225	الفصل السابع: منظمات دولية وأقليمية
225	أولاً: منظمات دولية
226	1- منظمة الأمم المتحدة
233	أ- البنية التنظيمية للأمم المتحدة
242	ب- أهداف المنظمة ووظائفها
244	ت- مبادئ الأمم المتحدة
248	ثانياً: منظمات أقليمية
249	1- جامعة الدول العربية
249	أ- نشأة الجامعة العربية

252	ب- مبادئ جامعة الدول العربية وأهدافها
255	ت- الفروع والأجهزة الرئيسية للجامعة
258	ث- أهم التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية
260	2- مجلس التعاون الخليجي
261	أ- نشأة مجلس التعاون الخليجي
262	ب- الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي
264	ت- أهداف مجلس التعاون الخليجي
265	3- رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN)
265	أ- نشأة الآسيان ومراحل تكوينها
268	ب- أهمية المنظمة
269	ت- أهداف المنظمة ومبادئها
271	ث- اقتصاد دول آسيان
273	4- الاتحاد الأوروبي
273	أ- نشأة الاتحاد وتطوره
276	ب- مؤسسات الاتحاد الأوروبي
279	ت- التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي
282	5- الاتحاد الإفريقي
285	أ- أهداف الاتحاد ومبادئه
287	ب- مؤسسات الاتحاد الإفريقي





مقدمة

يُشكل موضوع متابعة قضايا عالمنا المعاصر ودراسة العلاقات الدولية التي تحكمه وتتحكم به بشكل مستمر ودائم أمراً شديداً التعقيد بالغ الصعوبة، ذلك أنها في تجدد مستمر وتطور دائم. فالكثير من التغيرات الجوهرية والعميقة التي شهدتها العالم فرضتها الكثير من الأحداث العالمية. فالنظام القطبي الثنائي كان من نتائج الحرب العالمية الثانية، وهو النظام نفسه الذي تحكم بالعلاقات الدولية والقضايا العالمية التي كان عنوانها الأساسي «الحرب الباردة والعلاقات بين الشرق والغرب»، بينما شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة ظهورَ نظام عالمي جديد تميّز بأنه أحادي القطبية له مفرداته الخاصة وقضاياها المعقدة والمختلفة، التي لم تتضح خطوطها ومعالمها العامة وتعقيداتها حتى الوقت الحاضر.

فالكثير من القضايا العالمية المعاصرة المهمة والمؤثرة في نمط العلاقات الدولية وطبيعة النظام الدولي الحالي تحتاج إلى بحث ودراسة. وبالنظر إلى صعوبة طرح كل القضايا العالمية في كتاب جامع، فقد وجدنا أنه من المناسب أن يتم التركيز في هذا العمل المتواضع على العلاقات بين الدول العظمى، والعلاقات العربية - الإقليمية، إضافة إلى معالجة جملة من القضايا ذات الصلة، والتي تتمتع بأهمية خاصة في عالمنا المعاصر.

والحديث عن التطورات العالمية المعاصرة يتوقف إلى حد كبير على طبيعة فهمنا لقضايا هذه التطورات وظروفها. فالعالم الحديث والمعاصر عاش ثلاث فترات حاسمة ومؤثرة في تاريخه: الأولى مرحلة ما بين الحربين العالميتين التي مثلت مرحلة انتقالية انتهت مع نشوب الحرب العالمية الثانية التي كانت بمثابة

تاريخ حاسم في صيرورة التطور التاريخي والإنساني للبشرية عامة، وفتحت أمام العالم مرحلة حاسمة شهدت الكثير من التطورات والانقسامات والصراعات والاضطرابات عنوانها الأساسي الحرب الباردة والصراع بين الشرق الشيوعي الذي مثله الاتحاد السوفييتي والغرب الرأسمالي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية (المرحلة الثانية). أما المرحلة الثالثة، فهي فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث عاش العالم مرحلة جديدة تختلف في مقوماتها ومظاهرها وظروفها وطبيعتها عن المرحلتين السابقتين.

ما ننتظره من هذا العمل البسيط، الذي نرجو أن يكون نافعا ومفيدا، أن يُمثل عرضاً لأهم التطورات التي عاشها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة، وكذلك قضايا العالم المعاصر في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة. ومما لا شك فيه أن مثل هذا التقديم والاستعراض لا يمكن أن يكون، بأي حال من الأحوال، عرضاً تفصيلياً وكاملاً يحيط بكل تداخلات وخفايا العلاقات الدولية وتعقيدات القضايا العالمية المعاصرة، بل هو عبارة عن عرض بانورامي عام لأهم وأبرز المعالم والخطوط الرئيسية لها، بهدف فهمها فهماً معاصراً. فالكتاب في صورته الحالية ليس إلا قاعدة من البيانات لفهم قضايا عالمنا المعاصر وإدراك طبيعتها ومكوناتها وصراعاتها المستمرة والمؤثرة.

وبما أن الكثير من القضايا العربية المعاصرة، كالصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، قد تم معالجتها في الكتب التي تتعلق بتاريخ العرب الحديث والمعاصر، فقد رأينا أن نركز على القضايا التي لم يتم التطرق لها أو تناولها أو تلك التي لم يتم الإشارة لها من بين القضايا العديدة التي تشغل حيزاً مهماً في طبيعة النظام العالمي الجديد وشكل العلاقات الدولية.

وقد رأينا أن يتم تقسيم هذا العمل إلى سبعة فصول. يتناول الفصل الأول الحرب الباردة وانعكاساتها. وقد تم الحديث في هذا الفصل عن ظروف وملازمات الحرب الباردة: مفهومها وأسبابها ونهايتها، إضافة إلى سقوط الاتحاد السوفييتي ومناقشة الأسباب التي أدت إلى انهياره. وقد حرصنا على تقديم عالم مابعد الحرب الباردة وشرح طبيعة النظام العالمي الجديد، ومعالجة ما إذا كان هذا النظام هو نظام القطب الواحد أم نظام متعدد الأقطاب.

ويتناول الفصل الثاني تطور نظام العلاقات الدولية بين القوى الكبرى في الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية حتى ظهور نظام العولمة بأشكاله المختلفة وتأثيراته الحاسمة. فالهدف الأساس من هذا الفصل هو معالجة العلاقات بين القوى العالمية الكبرى خلال مرحلتين مابعد الحرب العالمية الثانية، والمرحلة التي أعقبت الحرب الباردة. وقد عكست العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين، وكذلك علاقات الاتحاد السوفييتي مع الصين طبيعة المرحلة وشكل العلاقات السائدة خلالها. كما حاولنا في هذا الفصل مناقشة مكانة الصين ودورها، بعدّها قطباً اقتصادياً صاعداً في النظام الدولي الجديد والعلاقات الدولية.

أما الفصل الثالث فيتضمن دراسة مختصرة مركزة على النظام الدولي الجديد من خلال محاولة تحديد المفهوم الذي ينطوي عليه هذا النظام، وتتبع مراحل تطوره. ولا يُهمل هذا الفصل الحديث عن خصائص النظام الدولي الجديد ومظاهره المختلفة.

ويختص الفصل الرابع بمعالجة مسألة العولمة بعدّها مدخلاً إلى فهم النظام العالمي المعاصر من خلال: نشأتها وقواها وآلياتها وآثارها وأنواعها، وأخيراً تأثيرات العولمة في الدول العربية.

أما الفصل الخامس فيناقش علاقات البلاد العربية والعوامل المؤثرة فيها، الإقليمية الدولية في محورين أساسيين: المحور الأول عالج شكل العلاقات العربية-العربية، والثاني طبيعة ونوعية العلاقات العربية -الإقليمية من خلال التركيز على علاقات البلاد العربية مع أهم وأبرز جارين إقليميينهما إيران وتركيا.

أما الفصل السادس فيتناول مسألة صعود القوى الآسيوية، مُركّزٍ بشكل أساسي على المعجزة اليابانية والصعود الصيني اللافت والمدهش، إضافة إلى الحديث عن صعود القوى الآسيوية الأخرى التي عُرفت بالنمور الآسيوية.

أما الفصل السابع والأخير فيتناول بعض المنظمات الدولية والإقليمية، حيث تمّ التركيز على منظمة دولية واحدة هي منظمة الأمم المتحدة، نشأتها وبنيتها التنظيمية. يُشار هنا إلى أنه تم تناول بعض المنظمات العالمية، الاقتصادية منها بشكل خاص، في الفصل الرابع من هذا الكتاب بعدّها من قوى العولمة وآلياتها، وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

أما المنظمات الإقليمية التي تناولها الكتاب، فقد تم اختيار عددٍ من المنظمات التي تمارس دوراً مهماً وفعالاً على المستويين الإقليمي والدولي. وهذه المنظمات هي: جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ورابطة بلدان جنوب شرق آسيا (آسيان)، والاتحاد الأوربي والاتحاد الإفريقي.

يبقى أن نُشير في النهاية إلى أننا لا ولن ندعي كمال هذا العمل، إلا الأمل في أن يُشكّل هذا الكتاب قاعدة معلومات في حدها الأدنى لأي باحث أو مهتم في قضايا عالمنا المعاصر وعلاقاته الإقليمية والدولية.

والله ولي الأمر والتوفيق وهو من وراء القصد

The logo of Damascus University is a circular emblem. It features a central yellow sunburst or star-like shape. Above this shape, the Arabic text "وقل رب زدني علما" (O Lord, increase my knowledge) is written in a semi-circle. Below the central shape, the Arabic text "جامعة دمشق" (University of Damascus) is written in a semi-circle. At the bottom of the emblem, the words "Damascus University" are written in English. The entire logo is rendered in a light gray, semi-transparent style.

الفصل الأول

الحرب الباردة وانعكاساتها



الفصل الأول

الحرب الباردة وانعكاساتها

أولاً: مفهوم الحرب الباردة وأسبابها

1 - مفهوم الحرب الباردة

يُشير مفهوم الحرب الباردة إلى كل صراع أو تنافس بين الدول لا يتطور إلى استعمال وسائل القوة في سبيل انتصار طرف على الآخر، حيث يُسخر كل طرف كل وسائل الضغط الممكنة وأساليبه لتحقيق مكاسب مادية ومعنوية. ويُشير مدلول الحرب الباردة إلى تركيز الصراع بين معسكرين، رأسمالي غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، واشتراكي شيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي. ويمكن تعريف الحرب الباردة على أنها «حالة من الصراع غير المسلح في ظل وضع متوتر بين جانبيين يستهدف كل جانب تقوية نفسه وإضعاف الجانب الآخر بكل الوسائل ماعدا وسيلة الحرب الساخنة ... وهي صراع تمتنع خلاله الأطراف المتنازعة عن اللجوء إلى السلاح الواحدة ضد الأخرى⁽¹⁾».

وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق كامل بين المؤرخين حول تحديد تاريخ دقيق لبداية الحرب الباردة، إلا أنه يمكن الحديث عن تاريخين لبداية هذه الحرب: الأول في عام 1917، وهو التاريخ الذي قامت فيه الثورة البلشفية الروسية ضد الحكم القيصري. إلا أنهم عادوا وأكدوا أن الصراع كان نسبياً وغير مكتمل الأسباب والظروف من جهة ولسياسة العزلة التي انتهجها طرفا الصراع في الحرب الباردة،

(1) الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، سبعة أجزاء، الجزء الثاني، الموسوعة العربية

للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص 185-186

ولاسيما إذا علمنا أن الاتحاد السوفييتي كان ضعيفاً نسبياً ولاسيما خلال العقدين التاليين، وكان في الوقت نفسه واحداً من عدة قوى كبرى في عالم متعدد الأقطاب. أما التاريخ الثاني فكان مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو التاريخ الفعلي الذي يُشير إلى بداية الحرب الباردة بداية فعلية شرسة وقوية. ويدلل البعض على ذلك بأن كلاً من بريطانيا وفرنسا والصين خرجوا من الحرب العالمية الثانية ضعفاء، وخرجت اليابان وألمانيا مسحوقتين، بينما شكل الاتحاد السوفييتي، على الرغم من الضعف الذي انتابه التهديد الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية بفضل عدد قواته الكبير ووجوده الجغرافي المتمرس في عمق أوربا الوسطى. وقد أعاد جوزيف ستالين في العام 1946 و 1947 التأكيد على أن العالم انقسم إلى معسكرين متناحرين⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن الحرب الباردة تعبير يُطلق على الصراع غير المسلح بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى سقوط الاتحاد السوفييتي، إلا أن هذه التسمية لم تكن حكرًا عليها، بل أطلق كذلك على النزاع بين الاتحاد السوفييتي والصين على الرغم من اتفاقهما الأيديولوجي، وكذلك على التوتر الذي كان قائماً في فرنسا خلال أحداث شهر أيار من عام 1968، وسميت وقتها بالحرب الباردة الأهلية.

2- أسباب الحرب الباردة

على الرغم من عدم وجود اتفاق بين المؤرخين حتى اليوم على تحديد الأسباب التي كانت وراء الحرب الباردة، إلا أنه يمكن أن تُشير إلى الملامح العامة

(1) هوغان مايكل، نهاية الحرب الباردة مثلولها وملابساتها، ترجمة ودراسة محمد أسامة القوتلي،

دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1998، ص 235

لهذه الأسباب. يأتي على رأس هذه الأسباب الخلافات الأيديولوجية بين المعسكرين الغربي والشرقي. فالهدف الأساسي للشيوعيين كان دائماً القضاء على الرأسمالية حيثما وجدت، بالمقابل يعمل الرأسماليون على القضاء والحد من انتشار الشيوعية أينما كانت، مستعملين في ذلك شتى الوسائل والأساليب ليحقق كل طرف هدفه. فالاعتقاد الجازم لدى كل من طرفي الصراع؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي أن المواجهة أمر لا مفر منه. فالسوفييت يعتقدون بأن النصر سيكون حليف الشيوعية التي ستصبح عالمية⁽¹⁾. فالصراع الذي ساد فترة الحرب الباردة هو صراع متعدد الأوجه، فهو صراع عسكري نووي وأيديولوجي ووجودي يشمل مجالات الحياة كافة.

ويتمثل السبب الثاني في انتشار الشيوعية خارج حدود الاتحاد السوفييتي وزيادة نفوذها في الدول الأوروبية القديمة (أوروبا الشرقية)، لتصبح هذه الدول خاضعة لنفوذ وسيطرة الاتحاد السوفييتي، وسلاحاً بيده لمقاومة النفوذ الرأسمالي الغربي ولا سيما الأمريكي. أما السبب الثالث، الذي كان في الوقت نفسه أحد نتائج الحرب الباردة، والذي كان بسبب تصادم مصالح الطرفين واختلافهما، فتمثل ب بروز مجموعة من الأزمات الدولية وظهور عدد من مظاهر العصيان والتمرد الذي حمل الصفة المدنية في عدد من الدول. لم يقتصر ظهور هذه الأزمات على دول أوروبا، بل تعداها إلى دول جنوب شرق آسيا؛ إندونيسيا (الأزمة في ألمانيا الشرقية عام 1948 وأزمة الصواريخ عام 1962⁽²⁾).

(1) المرجع نفسه، ص 233

(2) حول أزمة الصواريخ، أنظر: مكنمارا روبرت، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة محمد حسين

يوسف، عمان، دار الشروق، 1991، ص 93-94

ومن بين أهم الأسباب التي يمكن الإشارة إليها أيضاً تطور ظاهرة السباق نحو التسلح، ولاسيما الأسلحة الإستراتيجية وأسلحة الدمار الشامل الذرية والنووية، بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والذي عُرف بتوازن الرعب، حيث كسر هذا الأخير مسألة احتكار الولايات المتحدة الأمريكية لهذا السلاح. يُشار إلى أن كلا البلدين العظميين لم يدخلوا في سباق التسلح وحدهما. فالولايات المتحدة الأمريكية ورطت دولاً أخرى كثيرة في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا والشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية⁽¹⁾. وتبقى الإشارة إلى أن انتشار الأحزاب الشيوعية في بعض البلدان الأوروبية المحسوبة على المعسكر الرأسمالي والخاضعة لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة نفوذها شكّل هاجساً وعامل قلق كبير للدول الغربية. وكانت بلدان العالم الثالث سبباً في الحرب الباردة. فالاتحاد السوفييتي عمل جاهداً على إيجاد وإنشاء أنظمة اشتراكية في عدد من دول آسيا وإفريقيا وأمريكا الوسطى، قابله عمل أمريكي متواصل تمثل في دعم وتأييد الأنظمة والحركات المناهضة لها⁽²⁾.

3- من المسؤول عن الحرب الباردة؟

لم تتبنى النظريات أو الدارسون والمهتمون بمسألة الحرب الباردة موقفاً موحداً تجاه المسؤول عن الحرب الباردة. لذلك ظهرت عدة آراء ونظريات كان لكل منها رأيه فيما يتعلق بإلقاء مسؤولية الحرب الباردة على طرف دون الآخر. وفي

(1) بوبوف يوري وزيفتر جين، الحوار بين الشرق والغرب هل سيكون عام 2000 عام فناء

البشرية؟ ترجمة فائزة العلوش، دمشق، دار الشيخ للدراسات والترجمة والنشر 1988، ص 26

(2) مكنمارا، مرجع سابق، ص 73-80

السطور الآتية، سنحاول أن نُعطي فكرة موجزة ومركزة حول هذه النظريات والآراء دون أن ندخل في التفاصيل.

تبعاً لهذا الاختلاف في الآراء والتوجهات، يمكن تقسيم الدارسين للحرب الباردة إلى ثلاث مدارس: التقليديون، وأبرز من يمثلهم هريبرت فير. ويميل هؤلاء إلى تحميل الاتحاد السوفييتي المسؤولية عن الحرب الباردة. وينطلق هؤلاء من أن الاتحاد السوفييتي لم يتأثر بشكل جدي وفعلي بنفوذ خارجي، بل إن الدافع الأساسي في احتلاله أوروبا الشرقية كان داخلياً. وفي الوقت الذي يُنكر فيه التقليديون الضرورات الأمنية لموسكو، فهم يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مُجبرة على الدفاع عن مصالحها القومية ومصالح حليفتها الأوربيات ضد رغبة الاتحاد السوفييتي في التوسع ونشر النفوذ.

وأما التعديليون (المراجعون في بعض المراجع)، فهم عكس التقليديين، حيث يلقون المسؤولية الكاملة في الحرب الباردة على الولايات المتحدة الأمريكية. وقد برروا نظريتهم تلك بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية التوسعية، إضافة إلى الطموحات الأمريكية في أوروبا الشرقية. ويُشير هؤلاء إلى أن العناصر الفعالة التي أثرت في السياسة الأمريكية وقعت قبل مبدأ ترومان ومشروع مارشال عام 1947، أي قبل أن يمتلك الاتحاد السوفييتي عناصر القوة والتهديد المباشر لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي شكلت سياسة موسكو الخارجية وغذت سياسة الارتياح والعدوانية التي كانت أحد سمات الحرب الباردة. ويتحدث هؤلاء عن مسؤولية النهج الأمريكي الدفاعي ضد التهديد السوفييتي: الدبلوماسية الأمريكية الذرية، والحملات المختلفة السياسية والاقتصادية والعسكرية العلنية منها

أو السرية التي تسعى إلى توسيع النفوذ والسيادة الأمريكيين⁽¹⁾. ولعل أبرز من تبني هذا الرأي: وليم إلمان وليامز وجار البروفيتز.

أما الواقعيون، فقد اتخذوا مكاناً وسطاً بين المدرستين التقليدية والتعديلية في مسألة تحميل المسؤولية عن الحرب الباردة. فهم لم يلقوا اللوم على طرف دون الآخر، بل أشاروا إلى أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، كل من موقعه ومسؤولياته، يتحمل عنها جزءاً من المسؤولية. وتكمن مسؤولية البلدين، حسب رأي الواقعيين، في أنهم أساءوا في تحكيم الأمور وتقديرها. ويتكلم هؤلاء عن حتمية الصراع بين الطرفين بهدف حماية المصالح والدفاع عنها، إلا أن ورود المعلومات غير الصحيحة وقلة الخبراء وسوء القرار السياسي زادت من عدم ثقة الطرفين بعضهما ببعض وأثارت⁽²⁾.

4- نهاية الحرب الباردة

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية عقد الثمانينات بالتصعيد والمواجهة وتغليب الصراع على التفاهم والتعاون الذي كان سائداً في النصف الأول من هذا العقد. وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوضاع الداخلية الصعبة التي كان يعيشها الاتحاد السوفييتي لتزيد من هجومها العسكري والدبلوماسي والأيديولوجي ضده. إلا أن ظهور غورباتشوف على رأس القيادة السوفييتية أعاد الحيوية للسياسة السوفييتية التي أصابها الشلل والجمود خلال عهد بريجنيف. فعمل الزعيم الجديد على القيام بعدد من الإجراءات التي تخفف من حدة التوتر، حيث دعا إلى عقد لقاء قمة لدراسة العلاقات بين القطبين العالميين. جرى اللقاء

(1) مكنمارا مرجع سابق، ص 241

(2) المرجع نفسه، ص 179

في عام 1985 بينه وبين الرئيس الأمريكي ريغان، وهو أول لقاء بين الدولتين على مستوى القمة منذ سبع سنوات. ويعدّ هذا اللقاء أحد أبرز الأحداث العالمية إن لم يكن أهمها لسببين، الأول: أنه أنهى مرحلة من التوتر السائد خلال السنوات العشر السابقة له وأعاد الحياة والحيوية إلى سياسة الوفاق والهدوء للعلاقات بين الشرق والغرب، والثاني أنه كان يُمثل فاتحة لعدد من اللقاءات التي نتالت (قمة ريكيافيك 1986، قمة واشنطن 1987، قمة موسكو 1988)⁽¹⁾.

وكان الهدف الأساسي للمحادثات الأمريكية السوفييتية في العام 1986 هو كيفية نزع الأسلحة في البلدين. وعلى الرغم من أن المحادثات لم تُكلل بالنجاح المطلوب، إلا أنها وضعت مع ذلك الأسس التي ستسير عليها الاتصالات والمباحثات المتعلقة بمسألة نزع السلاح بين الدولتين. مع أن الجانبين لم يتمكنوا خلال هذه المحادثات من التوصل إلى اتفاق فقد استطاعا فيه إرساء المبادئ والقواعد الأساسية لنهج التعامل المُستقبلي مع قضية التسلح في البلدين. وكان غورباتشوف قد أعلن في العام 1986 عن استعداده لمنع الأسلحة النووية كافة. وبعد ذلك بعام (1987) وقّع غورباتشوف اتفاقاً يتضمن الحد من الأسلحة النووية، وهي المعاهدة التي عُرفت بـ (INF) والتي تحظر سائر قوات صواريخ العمليات الإستراتيجية السوفييتية الموجهة منذ ثلاثة عقود نحو أوروبا وآسيا. وفي العام 1988، اقترح الزعيم السوفييتي تخفيضات على الأسلحة التقليدية في أوروبا ضمن خطة تهدف إلى التخلي عن التفوق العددي للاتحاد السوفييتي من خلال التخفيض الكبير للقوة من جانب واحد. وفي العامين 1988 و 1989 تم سحب القوات السوفييتية من أفغانستان، في الوقت الذي شجع فيه على الإطاحة بالزعامات

(1) عبد الله عبد الخالق، *العالم المعاصر والصراعات الدولية*، عالم المعرفة، العدد 133،

الكويت، 1989، ص 86-87

الشيوعية التقليدية في أوروبا الشرقية. كما أتبع ذلك التخلي عن معاهدة وارسو وعن الاتحاد الاقتصادي لمجلس المعونة الاقتصادية المشتركة (CMEA)، ووافق على التخفيضات الكبيرة في القوات النووية الإستراتيجية⁽¹⁾.

وكان أول ما قام به جورج بوش الأب بعد وصوله إلى كرسي الرئاسة في البيت الأبيض الأمريكي بنتيجة انتخابات عام 1979 هو ترحيبه الكامل ودعمه الكبير لكل الإجراءات التي يقوم بها غورباتشوف وكذلك للتحويلات الأيديولوجية التي بدأ يعيشها الاتحاد السوفييتي ويسير عليها في ظل سياسة البيروسترويكا^٥، والتي أسهمت كثيراً في نهاية المطاف على تشجيع التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. وفي القمة الأولى التي عقدت في مالطا بين الرئيسين غورباتشوف وبوش الأب عام 1989 تم التوقيع على معاهدات تنص على تخفيض في الأسلحة التقليدية والإستراتيجية والتي عُرفت بمعاهدتي ستارت الأولى والثانية⁽²⁾.

وقد أتاحت سياسة التقارب هذه مع الاتحاد السوفييتي الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لكي تقف على حقيقة أوضاع الاتحاد السوفييتي الداخلية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد استطاعت الولايات المتحدة أن تستخدم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الاتحاد السوفييتي بمهارة شديدة

(1) مايكل هوغان، مرجع سابق، ص 237-238

^٥ إعادة البناء أو إعادة الهيكلة. وهي برنامج للإصلاحات الاقتصادية أطلقها الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف. وقد صاحب البيروسترويكا سياسة غلاسنوست. وقد أدت السياستان معاً إلى انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991.

(2) حول هذه الاتفاقيات والمناقشات التي دارت بين الطرفين، يمكن العودة إلى: مكنمارا، مرجع

سابق، ص 149-155

كوسيلة يمكن من خلالها انتزاع الكثير من التنازلات والتلويح بالمساعدات الاقتصادية الأمريكية بهدف تحقيق العديد من المكاسب ولاسيما في المجال الذي بقي لمدة طويلة مجالاً حيواً للاتحاد السوفييتي، الذي يعاني هو نفسه أزمة اقتصادية خانقة، بعد أن أصبح الممول الاقتصادي والمالي له بالأمس بأمر الحاجة للمساعدات الاقتصادية اليوم، والذي أفضى في نهاية المطاف إلى انهيار المعسكر الاشتراكي وتفتت الاتحاد السوفييتي إلى مجموعة دويلات تلتفت وراء المساعدات الاقتصادية الغربية ولاسيما الأمريكية. وقد تكلم غورباتشوف في البيروستروكا على المجتمع السوفييتي الذي يعيش في أزمة، وأدرك أن الحل الوحيد لإيجاد تمويل للاستثمارات المطلوبة بهدف توسيع الإنتاجية وثم جعل الاتحاد السوفييتي منافساً قوياً في السوق العالمي في القرن الحادي والعشرين، هو العمل على تخفيض المستوى المرتفع لنفقات الدفاع⁽¹⁾.

وعلى الرغم من الاعتقاد الراسخ بأن زوال المسببات للحرب الباردة كفيل بإنهائها، إلا أن بعض هذه المسببات تبقى ذات تأثير جزئي ومحدود ما لم يتم التخلي عن المسببات على مستوى البنى العقيدية الرئيسية، وهو ما حدث فعلياً في عهد ميخائيل غورباتشوف، الذي عمل على إعادة تقويم السياسة السوفييتية وإعادة النظر في الأهداف والنتائج نظرة أكثر واقعية. وبناءً على ذلك، فالنصر لم يأت من جهود الغرب ولا من الميزات التي امتلكها كالحشد الريغاني العسكري، بل جاء من المنافس العتيد للاتحاد السوفييتي نفسه. فالجيل الجديد من القادة السوفييت أدرك مدى الفشل والإخفاق في السياسة السوفييتية على المستويين الداخلي والخارجي. فجاءت رصاصة الرحمة على يد غورباتشوف الذي وضع حداً للحرب

(1) مكنمارا، مرجع سابق، ص 87

الباردة. فالبداية عنده كانت تخليه عن فكرة الصراع الحتمي بين الشيوعية والرأسمالية⁽¹⁾.

لم تقتصر سياسة غورباتشوف البيروسترويكاً على الوضع الداخلي للاتحاد السوفييتي، بل كان لها تأثيرات مهمة على العالم الثالث. فأخذ الاتحاد السوفييتي، بناءً على البيروسترويكاً والضغط الأمريكية، بالتخلي شيئاً فشيئاً عن حركات التحرر في العالم الثالث رافعاً شعارات مختلفة تبريرية كالوفاق وحل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية. فتمّ تطبيق ذلك على حرب الخليج الأولى؛ الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، والتوصل إلى وقف لإطلاق النار في تموز 1988، وتخلي هانوي عن كمبوديا في عام 1988، وسحب قواتها العسكرية منها في عام 1990 بعد أن مارس الاتحاد السوفييتي عليها ضغوطاً هائلة.

هذا في آسيا، أما في القارات الأخرى، فالأمر كان مماثلاً إلى حد كبير. فالقيادة السوفييتية تخلت في عام 1990 عن تقديم الدعم لحركات التحرر في إفريقيا أيضاً، ومارست ضغوطاً على أنغولا وكوبا للتفاوض مع جنوب أفريقيا لحل النزاع في إقليم ناميبيا تحت إشراف وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية للشؤون الأفريقية. وانتهت المفاوضات بالاتفاق على إجراء انتخابات حرة في الإقليم ومنحه الاستقلال. كما أصدر الزعيم السوفييتي غورباتشوف في عام 1988 قراراً يقضي بانسحاب القوات العسكرية السوفييتية من أفغانستان، وكان ذلك مؤشراً مهماً على تحول كبير في السياسة السوفييتية. كما تخلت كذلك عن حلفائها في مناطق أخرى كثيرة من العالم، مفسحة المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت

(1) مايكل هوغان مرجع سابق، ص 236-238

على توطيد وتعميق سياساتها في أوروبا الشرقية والعالم الثالث، في الوقت الذي بدا فيه أن انهيار الاتحاد السوفييتي بات حتمياً، وأن سقوطه ليس إلا مسألة وقت⁽¹⁾.

ثانياً: سقوط الاتحاد السوفييتي وأسبابه

1- أوضاع الاتحاد السوفييتي (1945-1991)

شكل الاتحاد السوفييتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية. وقد عملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تدمير الاتحاد السوفييتي، وعلى بناء أنظمة ديمقراطية موالية للغرب فيه وفي الدول الشيوعية التابعة له، وبالتالي كان إسقاط الاتحاد السوفييتي من الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية بدءاً من نيكسون الذي كان قليل الحماس في هذه المسألة، وصولاً إلى ريغان الأكثر حماساً. وقد عمل هذا الأخير على اتباع سياسة احتواء الاتحاد السوفييتي وأطلق مبادرة الدفاع الإستراتيجي لإفلاس الاتحاد السوفييتي. ومع وصول غورباتشوف إلى قمة السلطة السياسية في موسكو، بدأت عملية التغييرات السياسية الواسعة والجمهورية داخل الاتحاد السوفييتي من خلال اعتماد سياسة البيروسترويكا. وعلى الرغم من الجهود الأمريكية المتواصلة في إسقاط الاتحاد السوفييتي، إلا أن إدارة الرئيس جورج بوش كانت قد حاولت، خلال الأشهر القليلة التي سبقت انهيار الاتحاد السوفييتي، الحفاظ على النظام القديم ومؤسساته، وعملت جاهدة خلال المرحلة الانتقالية 1991-1993 في الحفاظ على مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والجماعات المدنية) في

(1) صالح محمد حبيب ويوفا محمد، قضايا عالمية معاصرة (دراسة في العلاقات الدولية

المعاصرة)، جامعة دمشق، دمشق 2009-2010، ص 192

محاولة منها لتطوير وترسيخ العملية الديمقراطية في روسيا. وقد نجحت الولايات المتحدة في الدفع نحو التحول الديمقراطي الروسي بعد أن تعاونت بصورة إيجابية مع النخب الروسية للمساعدة في منع الحركات والتحركات الاحتجاجية، ومنع القرارات الاستبدادية في مجتمع تعود عليها على مدى يقارب سبعة القرون. فكانت النتيجة نجاح النهج الفكري المؤيد للانتقال الديمقراطي داخل روسيا المتعاون مع المساعدات المالية الضخمة التي قدمتها الإدارة الأمريكية في تعزيز الديمقراطية⁽¹⁾.

إلا أن الديمقراطية والسماح بممارسة الحرية السياسية التي لم يكن مسموحاً بها على مدى عقود طويلة، شكانت عبئاً على المجتمع السوفييتي الذي اعتاد على القرارات السلطوية الفوقية الصادرة للتنفيذ فقط التي أدت إلى انتشار الفوضى في كل أنحاء الاتحاد السوفييتي. كما أسهمت الحريات السياسية في تفعيل الأزمة الاقتصادية والتدهور الاجتماعي، حيث انتشرت الفوضى في المراكز الإنتاجية والمؤسسات الحكومية وأثر ذلك سلباً في البنى التحتية السوفييتية. ومع انتشار الفساد والمحسوبيات أخذت تظهر في المجتمع السوفييتي طبقات مستفيدة من الوضع الذي يعيشه لتتمكن من تجميع الثروات والوصول إلى مناصب سياسية بطرق مختلفة ليس فيها طريقة قانونية واحدة. وظهر الصراع بين كل من غورباتشوف ويلاتسن إلى العلن في عام 1987. فكان الاحتجاج على ممارسات غورباتشوف من قبل يلاتسن وجماعته وتم اتهامه بالقيام بممارسات وارتكاب أخطاء كبيرة في تطبيق سياسة البيروسترويكا، وانتهى الأمر بإخراج غورباتشوف من

(1) STONER WEISS Kathryn with MACFAUL Michael., *Domestic and international influences on the Collapse of the Soviet Union (1991) and Russia's initial transition to democracy (1993)*, Center on Democracy, Development and the Rule of Law Freeman Spogli Institute for International Studies, Stanford University, conference on March 5-6, 2009

السلطة. كما أُنحت الفوضى المتفاقمة التي أصابت البلاد للعناصر الانتهازية فرصة تجميع ثروات طائلة بطرائق غير مشروعة فاقت حدود التصورات، وظفتها بدورها في الوصول إلى مناصب سياسية حساسة، وراحت تعمل بعدها على تهديم شامل لهيكل النظام السياسي والاقتصادي في الاتحاد السوفييتي. وجاءت نقطة التحول الأساسية خلال مؤتمر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي الذي عُقد عام 1987 م عندما رفع باريس يلتسن للمرة الأولى راية العصيان ضد ميخائيل غورباتشوف ووجه انتقاداته إلى اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الشيوعي وضد الممارسات الشاذة للرئيس غورباتشوف وأسلوبه في العمل، والتواطؤ في تطبيق البيروسترويك، وانتهى الأمر بإخراج غورباتشوف من الفئة الحاكمة والسلطة السياسية في الاتحاد السوفييتي⁽¹⁾.

كما شهدت سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية منذ بدء تطبيق البيروسترويك تغييرات كبيرة، ولاسيما فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. فأصبح همّ الساسة الروس في عهد البيروسترويك استرضاء الأمريكان وتقديم كل ما يمكن من تنازلات لها بهدف الحصول على المساعدات الاقتصادية والمعونات المالية التي تهدف إلى المساعدة في انتشار الاقتصاد السوفييتي من الوضع الكارثي الذي وصل له. بالمقابل، لم تضع الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة، ورحبت بالسياسات والخطوات السوفييتية الجديدة. فغورباتشوف أصبح الأداة الفعالة في يد الأمريكان لتحقيق الأهداف التي عملوا على تحقيقها منذ عقود دون أن يفلحوا في ذلك. فبدأت التنازلات السوفييتية من مناطق نفوذها التاريخي والإستراتيجي رافعة لتبرير هذه التنازلات شعارات مختلفة كالنوايا الحسنة والوفاق وتحقيق السلام.

⁽¹⁾ SHANE Scott., *Dismantling Utopia: How Information Ended the Soviet Union*, Chicago: Ivan R. Dee, 1994, p264.

فاقتضت الإدارة الأمريكية الإشارات السوفييتية واستغلتها أفضل استغلال لتحقيق أهدافها ومصالحها⁽¹⁾.

ومما لا شك فيه أن انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991 قد شكل حدثاً تاريخياً استثنائياً عالمياً، فنتائجه لم تقتصر على الاتحاد السوفييتي أو على الولايات المتحدة الأمريكية، بل تعداه إلى أغلب مناطق العالم ابتداءً من مناطق النفوذ السوفييتية الإستراتيجية والتاريخية في أوروبا الشرقية وصولاً إلى كل المناطق والدول والتنظيمات التي كانت تخضع بشكل أو بآخر لنفوذ الاتحاد السوفييتي والأيدولوجية الشيوعية. إلا أن أكبر الرابحين كان من دون شك الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى والغرب الأوربي بالدرجة الثانية. أما أكبر الخاسرين فكان الاتحاد السوفييتي نفسه الذي أصبح دولاً وشعوباً متعددة وتحتوي على قوميات مختلفة.

2- أسباب انهيار الاتحاد السوفييتي

ليس من السهل تحديد الأسباب والعوامل التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفييتي، الذي يشغل مرتبة الدولة العظمى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يوم تمزيقه. وترك بصمات واضحة على صفحات تاريخ البشرية الحديث والمعاصر يعجز العالم عن نكرانها، وكان الفضل لجيشه الأحمر في وضع حد للغطرسة الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية، ولم يتوقف عن ملاحقة فلول جيوشها إلا بعد أن مزق عاصمة الرايخ الثالث.

(1) صالح ويوفا، مرجع سابق، ص 195

ولا يمكن أن تُرجع الظروف التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى سبب واحد أو عامل بعينه، بل إلى مجموعة من العوامل والأسباب الداخلية والخارجية اجتمعت وأدت بالنهاية إلى هذا الانهيار. وسنحاول في الصفحات الآتية الحديث باختصار عن العوامل الداخلية والخارجية.

وتتمثل العوامل الداخلية في التناقضات البنوية، والأوضاع الاقتصادية والسياسة والاجتماعية الصعبة التي عاشها الاتحاد السوفييتي، وسياسة البيروسترويك، إضافة إلى الصراع بين يلتسن وغورباتشوف.

العوامل الداخلية:

تكمن مواطن الخلل الذي أصاب النظام الاقتصادي في سيطرة الروتين وسوء الإدارة، وانتشار المنتجات ذات النوعية الرديئة وانخفاض مستوى الإنتاجية وتخلف الصناعة. كل ذلك أدى إلى تراجع النمو السنوي. ومع تدني مستوى الإنتاجية الزراعية وتخلف الزراعة بشكل عام، أصبح الاتحاد السوفييتي بحاجة لاستيراد القمح حتى من الولايات المتحدة الأمريكية. هذا في الوقت الذي انتشر الفساد على نطاق واسع، وتمت ملاحقة المعارضين. فال فشل أصبح الآن أكثر وضوحاً؛ فهو ليس فشل إدارة في جانب معين، بل هو تعبير عن فشل مؤسساتي عام أو ما يمكن أن نطلق عليه فشل دولة.

وفي عام 1986، أطلق غورباتشوف إصلاحات شاملة لإنقاذ البلاد والشيوعية. فكانت البيروسترويك (إعادة الهيكلة الاقتصادية) والغلاسنوست (الانفتاح على المجتمع). أما الإصلاحات فتمثلت في القيام بتخفيض الإنفاق العسكري الذي يُمثل أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وإجراء إصلاحات اقتصادية لتعزيز وتطوير الإنتاج، كأن يتم تأجير الأراضي للمزارعين

لمدة 50 عاماً، وإنشاء مشاريع مُشتركة مع الشركات الأجنبية، وتحرير التجارة الخارجية. أما الإصلاحات السياسية فكانت على قدر كبير من الأهمية: فقد أزال الرقابة وشجع على حرية التعبير، فبدأ الشعب السوفييتي يكتشف التلّافز وجرب الصحافة الحديثة وحرية التعبير. فانتشر الرأي الحر، وتم انتقاد النظام والتعبير بقسوة عن الآراء. كما عفا عن المعارضين، وشجع على إصلاح المؤسسات في الطريق نحو ديمقراطية الحياة السياسية. فظهر أول برلمان مُنتخب في عام 1989، وأُنتخب غورباتشوف في عام 1990 رئيساً للاتحاد السوفييتي لمدة خمس سنوات⁽¹⁾.

إلا أن الصعوبات أخذت تزداد والمشاكل تتضاعف. فالاقتصاد مُستمر في التدهور، والفقر انتشر في الأرياف، وارتفعت الأسعار، في الوقت الذي لم يحدث فيه تغيير حقيقي على بنية النظام القديمة إلا نظرياً، فبدأت الاضطرابات ومظاهر السخط تظهر في الشارع السوفييتي. وقد رافق هذه الصعوبات والمشاكل، الصراع بين كل من غورباتشوف وبوريس يلتسن الذي مثل واحداً من أسباب سقوط الاتحاد السوفييتي وانهياره. فالمحافظون الشيوعيون انقلبوا على غورباتشوف وسياسته في آب 1991، وتم انتخاب يلتسن رئيساً للجمهورية الروسية بالاقتراع العام 1991. فأيده الجيش بعد تردد ودعم من الغرب. فاعترف باستقلال الجمهوريات السوفييتية. وفي كانون الأول عام 1991، جاءت الضربة القاضية من مينسك بإعلان سقوط الاتحاد السوفييتي الذي حلت محله رابطة الدول المستقلة في عام 1991. فالاتحاد السوفييتي الذي أنشأ لينين في عام 1922 انتهى وخسر نصف سكانه و20% من أراضيه، ولم يبقَ منه سوى روسيا وخمس عشرة دولة مستقلة. ومع سقوط الاتحاد السوفييتي، انتهى دور غورباتشوف السياسي الذي أجبر على الاستقالة في

⁽¹⁾ SHANE, *op. cit.*, pp. 2-18

كانون الأول 1991، وانتهت البيروسترويكما التي كانت تحمل عوامل انهيارها في تناقضاتها لإدخال الديمقراطية⁽¹⁾.

العوامل الخارجية:

I - شكلت الخلافات الأيديولوجية مع الاتحاد السوفييتي مع ما كان يملكه من إمكانيات عسكرية وعلمية وتكنولوجية تحدياً أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية، ودفعها بشكل دائم لمحاولة التغلب عليه لاسيما في المجال العسكري والإستراتيجي ولاسيما في عقد السبعينيات من القرن الماضي. وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية، فقد واجه الاتحاد السوفييتي في الثمانينات أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة. وقد أطلق غورباتشوف البيروسترويكما في محاولة لإصلاح الاتحاد السوفييتي، التي تهدف إلى إجراء جملة من السياسات الإصلاحية الهادفة. فقد ورث غورباتشوف دولة عظيمة، لكنها دولة ضعيفة مُتداعية تُعاني مشكلات خطيرة تحتاج إلى إصلاح شامل وفوري وهي: جمود وركود اقتصادي، واضطهاد ديني ومدني، وحرمان من الحريات السياسية، وانخفاض في مستوى المعيشة ونقص كبير في المواد الغذائية ونقص شديد في المساكن، إضافة إلى انتشار المشاكل والأمراض الاجتماعية الخطيرة كالفساد والرشوة والإدمان والمخدرات وغيرها⁽²⁾.

فالمنزلة الكبيرة والمكانة القوية التي احتلها الاتحاد السوفييتي ابتداءً من الحرب العالمية الثانية شكلت تحدياً وأثارت قلقاً دائماً لدى السياسة الأمريكية على مدى عقود. ومن هنا بدأت العلاقة بين السياسة الخارجية الأمريكية وتغير النظام

⁽¹⁾ *Idem*, pp. 2-18

⁽²⁾ KOUMBA MOUSSAVOU Audia., « L'effondrement de l'URSS » LJAA, Dpt Hist-Géo, 2010, pp. 2-18

السوفييتي. فالنجاح النسبي للرأسمالية الغربية في إنتاج مجتمع يتمتع بمستوى عال للمعيشة بالمقارنة مع النموذج الاقتصادي السوفييتي، لعب دوراً حاسماً في اتخاذ القرارات الإصلاحية التي قام بها غورباتشوف. كما لعبت الأفكار الديمقراطية القادمة من الخارج دوراً مهماً في تحفيز الإصلاحيين، ولاسيما أعضاء الحزب الشيوعي. ومما زاد في ذلك، الإصرار السوفييتي، في ظل الخلافات الأيديولوجية، على مقاومة ومقارعة التفوق الأمريكي، بل والاستمرار فيه. فقد انطلق السوفييت في ذلك من الإنجازات العلمية والعسكرية التي حققها علماءه في ميادين عديدة كالفضاء وتطوير الأسلحة الإستراتيجية.

كما أثارت الطموحات الإقليمية والأيديولوجية للاتحاد السوفييتي قلق الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فعملت جاهدة في محاولة لتعطيل السياسة والاقتصاد السوفييتي. ولا يمكن، بطبيعة الحال، إغفال التقلبات في سوق النفط العالمي والذي كان له نتائج كارثية على الاقتصاد السوفييتي. ويمكن أن نشير باختصار، إضافة إلى العوامل السابقة، إلى مجموعة من العوامل الخارجية التي لعبت دوراً في انهيار الاتحاد السوفييتي:

1- التحديات العسكرية، ولاسيما مبادرة ريغان للدفاع الإستراتيجي والحرب السوفييتية على أفغانستان. مع الإشارة إلى اختلاف العديد من المحللين حول التأثير الفعال لهذه العوامل على قرارات غورباتشوف التي أسهمت في انهيار الاتحاد السوفييتي.

2- النظام الاقتصادي العالمي وتأثير العقوبات الاقتصادية، ولاسيما العقوبات التجارية. فقد اتضح للأمريكان أن منع الخصوم من الاندماج في الاقتصاد العالمي كان سلاحاً إستراتيجياً في مواجهة الأعداء والخصوم. فأقرت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية أن أفضل وسيلة

لخدمة مصالحها الأمنية هو عزل الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين بدلاً من دمجها في اقتصاد العالم الحر. لذلك وضعت سياسة ترومان جميع الصادرات إلى أوروبا الشرقية تحت السيطرة، لاسيما ما يتعلق بتصدير الأسلحة والذخيرة والتكنولوجيا⁽¹⁾.

3- سوق النفط العالمية. فبالإضافة إلى عدم كفاءة التخطيط الاقتصادي، والقصور في معالجة الأمراض الاقتصادية، زاد انخفاض أسعار النفط بين عامي 1982 و 1986 من المشاكل الاقتصادية ولعب دوراً في الانهيار. فقدّر كبير من عائدات النفط السوفيتية كانت تذهب لتغطية نفقات الحرب الباهضة في أفغانستان. وهذه حقيقة لم يغفلها أحد في الغرب، وأوصوا بضرورة استخدامها وتوظيفها بشكل يسهم في زعزعة استقرار الاتحاد السوفيتي. فانهيار أسعار النفط من 76 دولاراً في عام 1982 إلى 20 دولاراً للبرميل الواحد في عام 1986، شكلت عبئاً على الاقتصاد السوفيتي، وزادت من العجز التجاري السوفيتي هذا دفع رئيس لجنة تخطيط الدولة يوري ماسيوكوف إلى التحذير من أن يؤدي هذا الوضع إلى انهيار النظام في البلاد⁽²⁾.

4- الحرب النفسية. وهي من أفضل الاستثمارات والوسائل التي استخدمتها الحكومات الأمريكية في جهودها لزعزعة الاستقرار السوفيتي. فقد لعبت إذاعة أوروبا الحرة ورايو الحرية وصوت أمريكا الذي تأسس عام 1955 من قبل وزارة الدفاع الأمريكية دوراً أكثر فعالية في تعزيز تأثير الحرب النفسية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي. وقد أصبح البث الإذاعي

⁽¹⁾ MASTANDUNO Michael., *Economic Containment: CoCom and the Politics of East-West Trade*, 1992, pp.69-77

⁽²⁾ STONER WEISS Kathryn with MACFAUL Michael, *op. cit*

مصدراً مهماً للمعلومات بالنسبة للسوفييت أنفسهم، فصوت أمريكا مثلاً كان يقدم المعلومات من وجهة النظر الأمريكية⁽¹⁾.

وقد أشارت التقارير إلى التأثير المتزايد للإذاعات الغربية في المستمع السوفييتي. ففي عام 2004، أشار تقرير إلى أن وصول أشكال الإعلام الغربي إلى ما يزيد عن 25 مليون مستمع داخل الاتحاد السوفييتي في كل يوم، وأكثر من ضعف هذا العدد وسطياً في الأسبوع الواحد. كما تشير التقارير إلى الدور الكبير لوسائل الإعلام ولاسيما الغربية-الأمريكية، في إعلام السوفييت عن المستقبل العسكري لحكومتهم في أفغانستان. علاوة على ذلك، فتأثير المعلومات التي كانت تبثها الإذاعات الغربية أكثر فعالية في السياسة السوفييتية من أولئك الذين يعتمدون في معلوماتهم على المصادر الرسمية⁽²⁾.

5- التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية: فقد تفاعلت السياسات الداخلية للقادة السوفييت مع السياسات الخارجية لتنتج في النهاية عوامل ضغط متكاملة ومتفاعلة أدت في النهاية إلى سقوط الاتحاد السوفييتي. فالجهود الأمريكية استمرت في تشجيع الضائقة الاقتصادية داخل الاتحاد السوفييتي. كما أثرت تكاليف سباق التسلح والسعي لمجاراة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية والإستراتيجية في قرارات وسياسات غورباتشوف في منتصف الثمانينات تأثيراً غير مباشر. إلا أن التأثيرات لم تكن على المستوى نفسه من الفعالية: فالشيوعية كانت قد استنفذت نفسها باعتبارها نموذجاً اقتصادياً، وتورط السوفييت في أفغانستان،

(1) MURAVCHIK Joshua., *Exporting Democracy: Fulfilling America's Democracy Abroad*. Washington: American Enterprise Institute, 1991, pp. 190-191

(2) PARTA Eugene R., *Discovering the Listener: An Assessment of Radio Liberty and Western Broadcasting to the USSR During the Cold War*. Stanford: Hoover Institution Press, 2007, p. 49.

وأضاف الدعم الأمريكي للمجاهدين في أفغانستان عقبات كبيرة أمام الجيش السوفييتي، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط على المستوى العالمي وارتفاع فاتورة الديون السوفييتية. ولا يمكن إغفال التأثير الإعلامي الغربي، وما تركه من تأثير على المجتمع السوفييتي. كما يجب الإشارة إلى الصراع بين كل من غورباتشوف وبلتنس الذي حظي برضى وارتياح الأمريكيين. فالصراع بين الزعيمين على السلطة كان بهدف تحقيق مصالح شخصية. في النهاية، يمكن القول أن ترتيب الأولويات بالنسبة للاتحاد السوفييتي لعب دوراً مهماً أيضاً في عملية السقوط.

لقد شكل انهيار الاتحاد السوفييتي حدثاً حاسماً في أواخر القرن العشرين، لأنه يمثل نهاية لنموذج سياسي وعسكري واقتصادي، وانهيار لبناء أيديولوجي شيوعي. كما ينطوي على إقامة نظام دولي جديد، تمثل فيه الولايات المتحدة الأمريكية السلطة المركزية المسيطرة على العالم. فنهاية الحرب الباردة أدت إلى نزع السلاح وأبعدت عن العالم خطر نشوب حرب عالمية، لكنها على الرغم من أنها لم تؤد إلى اختفاء الصراعات الإقليمية.

كما تمخض عن انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه إلى مجموعة من الدول المستقلة نتائج كبيرة: على المستويات السياسية والاقتصادية وعلى مستوى النزاعات الإقليمية والحروب الأهلية، وعلى مستوى العلاقات بين الدول، الإقليمية منها أو الدولية، ستمت انعكاساتها وتأثيراتها في المشهد العالمي لسنوات وربما لعقود قادمة، تؤدي في نهاية المطاف إلى تشكل عالم مختلف عن عالم ما قبل عام 1991، وخاضع لنظام جديد من العلاقات الدولية التي ستعكس بدورها على المشهد السياسي والاقتصادي والإنساني والاجتماعي وطبيعة العلاقة بينهما.



الفصل الثاني
تطور نظام العلاقات الدولية بين
القوى الكبرى منذ نهاية الحرب العالمية
الثانية حتى العولمة



الفصل الثاني

تطور نظام العلاقات الدولية بين القوى الكبرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى العولمة

اختلفت طبيعة العلاقة بين الدول الكبرى مع مرور الأيام وتتابع الأحداث الدولية التي أثرت وتؤثر في هذه العلاقة سلباً أو إيجاباً. فما نجم عن الحرب العالمية الثانية كان كبيراً سواء على مستوى التحالفات العالمية أو على طبيعة العلاقات الدولية التي اعتاد عليها العالم في السابق. فحدثت تغيرات كبيرة في هيكل وموازن القوة الدولية السائدة في ذلك الوقت. فنتائج الحرب أدت إلى صعود قوة جديدة، قابله انزواء وتراجع لقوة سابقة سادت العالم وتحكمت به لفترة زمنية طويلة. كما فرضت الحرب على القوتين اللتين ستصبحان القوتين العظميتين المهيمنتين على النظام الدولي الجديد وعلى العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أن تخرجا من عزلتيهما: الولايات المتحدة التي اختارت العزلة بإرادتها، والاتحاد السوفييتي الذي فرضت عليه قسراً. فمن هذا المنطلق، لا يمكن استخدام المعيار نفسه في تقييم العلاقات الدولية التي سادت النظام العالمي في المرحلتين اللتين أعقبتا الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. فالحربان شكلتا مرحلتين فاصلتين في تاريخ النظام العالمي والعلاقات الدولية. وربما ما يميز فترة ما بعد الحرب الباردة هو أن العلاقات أخذت تتغير بشكل متسارع لا مثيل له لم تشهده العلاقات الدولية في السابق. ولا شك أن هناك أسباباً لهذا التغير والتطور الدراماتيكي الذي شهدته العلاقات الدولية. ويمكن أن نُشير هنا إلى قوة وفعالية الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الذي شكل المحرك الأساسي لطبيعة العلاقات الدولية وشكل الإستراتيجيات العالمية. فأمريكا لم تستطع أن تحكم العالم

بشكل كامل على طريقة نظام القطبية الواحد الذي ساد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والدول المعارضة للقطبية الأحادية لم تستطع بدورها أن تفرض نظاماً دولياً جديداً. وسيحاول هذا الفصل تناول ومعالجة طبيعة العلاقات الدولية التي سادت بين أهم القوى الفاعلة على الساحة الدولية، وما طرأ عليها من تغيرات وتحولات مهمة وكثيرة، والمراحل التي مرت بها، إضافة إلى المصالح التي تكون وتحكم تلك العلاقات.

أولاً: العلاقات الأوروبية-الأمريكية

كان من أهم النتائج التي تمخضت عنها الحرب العالمية الثانية إنتاج نظام عالمي جديد، تبوأته فيه الولايات المتحدة الأمريكية مركز الدولة الأولى في العالم، والمسيطرة على السياسات العالمية المتمثلة بشكل خاص في أوروبا ومنطقة آسيا المحيط الهادي. وقد منحت الحرب العالمية الثانية الولايات المتحدة نقاطاً كثيرة من القوة، قابلها نقاط ضعف عانى منها الجانب الأوروبي. ولعل أبرز مظاهر القوة التي امتلكتها الولايات المتحدة تمثلت في القوة الاقتصادية والإمكانات المالية الكبيرة التي تمتعت بها، في فترة تميزت بالحاجات الاقتصادية الشديدة للدول الأخرى، الأوروبية منها بشكل خاص. أما المظهر الثاني فتمثل بالقوة العسكرية الهائلة التي تمتعت بها، في الوقت الذي ازدادت فيه الحاجة الأوروبية لهذه القوة في مواجهة التهديدات القادمة من القطب العالمي الآخر، الاتحاد السوفييتي. ويضاف إلى ذلك عامل التأثير الثقافي والسياسي الذي دعم من موقف وقوة الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية. أما العامل الأخير من عوامل قوة أمريكا فتمثل في إسهامها في احتلال بعض البلدان المهمة كألمانيا وإيطاليا، وقيامها منفردة باحتلال اليابان، وتحويلها إلى قاعدة عسكرية حيوية وحليف إستراتيجي مهم لها في منطقة آسيا.

يتقاسم كل من الغرب والولايات المتحدة الكثير من القواسم المشتركة والعلاقات الوثيقة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية العميقة التي كانت تربط المجتمع الأمريكي بالأوروبيين. وما يفسر عمق هذه العلاقات، التاريخ الطويل من التواصل والغنى والتنوع الذي حملته الهجرات والموجات الأوربية خلال القرون الخمسة الماضية.

أقامت الولايات المتحدة علاقات مع الدول الأوربية منذ عام 1953، حيث تأسست بعثة الولايات المتحدة في الدول الأوربية المختلفة، المنضوية تحت سقف الاتحاد الأوربي (سيتم الحديث عنه في الفصل السادس).، وتم تمثيل المفوضية الأوربية (الاتحاد الأوربي الآن) في الولايات المتحدة في عام 1954 ومقرها في واشنطن. ويعقد كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة قمم رئاسية منتظمة لتقييم وتطوير التعاون عبر الأطلسي. ونتج عن هذه القمم المنتظمة إعلان الأطلسي في تشرين الثاني من عام 1990 والذي شكل للمرة الأولى الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي في ذلك الوقت. وتغيرت طبيعة العلاقات بين الطرفين حسب التطور الذي أصاب كل طرف، والقضايا والمصالح التي تهم كل دولة منهما. لذلك وجدنا أن نقسم العلاقات الأوربية-الأمريكية إلى ثلاث مراحل أساسية.

1- العلاقات الأمريكية- الأوربية 1945-1960

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1945-1950 من استغلال النتائج التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية: فظهورها كقوة عظمى تمتلك من الإمكانيات ما يمكنها من التوسع وفرض شروطها على كثير من دول العالم، والتحكم بالقضايا العالمية، قابله ضعف وخوف في الوقت نفسه من قبل الدول

الأوروبية. فهذه الأخيرة كانت تنتظر إلى أمريكا على أنها المصدر الوحيد للمساعدات الاقتصادية والمالية والعسكرية، إلا أنها كانت في الوقت نفس قلقه من أن تعود أمريكا إلى سياسة العزلة التي اتبعتها في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. وقد استغلت دول أوروبا هذه الأوضاع بشكل جيد وجعلت من نفسها المحور الأساسي للسياسة الأمريكية، والمتلقي الأكبر للمساعدات التي تقدمها، الاقتصادية منها (مشروع مارشال)، والعسكرية.

أ- المساعدات الاقتصادية (مشروع مارشال)

كانت بريطانيا أكبر المتحمسين لتقوية العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر المستفيدين من المساعدات التي قدمتها. فالحكومة البريطانية التي كان يرأسها اتلي من حزب العمال، عملت جاهدة على توثيق العلاقات الأوروبية الأمريكية، والحصول على العون العسكري والاقتصادي. وينطلق البريطانيون في ذلك من إدراكهم حقيقة موقع ومكانة بريطانيا الجديد. فهي لم تعد تمتلك من الإمكانيات، والموارد ما يمكنها من أن تلعب الدور نفسه الذي كانت تتمتع به من قبل على المستوى الاقتصادي والسياسي. لذلك وجد البريطانيون أن السبيل الوحيد الذي يمكن أن يعوض هذا التراجع يكمن في إقامة علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ومثل مشروع مارشال الإطار الذي حصلت من خلاله الدول الأوروبية على المساعدات الاقتصادية. وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية انتهاز سياسة اقتصادية وإستراتيجية لمواجهة الخطر الشيوعي من خلال منح الدول الأوروبية المنهكة مساعدات اقتصادية. فمشروع مارشال عام 1947 (نسبة لوزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال) يهدف إلى إعادة بناء أوروبا، وهو ليس ضد بلد أو عقيدة،

بل ضد الفقر والجوع واليأس والفوضى. فالصناعة والتجارة في الدول الأوروبية تعرضت للدمار والتخريب، ولحقت فيها أضرار كبيرة وهذا يجعلها ساحة للمد الشيوعي، لذلك من الواجب مساعدة هذه الدول لاستعادة اقتصادها القوي. ووفقاً لمشروع مارشال، طالبت الدول الأوروبية مبلغ 28 بليون دولار، أنقصها ترومان إلى 17 بليون دولار، في حين وافق الكونكرس على 14 بليون دولار فقط⁽¹⁾.

لم يكن هدف الولايات المتحدة من مشروع مارشال اقتصادياً فقط، بل سياسياً وعسكرياً أيضاً. فالأهداف الاقتصادية تتمثل في إعادة بناء اقتصاد أوروبا وتطويره بأموال ومساعدات أمريكية مما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الأمريكي الذي سينتعش بدوره ويتمتع بزيادة في معدلات النمو الاقتصادي. فالدول الأوروبية مثلت، ولا زالت تمثل مركزاً مهماً للاستثمارات وسوقاً للسلع الأمريكية. أما الأهداف السياسية، فتركزت بشكل أساسي في مواجهة خطر انتشار الشيوعية في أوروبا الغربية. ذلك أن المجتمعات التي تعاني من ويلات الحرب، ومن البطالة والفقر والجوع وانخفاض في مستوى المعيشة، تُشكل المناخ المناسب لانتشار الفكر الشيوعي. لذلك، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر إلى أن المساعدات الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تدعم النظام الديمقراطي في أوروبا وتُشكل السبيل الأمثل لمواجهة الخطر الشيوعي. أما الهدف العسكري للولايات المتحدة من خلال مشروع مارشال فهو تحقيق الأمن العسكري لدول أوروبا الغربية من خلال تحقيق الأمن الاقتصادي. فإنشاء أوروبا على المستوى العسكري، وتعويضها عما فقدته من معدات عسكرية كبيرة، يُشكلان أحد أهم الأهداف العسكرية من مشروع مارشال. ويضاف إلى ذلك، تقوية هذه البلدان عسكرياً

(1) قاسمية خيرية. قضايا عالمية معاصرة، منشورات جامعة دمشق، 1995/1994، ص 167

لمواجهة الخطر الشيوعي، وتحقيق الأمن العسكري والإستراتيجي مع القطب العالمي الآخر المتمثل بالمعسكر الشرقي⁽¹⁾.

وتنوعت أشكال المساعدات الأمريكية التي تضمنها مشروع مارشال. فالنسبة الأكبر من المساعدات المالية (9%) قُدمت على شكل معونات، وبشروط مُيسرة من حيث سعر الفائدة المنخفضة والمدة الزمنية الطويلة اللازمة للسداد (25 سنة). وتعددت المعونات الاقتصادية الأمريكية الأخرى منها منح أوروبا معونات إضافية تمثلت في شكل معدات حربية وسلع استثمارية ومواد تموينية.

وكان للاستثمارات الأمريكية في أوروبا دور فاعل في الإنعاش الاقتصادي الذي شهدته الدول الأوروبية. ولضمان تنفيذ فاعل ومُفيد لمشروع مارشال، أنشئت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي المسؤولة عن الجوانب الاقتصادية المتعلقة بمشروع مارشال.

ولم يكن تقديم الأمريكيين لمشروع مارشال دون مقابل. فالشروط الأمريكية تمثلت بضرورة تحرير التجارة في البلدان الأوروبية، وأن تكون العلاقات مع الطرف الآخر الشرقي من أوروبا محدودة، وأن تتمتع أمريكا بنفوذ خاص في بعض القضايا الاقتصادية في بعض البلدان. ولم يكن التدخل الأمريكي في الجوانب الاقتصادي أقل من التدخل في النواحي السياسية والإستراتيجية، كالتدخل في الانتخابات الإيطالية، ومعارضة التيارات الشيوعية، وإعادة تسليح ألمانيا بعد تفجر الحرب في شبه الجزيرة الكورية.

(1) الشيخ رأفت غنيمي، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث

الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص 120-121

ب- المساعدات العسكرية

كما هو الحال في مشروع مارشال الذي تكفل بتقديم المساعدات الاقتصادية، فإن حلف شمال الأطلسي شكل إطار التعاون العسكري الأمريكي-الأوروبي. فحلف الناتو (منظمة معاهدة شمال الأطلسي - N.A.T.O) يأتي كحلقة ضمن سلسلة التحالفات العسكرية التي جاءت تماشياً مع الوضع الجديد الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، ولمواجهة مرحلة الحرب الباردة. وقد أعلن عن تشكيل هذا الحلف في عام 1949 في واشنطن، وجعل مقر القيادة في باريس (مقره الحالي في العاصمة البلجيكية بروكسل). وقد ضم الولايات المتحدة وكندا وإنكلترا وفرنسا وبلجيكا ولكسمبورغ وهولندا وإيطاليا والدنمارك والنرويج وإيسلندا والبرتغال. ثم انضمت اليونان وتركيا وألمانيا الغربية. وفي عام 2009 انتسبت كل من كرواتيا واليابان، ليصبح عدد الدول المنضوية تحت لواء الحلف الآن ثمانين وعشرين دولة. كان الهدف الأساسي الذي أنشئ من أجله الحلف هو الدفاع عن الدول الأعضاء ضد أي خطر يهددها على أراضيها؛ ضد أي هجوم تتعرض له أراضيها أو قواتها العسكرية، إضافة إلى التنسيق وتقديم المساعدة المتبادلة على المستويات الأمنية والعسكرية والسياسية بين الدول الأعضاء في الحلف.

وشكلت الولايات المتحدة، لمواجهة الخطر الشيوعي، ورداً على انتصار الشيوعية في الصين عام 1949، حلف جنوب شرق آسيا المعروف بسياتو S.E.A.T.O، وتم التوقيع على الميثاق الأساسي له في العاصمة الفلبينية مانيلا في عام 1954. وضم الحلف دولاً من آسيا كأستراليا والفلبين وتايلاند وباكستان إلى جانب دول أوروبية هي فرنسا وإنكلترا. وكانت مانيلا المقر الأساسي لقيادة الحلف العسكرية.

وقد جاء الحلف تنويجاً للمخاوف المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تواجه الخطر السوفييتي ومحاصرة المد الشيوعي. وجاء في الوقت نفسه تأكيداً على الصلة الوثيقة بين الأمنين الأوروبي والأمريكي المتصلين حيث لا يمكن الفصل بينهما. فالدول الأوروبية غير قادرة، بمفردها على مواجهة الخطر الشيوعي والقوة السوفييتية، ذلك أن الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على الردع. ولم يطرأ على سياسات الحلف وإستراتيجيته أي تغيرات مهمة بل بقيت سياسة الحلف، خلال مرحلة الحرب الباردة محكومة ومرتبطة بالتطورات التي حصلت خلال تلك الفترة، ومرهونة بالسياسات الصادرة عن دول المعسكر الاشتراكي.

ومع انتهاء الحرب الباردة، حدثت تغيرات كبيرة في المشهد الدولي؛ فانهار الاتحاد السوفييتي، واختفت الكتلة الشيوعية التي يقودها الاتحاد السوفييتي، وتبدلت طبيعة العلاقة بين الدول العظمى، وانتهى الصراع الأيديولوجي الذي تحكم بفترة الحرب الباردة. ومع تغير الخريطة الجيوسياسية للعالم، طرأ تحول مهم في طبيعة الاهتمامات الدولية. فانقل الاهتمام من الأحلاف العسكرية إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى الإقليمية أو العالمية. ومع تقلص العبء الأكبر الذي تمثل في مواجهة الخطر الشيوعي، بدأت سياسة الحلف الداخلية والخارجية تتغير. وتمثل هذا التغير بضرورة تغيير الهيكلية، وإعادة توزيع وتقاسم الأعباء، المالية بشكل خاص، ودخول دول جديدة لم يكن يسمح لها بتكوين قوة عسكرية كاليابان على سبيل المثال. وانطلقت هذه التطورات من ضرورة الاستعداد الجيد لمرحلة عالمية جديدة، والتلاؤم مع المتغيرات الجديدة التي بدأت بعد انتهاء الحرب الباردة وانطلاق الحرب على الإرهاب.

ومما لا شك فيه أن للحلف أدواراً مهمة وفاعلة في الكثير من القضايا العالمية نذكر أبرزها؛ التوسع نحو أوروبا الشرقية وطبيعة العلاقة مع روسيا، والتوجهات والأدوار الجديدة بعد عام 1991 في منطقة الشرق الأوسط كالتدخل في العراق والموقف من الدول العربية، والعلاقة مع إسرائيل والتدخل في منطقة الخليج والحرب على العراق.

2- العلاقات الأمريكية-الأوروبية من عام 1960 حتى نهاية الحرب الباردة

لم تسر العلاقات الأوروبية-الأمريكية على نفس النسق من التعاون والتفاهم، بل شابتها الخلافات والتناقضات ولاسيما بعدما بدأ الاعتماد والحاجة الأوروبية لأمريكا تخف مع الابتعاد زمنياً عن الحرب العالمية الثانية، وتحقيق أوروبا نجاحات اقتصادية كبيرة. فكانت الخلافات والتناقضات السياسية والاقتصادية والعسكرية الصفة الأساسية التي ميزت العلاقات الأوروبية-الأمريكية في الفترة ما بين 1960 و حتى ما قبل نهاية الحرب الباردة بقليل.

ففي الستينات بدأ الخلاف بين طرفي الأطلسي حول رؤية كل طرف لدوره، لا سيما أوروبا التي كانت تطالب بالحصول على نفوذ أكبر. فجاء الاقتراح الأول لتعديل طبيعة العلاقة من الرئيس الأمريكي جون كينيدي الذي طرح مشروع "الاتكال المتبادل عبر الأطلسي". إلا أن النتائج العسكرية والاقتصادية كانت مخيبة، فأوروبا لا زالت مقسمة، وليس لها قرار موحد فيما يتعلق بالتعاون مع أمريكا، وبريطانيا لا زالت خارج الأسرة الأوروبية، وفرنسا الديغولية تبحث عن الاستقلال في سياستها عن الولايات المتحدة.

وبدأت منذ العام 1963 بوادر الاستقلال في سياسة ديغول: سحب الأسطول الفرنسي في البحر المتوسط من سلطة الناتو، والانسحاب من البرنامج

العسكري للنااتو في عام 1966 مع بقائها عضواً فيه. كما زادت من انتقادها الشديد للحرب الأمريكية في فيتنام، ووسعت علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية. أما ألمانيا، فقد تخلت عن سياستها المتشددة تجاه الاتحاد السوفيتي، وانتهجت سياسة التوجه شرقاً على الرغم من المعارضة الأمريكية لها. ولا يمكن إهمال الأعباء العسكرية التي تتكبدها ألمانيا في دفاعها التقليدي الذي تتحمله، في الوقت الذي لا يعكس ذلك القوة الحقيقية لألمانيا التي لا يسمح لها أن تمتلك قوة نووية.

وبدأ الصراع الأمريكي-الأوروبي من أجل نفقات النااتو. فالأمريكيون مارسوا ضغوطاً كبيرة على الأوروبيين للقيام بنصيب أكبر من نفقات الدفاع. وظهرت الانتقادات من الكونكرس الأمريكي للدول الأوروبية التي تتردد في تحمل المزيد من النفقات، ولاسيما أنها تمتلك اقتصاداً يمكنها من الإسهام بفاعلية أكبر. ونجح الضغط الذي بلغ أوجه في عام 1973، حيث تكفلت أوروبا بدفع معظم التكاليف، وزادت ألمانيا الغربية من تعويضاتها للقوات الأمريكية المتواجدة على أراضيها⁽¹⁾.

وفي مطلع السبعينات من القرن الماضي، كانت أوروبا تسير نحو تحقيق وحدتها السياسية والاقتصادية. فشكل هذا التوجه الأوروبي نحو التكامل مصدر خوف وقلق لدى الإدارة الأمريكية كونه يقلص من دور أمريكا في أوروبا ويهدد زعامتها ويخفف من سياسة الهيمنة التي كانت تتمتع بها على الأطلسي. وقادت كل من فرنسا وألمانيا هذا التوجه، وكانت فرنسا ترغب، انطلاقاً من رغبتها بالاستقلال عن السياسة الأمريكية، بأن يكون لدى أوروبا كلمة واحدة تتكلم بها خارج نطاق حلف الأطلسي، وبلورة سياسات مستقلة خاصة بالدول الأوروبية.

(1) قاسمية، مرجع سابق، ص 183-187

وتعود الخلافات بين جانبي الأطلسي إلى التغيرات التي كانت تشهدها العلاقات الاقتصادية وتطور القوة الاقتصادية لكل طرف. فالولايات المتحدة تهيمن على الاقتصاد العالمي وتمتلك نصفه، إلا أن إعادة بناء القوة الاقتصادية الأوروبية يمكن أن يهدد هذه الحصة، ويؤدي إلى تفوق الناتج القومي للأسرة الأوروبية على نظيره الأمريكي. وكان أحد أهم نتائج التعافي الاقتصادي الأوروبي هو الموقف التدريجي للمساعدات الاقتصادية الأمريكية لأوروبا الغربية، والتي قُطعت في نهاية الخمسينات. وقد ترافق ذلك مع تخفيض في المساعدات العسكرية أيضاً خلال الستينات.

حاولت الولايات المتحدة إلغاء التعرفة الجمركية المفروضة على السلع الأمريكية الواردة إلى دول الأسرة الأوروبية لكنها فشلت. فقامت إدارة الرئيس نكسون بفرض رسوم إضافية بمقدار 10% على الواردات التي تصدرها دول الأسرة الأوروبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإلغاء قابلية تبديل الدولار إلى ذهب، ومراقبة الأجور والأسعار. أما على الجانب السياسي، فقامت الإدارة الأمريكية بتغيير إستراتيجية حلف شمال الأطلسي القائمة على مبدأ "الرد الشامل" على أي تهديد يمكن أن يكون مصدره الاتحاد السوفييتي، التي كانت تحظى برضى الدول الأوروبية، إلى إستراتيجية "الرد المرن"؛ أي التدرج باستخدام الأسلحة من التقليدية إلى النووية، وبما يتناسب مع مستوى التهديد⁽¹⁾.

واستمرت العلاقات الأوروبية الغربية مع الاتحاد السوفييتي بقيادة الحكومة الفرنسية. وعملت هذه الدول على الاستمرار في تطوير علاقاتها التجارية مع الكتلة الشيوعية على الرغم من السياسة المتشددة التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه

(1) مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض. الجزء الثاني، دمشق، 1984، ص 76

الاتحاد السوفييتي في عهد جيمي كارتر. كما عارضت الدول الأوروبية السياسات الأمريكية تجاه العديد من مناطق ودول العالم، كالسياسة التي أقرها مبدأ ريغان مع دول العالم الثالث. لقد أسهم الوضع الجديد لأوروبا مع بداية السبعينات، ومعارضتها لبعض السياسات الأمريكية، إلى إجبار هذه الأخيرة على أن تُعيد حساباتها فيما يتعلق بسياساتها الغربية والشرقية على حد سواء منذ مطلع الثمانينات.

وحمل عام 1989 معه الكثير من الأحداث التي فاجأت وأدهشت العالم في آن واحد، وأجبرت القوة الأمريكية على مراجعة سياساتها مرة أخرى. فقد شهدت أوروبا الشرقية العديد من التغيرات المتسارعة، فتم تهديم جدار برلين في التاسع من تشرين الثاني عام 1989، وهو ما سمح بإعادة فتح الحدود بين البلدين، وإمكانية توحيد الألمانيين، وهذا ماتضمنه مشروع المستشار الألماني هلموت كول ذي النقاط العشر لتوحيد ألمانيا في دولة كونفيدرالية. ولم تصمد ألمانيا الشرقية، وانهارت، لتندمج المقاطعات الشرقية الخمسة مع المقاطعات الغربية الإحدى عشرة مكونة دولة موحدة تحتفل بأول عيد قومي جديد لها في الثالث من تشرين الأول من عام 1990، ليصبح الثالث من تشرين الأول العيد القومي السنوي لألمانيا الموحدة.

وسقطت ألمانيا الشرقية مقابل حزمة من المساعدات الاقتصادية، والإغراءات العسكرية، وتخلي السوفييت عنها. فغورباتشوف السوفييتي تخلى عن الزعيم الألماني الشرقي هونيكار وعن خلفه كرنز، وسحب قوات بلاده العسكرية من ألمانيا الشرقية مقابل وعد بالحصول على مساعدات اقتصادية ضخمة تقدمها ألمانيا الغربية لبلادها، وتخفيض على قواتها المسلحة. وأصبحت ألمانيا الموحدة زعيمة الاقتصاد في أوروبا الغربية، وقوة اقتصادية ضاربة في العالم. وقد منح الوضع الجديد لألمانيا الموحدة قدرة أكبر على المناورة السياسية والقدرة على اتخاذ

قرارات سياسية أكثر استقلالية. وبدأت ألمانيا بالعمل مع فرنسا، عدوتها في الأمس القريب، على تحقيق الوحدة الأوروبية الاقتصادية والسياسية، وربما العسكرية على المدى البعيد وهذا سيمهد من دون شك إلى إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الأوروبية-الأمريكية من جهة، وفي طبيعة العلاقات الدولية من جهة ثانية.

3- العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة

تشكل العلاقات بين ضفتي الأطلسي ركناً أساسياً في العلاقات التي تحكم المنظومة الدولية. فعلى الرغم من بروز قوى اقتصادية صاعدة كالصينية والبرازيلية والهندية، ومن قبلها النمر الآسيوية تُحاول أن يكون لها تأثير قوي على المسرح الدولي، تبقى هذه العلاقات الأقوى والأهم في منظومة العلاقات الاقتصادية العالمية. وتشكل العلاقات الاقتصادية الأساس الذي بُنيت عليه العلاقات بين الطرفين. وقد ارتكزت هذه العلاقات على مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية. واستمر التعاون الاقتصادي بين أمريكا والاتحاد الأوروبي بالتطور منذ أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، والاستثمارات المالية والتجارية في الفترات اللاحقة وصولاً إلى فترة الحرب الباردة وما بعدها.

وأسهم التطور الثابت والنمو المستقر في العلاقات الاقتصادية خلال الفترة الطويلة السابقة في استقرار العلاقات بين الطرفين والتعاون في إيجاد الحلول السريعة للعلاقات الأمنية والعسكرية والسياسية بينهما، كما حدث في السنوات الأخيرة من الحرب الباردة والحرب على العراق في عام 2003. وتبقى العلاقات بين الطرفين من أهم العلاقات الاقتصادية التي تربط بين طرفين. فالولايات المتحدة تعد ثاني أكبر مستورد من دول الاتحاد الأوروبي، بينما تشكل الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي.

إذا يشكل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر شريكين تجاريين لبعضهم البعض، إذا ما اعتبرنا جميع السلع والخدمات. وتمثل العلاقات التجارية بينهما أكبر علاقات تجارية ثنائية تربط بين طرفين في العالم، حيث إنهم يمثلون ما يقرب من 40 ٪ من التجارة العالمية. ففي عام 2006، قُدرت تجارة الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة بـ 4,627 مليار يورو، ومع اليابان 5,144 ملياراً، ومع كندا 7,55 ملياراً، ومع الصين 2,225 ملياراً، ومع روسيا 6,177 مليار يورو. فالتجارة عبر المحيط الأطلسي (السلع والخدمات) تُمثل يومياً حوالي ملياراً وسبعمائة مليون يورو. وتؤثر العلاقة عبر الأطلسي بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، فهما يشكلان، الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة كل على حدا الشريك التجاري والاستثماري الرئيسي لكل بلد تقريباً في العالم. ويعكس حجم التجارة والاستثمار الكبيرين الدرجة العالية من الترابط الاقتصادي بين الطرفين. وتمثل المعاملات مع شركات الاستثمار على جانبي الأطلسي ربع التجارة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. فقد بلغت قيمة الاستثمارات المتبادلة 5,1 مليار يورو، وفرت فرص عمل لحوالي 12 إلى 14 مليون عامل⁽¹⁾.

إلا أن التوافق لم يكن كاملاً في العلاقات بين الطرفين، فظهرت بعض الخلافات والتناقضات فيما يخص قضايا تتعلق بطبيعة السياسة الخارجية لكل طرف، ومستقبل العلاقة بينهما. فالعلاقات تتحول لتكون أكثر تعقيداً عندما لا يتوافر للدول الأوروبية سياسة خارجية موحدة تجاه بعض القضايا. فالدول المكونة للاتحاد الأوروبي كانت منقسمة مثلاً حول الموقف من الحرب على العراق. ففي الوقت الذي تدعم فيه الولايات المتحدة التكامل الأوروبي وانضمام تركيا له، نجد أن

(1) Commission européenne., l'Union européenne et les Etats-Unis des partenaires mondiaux des responsabilités mondiales. Site: http://europa.eu.int/comm/external_relations/us/intro/index.htm

مواقف دول الاتحاد الأوروبي منقسمة وغير متوافقة على موقف موحد من هذه القضية.

ومع ذلك، تمثل قضايا السياسة الخارجية أحد مجالات التعاون المهمة والضرورية التي لا غنى عنها بين الطرفين. وقد عبر خوسيه مانويل باروسو رئيس المفوضية الأوروبية في خطاب له في جامعة جورج تاون في شهر شباط عام 2006 بالقول إن أوروبا تحتاج إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالقدر نفسه الذي تحتاج فيه الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا. فإذا كان الطرفان متحدين، فسيتم التغلب على كل أنواع التحديات، وستكون الشراكة أمراً لا غنى عنه. لذلك كان اتساع نطاق التعاون عبر الأطلسي في السياسة الخارجية أحد أهم التطورات وأكثرها أهمية في السنوات الأخيرة. وقد لعب تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة دوراً رئيسياً في تطوير فهم أعمق لمواقف الطرفين السياسية، والتنسيق الأفضل بينهما. وكان إعلان الأطلسي 1990 قد مهد لحوار سياسي منظم بين الاتحاد الأوروبي من جهة والولايات المتحدة من جهة ثانية لمناقشة عدد كبير من القضايا الإقليمية التي تهم الطرفين، والمسائل التي تتعلق بالعلاقات الخارجية. وشهدت السنوات الأخيرة، المزيد من الاتصالات غير الرسمية والتنفيذية، وهذا سمح بتحقيق فهم أكثر للأولويات والسياسات ذات الصلة التي تهم الطرفين، وهو ما يشكل مدخلاً متوقعاً وطبيعياً لحل المشاكل المحتملة، وتحسين التنسيق والتخطيط السياسي وكيفية تقديم المساعدة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من السجل الكبير والناجح في مجال التعاون والتكامل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فإن العديد من المنافسات والتناقضات لا زالت قائمة بينهما. ويرجع القسم الكبير من هذه الخلافات إلى

⁽¹⁾ *Idem*

حقيقة أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ليسا شريكين فقط، بل متنافسين أيضاً في السوق العالمية. بينما يُرجعها البعض الآخر إلى الخلافات القائمة في القواعد والأساليب التنظيمية، وهي ما تتعلق بالقضايا التجارية وطبيعة النمو، وضرورة احترام قواعد منظمة التجارة العالمية لا سيما فيما يتعلق بدعم صناعة الطيران المدني.

على الرغم من أن التأثير الاقتصادي لمثل هذه القضايا يبقى محدوداً، بحيث لا يتجاوز أكثر من 2 ٪ من إجمالي حجم التجارة الثنائية، فإن الطرفين ملتزمان بضرورة أن يتم حل جميع القضايا. فكلاهما ملتزمان بمعالجة المشاكل التي يمكن أن تُشكل عائقاً أمام التجارة وتدفق الاستثمارات الحالية والمستقبلية في السوق عبر الأطلسي من خلال القنوات المناسبة، سواء على المستوى الثنائي أو من خلال آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية. فالامتثال لقواعد منظمة التجارة العالمية أمر مهم بالنسبة لمصادقية النظام التجاري المتعدد الأطراف⁽¹⁾.

ودخل اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حيز التنفيذ في عام 1998، وتم تجديده في عام 2004. ويشكل هذا الاتفاق الأداة الرئيسية والفعالة لتطوير التعاون العلمي والتكنولوجي بين ضفتي الأطلسي، ويكمل العديد من الترتيبات الثنائية بين الدول الأعضاء منفردة، وبين العلماء بصورة فردية. وينص هذا الاتفاق على توسيع التعاون في المجالات التي تُشكل بالنسبة للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إطاراً للبحوث الأكثر تقدماً في العالم. أما مجالات التعاون التي تضمنها هذا الاتفاق فهي: البيئة والمقاييس، وعلوم المواد (بما في ذلك تكنولوجيا النانو) والطاقة غير النووية والمتجددة (بما في

⁽¹⁾ Idem

ذلك الهيدروجين). ويضاف إلى ذلك أيضا مجموعة العمل بشأن التكنولوجيا الحيوية.

وهناك مجالات أخرى للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تتعلق بالمعايير القيمة والأخلاقية وقضايا حقوق الإنسان. فالطرفان مقتنعان بأن الحكومات مسؤولة وممثلة في الوقت نفس لتحقيق هذه المعايير وتعزيزها، والتي تتمثل بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان المكفولة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فهذه الأخيرة تمثل أولوية إستراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي على عدّها ضرورة أخلاقية بالدرجة الأولى، تعهدت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالاستمرار في العمل معا لوضع هذه الأولويات ونشرها في العالم.

وترى الدول الأوروبية أن الديمقراطية هي أفضل شكل من أشكال الحكومات، وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي يدعم المجتمعات التعددية على أساس احترام الحق في حرية التعبير والدين والفكر. وهي تدعم سيادة القانون التي يتم التعبير عنها من خلال العمليات الديمقراطية، وتنفذه المحاكم المستقلة. وتحترم وتدافع عن حقوق الإنسان، سواء في الدول الأعضاء، أو في دول العالم الأخرى، بما في ذلك حقوق الأقليات والمجموعات العرقية. وهي تدعم اقتصاد السوق التي تُدار فيها عمليات النمو والتنمية من قبل القطاع الخاص وبدعم من الحكومات. فالأعضاء في الاتحاد الأوروبي (الذي يمثل أكثر من 450 مليون شخص يتحدثون أكثر من 20 لغة رسمية) متحدون في دعم هذه القيم الأساسية التي أسست لنصف قرن من الاستقرار والسلام و الازدهار، وعززت مكانة أوروبا في العالم، ومثلت في نفس الوقت نموذجا يُختذى لدى الكثير من الدول الأخرى⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Idem

ومما لا شك فيه أن التعاون مع الولايات المتحدة يحتل مكاناً بارزاً في إستراتيجية العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، حيث تستند إلى القيم المشتركة مثل الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويضاف إلى مجالات التعاون تلك الشراكة عبر الأطلسي للأمن، والتي تمتلك تاريخاً طويلاً وتشكل جزءاً مهماً من سياسة الاتحاد الأوروبي. ويتمثل هذا التعاون من خلال العمل جنباً إلى جنب بين الشركاء على صفتي المحيط الأطلسي في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب. ويمثل هذا الأخير، ولاسيما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، أحد أهم مجالات التعاون الرئيسية بين الطرفين.

ويعمل كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على تحقيق المزيد من التعاون في الكثير من المجالات الاقتصادية والتعاون في مجالات الفضاء، والعمل أيضاً على تحقيق التكامل الاقتصادي. فهذا البرنامج الطموح للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في العديد من المجالات يتطلب حواراً مكثفاً. وتشكل القمم السنوية بين رؤساء المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي ورئيس الولايات المتحدة نتيجاً لهذا الحوار المكثف.

ولا تقتصر العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على الاتصالات على المستوى الحكومي والرسمي فقط، بل تشمل شرائح المواطنين أيضاً. فالمشاركة الوطنية تقوي العلاقات والروابط بين المجتمعات على جانبي الأطلسي، وهو ما يشكل أحد الأهداف الأساسية للتعاون بينهما. لذلك، يعمل الطرفان على تشجيع المواطنين والباحثين والأكاديميين والنقابيين من أجل تعزيز العلاقات مع نظرائهم عبر الأطلسي، ويوفر فرصة مناسبة لمعرفة أنفسهم بشكل أفضل، كما يحقق تبادل الخبرات حول التحديات التي تواجه الطرفين إسهاماً فاعلاً في تحقيق الأهداف المشتركة.

ومع ظهور سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وسياسة أوروبية للأمن والدفاع، أصبح الاتحاد الأوروبي شريكاً دولياً قوياً تزداد قوته وأهميته في الكثير من المجالات. بالإضافة إلى ذلك، برزت من جديد الحاجة الملحة للعمل المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمواجهة العديد من التحديات والتهديدات الخارجية مثل حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي، وهشاشة العملية السلمية في الشرق الأوسط، والحاجة لحماية النمو الاقتصادي وفرص العمل. لذلك، وجد الطرفان أنه من الضروري تجاوز المشاورات المنتظمة التي كان قد دشنها إعلان الأطلسي في عام 1990.

لذلك، وخلال اجتماع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الثالث من كانون الأول عام 1995 في العاصمة الإسبانية مدريد، أعلن كل من رئيس المفوضية الأوروبية جاك سانتر ورئيس الوزراء الإسباني للمجلس الأوروبي فيليبي غونزاليس، ورئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون عن البرنامج الجديد عبر الأطلسي، والذي يغطي أربعة مجالات رئيسية للعمل المشترك: الأول تعزيز السلام والتحديات والديمقراطية والتنمية في العالم، والثاني مواجهة التحديات العالمية، والعمل الثالث الإسهام في توسيع التجارة العالمية وإقامة علاقات اقتصادية أقوى. أما المجال الرابع في التعاون الأمريكي الأوروبي فهو بناء الجسور بين صفتي الأطلسي.

ومن خلال البرنامج الجديد للتعاون عبر الأطلسي، تم إنشاء الشراكة الاقتصادية الأوروبية-الأمريكية في الثامن عشر من أيار لعام 1998 في لندن. كما أطلقت القمة الأوروبية-الأمريكية التي عُقدت في حزيران عام 2005 مبادرة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتعزيز التكامل والنمو الاقتصادي، وصولاً إلى

التعاون في العديد من المجالات لتحقيق التكامل الاقتصادي عبر الأطلسي واستغلال أفضل إمكانيات النمو الاقتصادي.

ثانياً: العلاقات الأمريكية-اليابانية

تميزت بلدان الشرق الأقصى بالعزلة الطوعية التي اختارتها للحفاظ على أمنها، ومنع الأجانب من الدخول إلى أراضيها. إلا أن هذه البلدان لم يعد بمقدورها الحفاظ على هذه العزلة في النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث المحاولات المتكررة من قبل الأوروبيين لفتح أبواب هذه البلدان، لا سيما الأمريكيين الذين كانوا بأمس الحاجة للموانئ اليابانية التي تمثل بالنسبة لهم مصادر تموين ومحطات إصلاح ضرورية لسفنهم. فقبلت كل المحاولات الغربية لإنشاء علاقات مع تلك المنطقة بالرفض. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، والاحتلال الأمريكي لليابان، تغيرت طبيعة العلاقة بين البلدين من علاقات سلام وصداقة إلى علاقات أخرى لا تخلو من التوتر والعداوة. وقد لعبت طبيعة المراحل التاريخية التي مرت بها علاقات البلدين من جهة، وعلاقة اليابان مع محيطها الآسيوي الذي كان يمثل في الوقت نفسه منطقة اهتمام ونفوذ حيوية للولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، دوراً مؤثراً في رسم طبيعة هذه العلاقة وتحديد شكلها. أما بعد الاحتلال الأمريكي، فقد تغيرت طبيعة هذه العلاقة لتصبح علاقة بلد مهيمن ومسيطر مع بلد خاضع ومحتل ومترتهن للتوجهات السياسية لهذا البلد. وبالنظر إلى تغير نوع العلاقة وشكلها التي حكمت البلدين، وعدم خضوعها لنسق واحد ومنظم، فقد مرت بعدة مراحل تميزت كل واحدة منها بصفات وميزات اختلفت عن الأخرى.

المرحلة الأولى: من نهاية القرن الثامن عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية

كانت أولى المحاولات الأمريكية، لإنشاء علاقات تجارية مع اليابان قد بدأت في عام 1791. إلا أن مصير هذه المحاولة والمحاولات التي تلتها كان الفشل، وهذا دفع الأمريكيين لممارسة ضغط كبير على حكومة بلادهم للدخول إلى اليابان. فأقدمت الولايات المتحدة في النهاية على تجهيز بعثة ماثيو بيرري في عام 1851 التي وصلت إلى خليج إيدو في اليابان في عام 1853. وقد شكلت هذه البعثة فاتحة لبعثات أخرى، ومقدمة لعقد عدد من المعاهدات التجارية بين البلدين⁽¹⁾. وبذلك، يمكن القول إن بعثة بيرري شكلت بداية العلاقات اليابانية الخارجية، وخروج اليابان من عزلتها التي اختارتها لنفسها سنوات طويلة.

كانت معاهدة كاناجاوا التي عقدها الكومودور ماثيو بيرري عام 1854 أول معاهدة سلام وصداقة تُعقد بين اليابان وقوة خارجية. ولعل أهم ما جاء في المعاهدة هو فتح مينائي شيمودا وهاكوديت أمام السفن الأمريكية. وفي التاسع والعشرين من تموز عام 1854 وقعت معاهدة تجارية بين البلدين. أما في عام 1858، فتم توقيع معاهدة تجارية وقنصلية بين اليابان وأمريكا، حصلت بموجبها الأخيرة على جملة من الامتيازات التجارية والقنصلية والتعليمية والقضائية، وزيادة الموانئ المفتوحة أمام السفن التجارية الأمريكية. وتبعه تبادل الزيارات والوفود بين البلدين بهدف تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية. وفي الثالث عشر من شباط عام 1860، أرسلت أول سفارة يابانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تكونت من ثلاثة دبلوماسيين: السفير ونائبه ومراقب، إضافة إلى 171 من الساموراي

(1) بين تشسترا، الشرق الأقصى موجز تاريخي، ترجمة حسين الحوت، مراجعة فريد عبد

الرحمن، مكتبة مصر، القاهرة، (د.ت)، ص 94-95

والبرجوازيين والعلماء. كان هدف البعثة، التي وصلت إلى سان فرانسيسكو، التفاوض من أجل عقد معاهدة جديدة للصدقة والملاحة والتجارة مع الجانب الأمريكي، وكذلك إعادة التوازن لبعض الجوانب التي تضمنتها معاهدة هاريس السابقة التي رأى فيها اليابانيون أنها غير مُنصفة وغير متكافئة⁽¹⁾.

ومع خروج اليابان من عزلتها، وعقد المعاهدات بين البلدين، بدأ الوجود الياباني في الولايات المتحدة الأمريكية يتزايد مع تزايد الرغبة بين الطرفين في تمتين العلاقات بينهما. فكانت الفترة الكبيرة الأولى التي شهدت هجرة يابانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1880. فبين عامي 1886 و1911، وصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 400000 ياباني، منهم أكثر من 28000 إلى هاواي. وقد رد هؤلاء المهاجرون هذا الأمر إلى العلاقة الجيدة التي كانت تربط الناس في هاواي بغض النظر عن عرقهم، وكذلك إلى تفهم الأمريكيين أن تنوع الأعراق يُتيح الفرصة لخلق منافسة أفضل وتحقيق المزيد من النجاحات. يُضاف إلى هذه الأسباب، رغبة اليابانيين في الحصول على الأمن والسلام، وعلى حياة ومستقبل أفضل لأولادهم⁽²⁾.

ومع بروز التطلعات والأطماع اليابانية نحو منطقة المحيط الهادي في بدايات القرن العشرين، عادت العلاقات اليابانية الأمريكية تتجه نحو التصعيد لتتخذ منحى عدائياً. فعلى الرغم من الموافقة الأمريكية على الهيمنة اليابانية على كوريا بعد الانتصار الذي حققته على روسيا (1904-1905)، إلا أنها اتخذت عدداً من الإجراءات غير الودية ضد بعض مظاهر الوجود الياباني على الأراضي

(1) ELISSEFF Danielle., *Histoire du Japon entre Chine et Pacifique*, le grand livre du mois, Éditions du Rocher, Paris, 2001, pp.160-161

(2) ICHISE Laura., The history of Japanese immigration to the United States. Site:

http://www2.hawaii.edu/~sford/alternatv/s05/articles/laura_history.html

الأمريكية: تمثل ذلك في الإجراءات ضد طلاب العلم الذين ارتادوا مؤسسات التعليم الأمريكية، وضد المهاجرين اليابانيين إلى الأراضي الأمريكية. وقد جاءت هذه الإجراءات تماشياً مع النداءات التي أطلقها بعض الأمريكيين لمواجهة الخطر الأصفر. وقد توجت هذه الإجراءات بإصدار قانون من الكونجرس الأمريكي في عام 1924 سُمي قانون المنع، الذي ينص على « منع دون شروط كافة اليابانيين من الهجرة إلى الولايات المتحدة⁽¹⁾ ».

كما عارضت الولايات المتحدة الأمريكية تطلعات ومشاريع اليابان في التوسع في كل من كوريا ومنشوريا، لكن دون أن تقوم بعمل جدي أو ملموس ضد هذه الأعمال اليابانية بسبب سياسة العزلة السياسية التي كانت قد اختارتها. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في إجبار اليابان على الاعتراف بأن الولايات المتحدة تُعارض كل معاهدة أو اتفاقية تضر بسيادة الصين ووحدة أراضيها أو تُضر بسياسة الباب المفتوح التي اتبعتها لعامي 1899-1900 بهدف الحفاظ على الباب المفتوح فيما يتعلق بالتجارة، إضافة إلى رغبة الولايات المتحدة في حماية جزر الفلبين من الأطماع اليابانية. وقد توج ذلك في الاتفاقية التي عُقدت في السابع والعشرين من آب عام 1928 التي وقعت عليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين⁽²⁾.

شكّلت الولايات المتحدة الأمريكية العقبة الأساسية أمام أطماع اليابانيين في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا. وإدراكاً من اليابانيين إلى أنه لا يمكن لبلادهم أن تحقق أهدافها، فقد حاولوا عقد اتفاق مع الأمريكيين ينص على الاعتراف

(1) درويش فوزي، الشرق الأقصى الصين واليابان 1853-1972، الطبعة الثالثة، 1997، ص

(2) الشيخ، مرجع سابق، ص 237-238

بأطماعهم في المنطقة. إلا أن إصرار الولايات المتحدة على انسحاب اليابان من الصين والهند الصينية أفشل المحادثات التي جرت في عام 1941. وبعد فشل المساعي اليابانية، سعت اليابان إلى تحييد الموقف الأمريكي من خلال تقديم مقترحات جديدة تتعهد فيها اليابان بعدم التوسع بعد تاريخ السادس من آب عام 1941، وأن تترك الهند الصينية بعد أن تنتهي من حربها مع الصين التي بدأت عام 1937، وأن تضمن سلامة الأراضي الفلبينية. وفي مقابل ذلك أن تقوم الولايات المتحدة بسلسلة إجراءات كأن توقف الاستعدادات العسكرية في منطقة الشرق الأقصى، وإلغاء الحظر المفروض على التجارة، والاعتراف بمركز اليابان في الهند الصينية وممارسة الضغط على تشانغ كاي شيك لإنهاء الحرب الصينية-اليابانية. ومع رفض الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الاقتراحات، أخذت اليابان بالاستعداد للحرب، وقد فهم ذلك بشكل جيد من قبل القيادة في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

المرحلة الثانية: مرحلة الاحتلال والتحول إلى الديمقراطية (1945-1962)

مع إعلان اليابان استسلامها في الرابع عشر من آب 1945، خضعت للاحتلال الأمريكي الذي استمر حتى عام 1953. فأصبحت اليابان تحت سيطرة الجنرال الأمريكي ماك آرثر القائد الأعلى لقوات الحلفاء الذي عُين من قبل الرئيس الأمريكي هاري ترومان. وخضعت الإمبراطورية اليابانية للشروط الأمريكية بوجود قوات أمريكية على الأراضي اليابانية، وتم حل الجيش الياباني، وخضعت السياسة الخارجية اليابانية للمحتل الأمريكي.

(1) درويش، مرجع سابق، ص 157-158

لم تقبل اليابان بيان بوتسدام الذي أُذيع في السادس والعشرين من تموز عام 1945، والذي ينصّ على استسلام اليابان لقوات الحلفاء دون قيد أو شرط إلا في الرابع عشر من آب من نفس العام، وبعد أن تعرضت لهجومين بالقنابل الذرية الأمريكية. شكلت هذه الأحداث بداية مرحلة جديدة من تاريخ اليابان الخاضع لسلطة المحتل الأمريكي، ونهاية عصر الإمبراطورية اليابانية التي كانت تُسيطر، في عام 1942، على مساحة جغرافية واسعة يقطنها أكثر من 500 مليون نسمة، وتتحكم بموارد هائلة ومتنوعة. وبذلك تكون اليابان قد خسرت كل ما كانت تُسيطر عليه من أراضي لتعود إلى يابان ما قبل عام 1894.

وقد ارتكزت سياسة الاحتلال الأمريكي على وثيقتين من إنتاج السياسة الأمريكية. وهما الوثيقتان اللتان تعودان للعام 1945 (29 آب و 8 تشرين الثاني). ويمكن القول إن الهدف الأساسي لهذه الوثائق، لا سيما الوثيقة الثانية التي تعود إلى الثامن من تشرين الثاني هو العمل على جعل اليابان بلداً مسالماً، وضمان أن لا يعود في الوقت نفسه ليصبح بلداً يمكن أن يهدد أمن العالم كما كان الحال خلال وقيل الحرب العالمية الثانية. يُضاف إلى ذلك، العمل على مساعدة اليابان على تبني مبادئ الحكم الديمقراطي. وبذلك تستطيع الولايات المتحدة من خلال تحقيق هذه الأهداف، أن تضمن وجود يابان حليف ومسالم وديمقراطي.

ولتحقيق اليابان المسالم والحليف، كان أول وأولى المهام الأمريكية هي تجريدته من قوته العسكرية من خلال القضاء على الإدارة الحربية (إلغاء وزارتي الجيش والبحرية)، وتسريح أفراد الجيش، وإعادة الجنود اليابانيين المنتشرين خارج اليابان. كما تم مصادرة أنواع الذخيرة كافة، وتدمير جميع الطائرات التي كانت تمتلكها. واقتُرنت هذه الإجراءات بمنع الولايات المتحدة اليابان من إنتاج أي نوع

من أنواع الطائرات، والحد من إنتاج بعض الصناعات التي يمكن أن تدخل في الصناعات الحربية كالصلب والآلات والبحوث العلمية وحظرها.

ويعُدّ البدء بالعمل على إعداد دستور في عام 1946، الذي أصبح سارياً في عام 1947، من أهم إنجازات القائد الأعلى لقوات الحلفاء. فقد بدأت الحكومة اليابانية بأوامر من ماك آرثر العمل على إعداد دستور جديد ينصّ على أن تكون السلطة للشعب، ويكون الإمبراطور رمزاً للدولة ويستمد سلطاته من الشعب وليس له أي سلطات عليه. وتعد المادة التاسعة، التي وضعها آرثر بنفسه، من أهم ما جاء في هذا الدستور كونها عكست وتحكمت بالسياسة اليابانية وعلاقات اليابان الخارجية لعقود قادمة. وتنصّ هذه المادة على أن الشعب الياباني الذي يتطلع إلى السلام العالمي الذي يعتمد على العدالة والنظام يتخلى عن الحرب كحق من حقوق سيادة الأمة، كما يتخلى عن التهديد باستخدام القوة كوسيلة لحل المنازعات الدولية. ولتطبيق هذه المادة كان إلزاماً إلغاء القوات البرية والبحرية والجوية، وأي وسيلة للحرب، وتجرد الدولة من حق إعلان الحرب. وتعني المادة التاسعة ضمناً أن تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية الأمنية والدفاعية في اليابان، وهو ما يفسر العلاقة الوثيقة القائمة بين السياسة الخارجية اليابانية والسياسة الخارجية الأمريكية، وحرص اليابان الدائم على التنسيق الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى المستوى السياسي، عادت الأحزاب القديمة إلى الظهور على الساحة السياسية اليابانية، فتمّ تجديد نشاط الحزبين التقليديين الموجودين أصلاً قبل الحرب (الحزب الديمقراطي والحزب الليبرالي)، فظهر في عام 1955 كحزب واحد سُمي الحزب الديمقراطي الليبرالي. بينما لم يكن للأحزاب المعارضة فعالية تُذكر في ظل تشتت مواقفها، وهو ما أسهم في تثبيت الحزب الديمقراطي في الحكم فترة أطول.

وبدأ الموقف الأمريكي بالتحول الإيجابي تجاه اليابان بهدف جعله دولة اقتصادية قوية وحليفاً إستراتيجياً لها في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا. وقد لعبت جملة من الأسباب في تغيير الموقف الأمريكي. ولعل أبرز هذه العوامل هو تطور الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، وفقدان الولايات المتحدة الأمل بدور للصين في مواجهة النفوذ الشيوعي بعد تطور العلاقة بينها وبين الاتحاد السوفييتي. وقد تطورت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه اليابان، فبعد أن كان هدفها تمتين الاقتصاد الياباني وتلافي حدوث اضطرابات اجتماعية يمكن أن تستغلها الشيوعية العالمية وتصبح اليابان صينياً ثانية، عملت الولايات المتحدة خلال الحرب الكورية على إنشاء جيش ياباني لم يكتب له الاستمرار بسبب عدم توافر الأسباب والدوافع.

وقد ساندت الولايات المتحدة الأمريكية اليابان في الانضمام إلى عدد من التجمعات الاقتصادية العالمية الكبرى، فأصبحت اليابان عضواً في صندوق النقد الدولي في عام 1952، وفي الاتفاقية العامة حول التعرفة الجمركية والتجارة (Gatt) عام 1955، وعضواً في الأمم المتحدة في عام 1956. وفي عام 1964، انضمت إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي كانت تُعدّ نادي الدول الصناعية الغربية⁽¹⁾.

وقد ارتكزت سياسة اليابان الخارجية على ثلاثة مبادئ أساسية هي: عضويتها في محيطها التقليدي (الآسيوي)، واعتمادها على الأمم المتحدة في سياستها وتحركاتها ومواقفها الدبلوماسية، وتمسكها بالمكانة التي حققتها كبلد ديمقراطي في العالم الحر. وقد بقيت سياسة اليابان متأثرة ومرتبطة بسياسة

(1) رابشاو أدين، اليابانيون، ترجمة ليلى الجبالي، مجلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 136،

الولايات المتحدة الأمريكية طوال فترة الستينيات من القرن العشرين، وإن بدأ صوت المعارضة اليابانية بالظهور مع تعديل اتفاقية الأمن مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد اندلاع الحرب الفيتنامية⁽¹⁾.

لقد شكلت معاهدة الأمن والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية الأساس الذي اعتمدت عليه السياسة اليابانية الخارجية. إلا أن السياسة الأكثر فعالية التي انتهجتها اليابان كانت من دون شك السياسة التجارية الخارجية. فقد استطاعت اليابان بمزاوجتها الماهرة بين سياستها التجارية الخارجية، وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق أكثر من هدف على أكثر من صعيد: تمثل الهدف الأول في استعادة اليابان قوتها الاقتصادية التي كانت تتمتع بها قبل الحرب العالمية الثانية، والثاني تمثل في التخفيف عن اليابان كاهل النقل العسكري ونفقاته الكبيرة، في الوقت الذي قلل فيه من الخوف الإقليمي من احتمال عودة القوة العسكرية لليابان. أما الهدف الثالث، فكان أن حقق لها حلفها العسكري والسياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية قد حقق لها فرصة عدم التورط المباشر في الصراعات الدولية وأتاح لها الفرصة للتركيز على تطورها ونموها الاقتصادي.

المرحلة الثالثة: استعادة السيادة والطريق لتحقيق المعجزة الاقتصادية (1962-1985)

جنت كل من اليابان والولايات المتحدة الكثير من الفوائد من اتفاقية الأمن الموقعة بين البلدين. فالولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن اليابان، وهذه الأخيرة ملتزمة بدورها بتوفير القواعد العسكرية للولايات المتحدة. وقد راعت المعاهدة

(1) اليابان ملامح أمة، ترجمة سمر حمود الشيشكلي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،

مصالح البلدين بشكل جيد. فالتحالف قد سمح لليابان الحصول على الأمن دون تحمل الأعباء والتكاليف الباهظة على الجيش والتسليح. كما سهلت التنمية الاقتصادية السريعة في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية من خلال تمكينها من الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا الأمريكية. وقد طمأن التحالف بين البلدين جيران اليابان الأقليميين إلى أنها لن تعود إلى النزعة العسكرية.

ويمكن القول إن العلاقات الأمريكية اليابانية قد شهدت هذا التطور الإيجابي في الفترة الممتدة بين الخمسينات والسبعينات من القرن العشرين. ويعود هذا التحسن إلى مجموعة من الأسباب منها ما هو إقليمي كما ذكرنا أعلاه، إضافة إلى التطور الاقتصادي الذي بلغته اليابان في مستوى الإنتاجية الصناعية حتى بلغت المرتبة الثانية على المستوى العالمي.

ولعب تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والزعيم الصيني تشانغ كاي شيك في عام 1949 دوراً مهماً. فظهرت اليابان كبديل ضروري عن الصين في إستراتيجية الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأقصى. وهذا ما عبرت عنه الوثيقة التي أصدرها مجلس الأمن القومي الأمريكي في أيار من عام 1949، ووافق عليها الرئيس ترومان مُعبراً عن رغبة الحكومة الأمريكية في إيجاد يابان قوية وإزالة القيود التي وضعتها أمريكا أمام عملية التصنيع اليابانية، وهو ما أكدّه الجنرال الأمريكي ماك آرثر من أن اليابان وصلت إلى مرحلة تسمح لها بتوقيع معاهدة سلام مع الولايات المتحدة.

لقد أثارت السياسة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية لبناء اليابان وإنعاش اقتصادها مخاوف العديد من الدول الإقليمية في الشرق الأقصى. فقد انطلقت هذه الدول في احتجاجها من تخوفها من أن تعود هذه السياسة، التي وصفتها بالليونة، بالتأثير السيئ على تلك البلدان. واعتقدت، هذه البلدان، أن هذه السياسة سوف

تسمح لليابان من أن تعود مرة أخرى إلى المرحلة التي سيطرت فيها على مناطق كثيرة في الشرق الأقصى. فالدول التي سيطرت عليها هذه المخاوف هي الفلبين والصين، وإن أخفت الأخيرة قلقها ذلك لخوفها من أن يقوم الاتحاد السوفييتي من استغلال تلك المخاوف لتحقيق مصالحه⁽¹⁾.

وقد أحدثت الحرب الكورية تغيرات واضحة كان لها تأثير بالغ الأهمية على الاقتصاديات العالمية خدمت اليابان بشكل كبير، واستطاعت الحكومة اليابانية الاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن. فقد أسهمت الحاجات الإقليمية للمشتريات الصناعية المتنوعة لليابان، إضافة إلى موجات الركود الاقتصادي التي أصابت مناطق مختلفة من العالم في تحقيق نتائج إيجابية. وقد أسهم قطاعان من الصناعات اليابانية في أن تجني اليابان النتائج الذهبية من فترة الحرب الكورية. فمهاراة اليابان في إنتاج قطع الغيار والمواد الهندسية، ولاسيما قدرتها على صناعة السفن كقطاع للتصدير لعبا دوراً في أن تجني اليابان تلك المكاسب الكبيرة، والمشاركة في تقاسم المكاسب وإعادة إعمار كوريا بعد انتهاء الحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

فبالإضافة إلى الحرب الكورية التي كان لها دور حاسم في التطور الاقتصادي الذي شهدته اليابان، أسهمت السياسة الخارجية التي تبنتها، أو التي فرضت عليها، والسياسة التوجيهية البناءة التي اعتمدتها الحكومة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية التي تقوم على التعاون الدولي وتحقيق السلام، في تخفيض الإنفاق الكبير على الأمور العسكرية والتسلح، وتوظيف هذه الأموال في

⁽¹⁾ هيلان محسن كاظم، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان 1945-1953 دراسة في التاريخ

السياسي، دار الفراهيدي، بغداد، ط 1، 2011، ص 337

⁽²⁾ DOZER John., *Embracing defeat: Japan in the Wake of World War II*, W. W. Norton and Company, New York, 1999, p. 542

الاستثمارات الزراعية والصناعية الأمر الذي أسهم إلى حد كبير في تحقيق التقدم والتطور الاقتصادي الكبير الذي حققته اليابان في السنوات اللاحقة.

شكلت التجارة الخارجية الواسعة التي تبنتها اليابان في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة دوراً مؤثراً في صياغة الدبلوماسية اليابانية. فمع بلوغ الاقتصاد الياباني مستوى المنافسة للاقتصادات الغربية (الأمريكي والأوروبي)، بدأت الخلافات التجارية، التي مهدت بدورها لبداية مرحلة جديدة من العلاقات بينهما فيها نوع من الاستقلالية. وقد أدت هذه الخلافات وكذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيع علاقاتها مع الصين إلى قيام اليابان بتوطيد علاقاتها مع جارتها الشيوعية الصين، وهو ما فُسر على أنه تحول جذري فيما يتعلق بالسياسة الخارجية اليابانية. وعلى الرغم من بقاء الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الرئيسي لليابان، إلا أن الخلافات ازدادت مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي. ويمكن إرجاع هذه الخلافات إلى عدة عوامل يأتي على رأسها اختلال الميزان التجاري لصالح اليابان، وزيادة الواردات اليابانية من الفولاذ والمنتجات الإلكترونية التي كان لها آثار سيئة في الاقتصاد الأمريكي، إضافة إلى قيام اليابان بإغلاق أسواقها الداخلية أمام المنتجات الأمريكية. وقد استمرت النزاعات التجارية خلال السنوات التالية، واتسعت لتشمل دولاً أخرى يأتي على رأسها دول أوروبا الغربية الذي كان سببه الأساسي الخلل في التوازن التجاري الناجم عن حجم الصادرات الياباني الهائل من الفولاذ والمنتجات الإلكترونية والسفن والأجهزة الخلية⁽¹⁾.

وشهدت اليابان فترة النمو الكبير والازدهار الاقتصادي الأسرع خلال الفترة التي امتدت بين نهاية الحرب الكورية عام 1953 والأزمة النفطية عام 1973. فكانت النتيجة أن أصبحت اليابان دولة اقتصادية دخلت على خط المنافسة مع

(1) اليابان ملامح أمة، مرجع سابق، ص 133-134

الدول الصناعية. فظهر تفوق اليابانيين على مستويات صناعية عدة: فمن تفوق في صناعة السفن إلى صناعة الحديد والصلب ووسائل النقل مروراً بالصناعات الهندسية والكيميائية لينتقل التفوق الياباني إلى إبداع في الصناعات الدقيقة والإلكترونيات ثم السيارات والآلات والطائرات لينتهي إلى تفوق اليابان في أغلب مجالات الصناعة. وبذلك شكلت الصناعات اليابانية بكل أصنافها وأشكالها منافساً قوياً في الأسواق العالمية.

وقد سبب التقدم السريع في التجارة الخارجية اليابانية وتغير مكونات الصادرات، وبالتالي الاختلال الذي حصل في الموازين التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لصالح اليابان، احتجاجات وانتقادات من هذه الدول وهذا دفعها إلى اتخاذ العديد من الإجراءات منها مطالبة اليابان بتحرير وارداتها من القيود التي تفرضها على السلع الواردة لأسواقها المحلية. وقد سبب ذلك حدوث ما سُمي بصدمة نيكسون عام 1971 التي تُشير إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار أمام الين، وتحريره من قاعدة الذهب، وفرضها رسوماً على الواردات إليها من بعض السلع اليابانية، وهذا أدى إلى حدوث اضطرابات في أسواق المال العالمية والتجارة الدولية، وإلى زيادة معدلات التضخم اليابانية. ومع هذه الإنجازات التي حققتها اليابان، واحتلالها المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كان من الطبيعي أن تظهر في أول قمة للدول الصناعية العالمية في فرنسا ممثلة بشخص رئيس وزرائها في تشرين أول عام 1975 مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا⁽¹⁾.

(1) درويش، الشرق الأقصى الصين واليابان. مرجع سابق، ص 249-250

ويستمر النزاع التجاري والمصادمات الاقتصادية بين اليابان والدول الاقتصادية الكبرى، ولاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خلال ثمانينيات القرن العشرين متخذاً شكلاً أكثر حدة. فقد عبر الكونجرس الأمريكي عن انتقاده الدائم للسياسة التجارية اليابانية، وكان يصفها على أنها ممارسات تجارية غير عادلة. وشمل هذا الخلاف العلاقات التجارية اليابانية مع دول أوروبا، حيث أسهمت هذه الخلافات في الدفع نحو البحث عن حلول جماعية فظهرت التكتلات والتشكيلات الاقتصادية الكبرى.

المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد الحرب الباردة

شهدت اليابان في الفترة التي خضعت فيها لسيطرة الحلفاء، تحولات ملحوظة تمتعت خلاله بدستور جديد أكد المبادئ الديمقراطية، والإصلاح التعليمي والاقتصادي، والتجريد من السلاح الذي كان جزءاً لا يتجزأ من الدستور الياباني الجديد. وتوجت الإصلاحات بتوقيع معاهدة سان فرانسيسكو في عام 1952 م التي أنهت الاحتلال الأمريكي لليابان بشكل رسمي، وشكلت في الوقت نفسه الإطار الذي شكل بداية لعلاقة وثيقة بين البلدين لا زالت مستمرة حتى الوقت الحاضر.

وقد تميزت فترة ما بعد معاهدة سان فرانسيسكو بالتعاون الوثيق بين البلدين، مع وجود 47 ألف جندي من الجيش الأمريكي وهو العدد الباقي من القوات الأمريكية في اليابان، وذلك بناء على طلب من الحكومة اليابانية. كما لعب التعاون الاقتصادي دوراً كبيراً في العلاقة بين الولايات المتحدة واليابان مع توفير كميات كبيرة من المساعدات في فترات ما بعد الحرب، حيث أصبحت اليابان حليفاً لا غنى عنه في الحرب الباردة. وقد أثمرت الشراكة الأمريكية-اليابانية عودة ظهور

الاقتصاد الياباني والذي لا يزال واحداً من أقوى الاقتصاديات في المنطقة الآسيوية والعالم⁽¹⁾.

تعد اليابان شريكاً مهماً للولايات المتحدة في عدد من مجالات السياسة الخارجية، لا سيما الأمنية منها، والتحالف ضد التحديث العسكري الصيني، ولمواجهة التهديدات القادمة من كوريا الشمالية. وقد شكل حلف الطرفين بعد الحرب العالمية الثانية لفترة طويلة أساس الدور الأمني للولايات المتحدة في آسيا. هذا في الوقت الذي سهل فيه التحالف نشر نحو 49 ألف جندي أمريكي في القواعد العسكرية الأمريكية الأخرى ومقرها في اليابان الواقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ومع انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر السوفييتي، لم يكن لصانعي القرار في البلدين أي فكرة عن كيفية التعامل أو إعادة تشكيل التحالف. فأعلنت الولايات المتحدة أنها ستعمل، بشكل تدريجي، على تخفيض قواتها في شرق آسيا خلال العقد التالي. وقد أثار ذلك قلق اليابان التي كانت تخشى أن يكون بداية التخلي الأمريكي عن أمن اليابان، والتحول من التركيز على القضايا الأمنية الإستراتيجية إلى القضايا التجارية العالقة. وقد أوصى تقرير هيجوتشي لعام 1994 اليابان بأن تستعد لاتخاذ إجراءات أكثر استقلالية، في الوقت الذي تعتمد فيه على الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات متعددة الاطراف من أجل الحفاظ على الأمن⁽²⁾.

(1) PORTER Keith., The relationship of the United States with Japan, About.com. Site <http://usforeignpolicy.about.com/od/countryprofile1/p/usjapan.htm>

(2) KAWATO Yuko, Managing the risks of entrapment and abandonment in the U.S.- Japan security alliance, special issue of Japan, CERIS, Guest Editors Jean-Marie Bouissou and Guibourg Delamotte, spring 2011, p. 24

كان القلق الكبير بالنسبة للأمريكيين والأوروبيين هو أن يتفوق اليابانيون اقتصادياً على الغرب. فمع بداية الثمانينات من القرن العشرين بدأت اليابان تعاني ركوداً اقتصاداً وتواجه تحديات هائلة. فالاقتصاد الياباني شديد الحساسية لما يحدث من أزمات اقتصادية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، لا سيما فيما يتعلق بتراجع الصادرات التجارية. كما يعاني المجتمع الياباني من مشكلة الشيخوخة التي تشكل عبئاً على الميزانية العامة للدولة من جهة، وعقبة أمام النشاط الاقتصادي من جهة ثانية. أما التحدي الثالث، فهو تحدي سياسي اقتصادي مزدوج: فصعود القوة الصينية الاقتصادية والسياسية والعسكرية يهدد مكانة اليابان ودورها على الساحتين الإقليمية والدولية بالتراجع أمام صعود قوة الجارة الإقليمية، الصين.

فالعلاقات اليابانية الأمريكية في شكلها الحالي هي امتداد لتلك العلاقات التي أنتجتها الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. لذلك، يُدرك الطرفان، وإن بدرجة أكبر بالنسبة لليابانيين، ضرورة إعادة النظر في العلاقات بما يتناسب مع الفرص والتحديات التي تفرضها الساحة الدولية في القرن الواحد والعشرين. فالتناقض بين قادة البلدين لا يزال مهماً. فالقادة اليابانيون يواجهون مشكلة المشروعية الشعبية على مستوى السياسة الداخلية، في الوقت الذي تتأخر فيه الإدارة الأمريكية في إدراك العواقب والمشكلات التي يمكن أن يولدها التناوب السياسي في طوكيو حيث أعطت انتخابات آب 2009 مثلاً عن تلك التحديات والمشكلات.

فاليابان بدأت تحاول، بعد نهاية الحرب الباردة، فرض نفسها في اللعبة الدولية والإقليمية بشكل خاص. إلا أن ذلك لا يعني إعادة طرح مسألة التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى النفاش. فاتفاقية الأمن التي وقّعت بين البلدين عام

1951 وتعديلاتها، والوجود العسكري الأمريكي والمظلة النووية الأمريكية في اليابان لا تزال، من وجهة النظر اليابانية، أفضل ضمان لأمن اليابان في الوقوف في وجه طموحات كوريا الشمالية النووية، ومواجهة عملية التحديث الواسعة والسريعة التي تقوم بها القيادة الصينية لقواتها المسلحة. وعلى المستوى الإقليمي، فالصين بدورها ترى أن الوجود العسكري الأمريكي هو الضامن لها في وجه النوايا اليابانية المحتملة في ظل بقاء تأثير العامل التاريخي على العلاقات بين البلدين. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن اتفاقية الأمن تسمح لها بالتواجد القوي والفعال في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وتعويض تراجعها النسبي أمام صعود القوة الصينية.

وأدركت اليابان مع انتهاء الحرب الباردة، أن القواعد التي تحكم وتتحكم بالصراعات الدولية قد تغيرت، وأن المشهد الدولي يسير باتجاه أن يتشكل من جديد. فبدأت اليابان محاولاتها التخلص من الوصاية الأمريكية باتجاه تحقيق سياسة مستقلة في منطقة الشرق الأقصى، وتصبح بذلك كياناً فاعلاً ومؤثراً في رسم مستقبل العالم. فبدأت التفاوض على قاعدة فوتينما، وقرار إنهاء المشاركة اليابانية في عملية الحلفاء البحرية في المحيط الهندي. وظهرت الرغبة اليابانية في خلق مجتمع شرق آسيوي يتمحور حول الصين واليابان بشكل أساسي مع استثناء الولايات المتحدة الأمريكية منه، وهو ما أثار قلق واشنطن الكبير⁽¹⁾.

وقد تم التعبير عن هذا الطموح الياباني في قمة آسيان التي عُقدت في شهر تشرين الأول 2009. إلا أن احتمال تحقيق ذلك لا يزال يبدو بعيد المنال إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف اليابانية الداخلية، والإقليمية والدولية. فالعقبات

⁽¹⁾ Philip Stephens, « US-Japan : an easy marriage becomes a ménages à trois », *Financial Times*, 10 décembre 2009.

كثيرة: المعارضة الداخلية لاتفاقية التجارة، والخلافات بين القوى الإقليمية، والنزاعات الحدودية بين دول المنطقة، إضافة إلى التفاوت في التنمية الاقتصادية واختلاف النظم السياسية الآسيوية، ومستقبل آسيان. يُضاف إلى كل ذلك مكانة ومصالح ودور الولايات المتحدة الأمريكية الإستراتيجي والتاريخي في المنطقة، حيث تُشكل كلها عقبات أمام تحقيق طموح التكامل الأقليمي الذي تطرحه وترغب في تحقيقه اليابان⁽¹⁾.

ومع مرور أكثر من ستين عاماً على الاحتلال الأمريكي لليابان، فإن العلاقات-الأمريكية اليابانية تبدو من مخلفات عصر اختفى، تُحْمَل فيه الطرفان الكثير من الأعباء، وجنوا العديد من الفوائد. وعلى الرغم من بعض الفترات التي توترت فيها العلاقات بسبب التصريحات التي تصدر عن الزعماء اليابانيين، لأسباب انتخابية في أغلب الأحوال، فإن النظام الدولي الجديد بشروطه ومكوناته يفرض على الجانبين إيجاد نقاط التقاء وقواسم تفاهم مشتركة بينهما. فعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تُشجع وتدعم استعداد اليابان وسعيها كي تلعب دوراً يتناسب مع مكانتها كقوة اقتصادية، ذلك أن التحالف الواضح والمتين بينهما يصب في مصلحة الولايات المتحدة التي ترى في اليابان شريكاً إستراتيجياً تزداد أهميته العالمية يوماً بعد يوم.

وعندما قررت الولايات المتحدة الذهاب إلى الحرب في أفغانستان والعراق في أعقاب الهجمات الإرهابية في 11 أيلول 2001، سارعت اليابان إلى الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فأقرت قانون التدابير الخاصة بمكافحة الإرهاب في تشرين أول 2001، الذي مهد إلى نشر قوات الدفاع الذاتي البحرية في المحيط

⁽¹⁾ MONTLAK Simon., « Australia, Japan float rival plans for EU-style Asian bloc », *The Christian Science Monitor*, 25 octobre 2009.

الهندي بهدف تقديم الدعم للحرب في أفغانستان. وبعد أن بدأت الولايات المتحدة الحرب في العراق في آذار 2003، حث مسؤولو الإدارة الأمريكية اليابان على التعامل بمرونة فيما يتعلق بتفسير المادة التاسعة من الدستور بما يمكنها من المشاركة في العمليات العسكرية الجماعية على الرغم من أن اليابان لم تغير سياستها بشأن الأمن الجماعي. وقد وافق البرلمان الياباني على قانون التدابير الخاصة لإعادة إعمار العراق يوم 26 يوليو/تموز 2003 لإرسال قوات الدفاع الذاتي لغايات إنسانية. وعلى الرغم من أن نشر قوات الدفاع الذاتي كان من خلال تدابير خاصة، فإنه يشكل سابقة لإرسال قوات الدفاع الذاتي خارج منطقة شمال شرق آسيا.

وأقر البرلمان كذلك التشريعات المتعلقة بإدارة الأزمات (يوجي) في عامي 2003 و 2004 التي تهدف إلى توضيح دور كل من قوات الدفاع الذاتي والحكومات المحلية والمواطنين زمن الحرب. وأشار إلى أن هذه التشريعات هي الإطار القانوني للتعاون الثنائي الفعال في النزاعات في المستقبل. وتشير هذه الجهود إلى التزام اليابان التحالف مع الولايات المتحدة. فاختارت اليابان عدم التخلي عن الولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب، على أمل ألا تتخلى الولايات المتحدة عن اليابان في حالات الطوارئ في المستقبل⁽¹⁾.

وتبقى عملية التحالف بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان قضية حيوية وإستراتيجية بالنسبة للبلدين، وهو ما يؤكد القادة والساسة في كلا البلدين. فوفقاً لأعضاء في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، تبقى اليابان من بين أهم

⁽¹⁾ KAWATO Yuko, *Idem*, p. 27

شركاء الولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل⁽¹⁾. فهي في المرتبة السادسة بنسبة 32% من الأهمية في عام 2005، بينما تتراجع هذه الأهمية لتصل نسبتها إلى 16% في عام 2009⁽²⁾.

ثالثاً: العلاقات الأمريكية - الصينية

تميزت العلاقات بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالاختلاف تبعاً لظروف المرحلة التاريخية التي شهدتها الطرفين. فمن سياسة الباب المفتوح التي طرحتها أمريكا للحفاظ على استقلال الصين ووحدة أراضيها من جهة، وتأمين مصالح الولايات المتحدة من جهة ثانية، إلى السياسة القائمة على معارضة أي تدخل عسكري في الصين. إلا أن العام 1972 شكل مرحلة خاصة ومتميزة في علاقات الصين بالولايات المتحدة الأمريكية امتدت حتى نهاية الحرب الباردة، لتشكل هذه الأخيرة مرحلة أخرى في العلاقات بين الطرفين تختلف اختلافاً كلياً عن تلك العلاقات التي سادت خلال الفترات السابقة.

وقد مرت العلاقات الأمريكية-الصينية بأطوار مختلفة، بدأت من سياسة الباب المفتوح التي أوجدتها أمريكا للحفاظ على مصالحها في الصين، ثم مرحلة التحسن في العام 1972، وبلغ ذروته في العام 1979 حيث تحول الاعتراف الدبلوماسي الرسمي الأمريكي من تايوان إلى الصين الشعبية الشيوعية، قبل أن تشهد توتراً على خلفية عدد من الأحداث منها أزمة تايوان 1996، وهي الأزمة التي اعقبت قيام الولايات المتحدة باختبار صواريخ بالستية على أطراف الجزيرة.

(1) الدول هي حسب الترتيب في الأهمية: الصين والهند والبرازيل والاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان والمملكة المتحدة.

(2) U.S. Seen as Less Important, China as More Powerful, Pew Research Center, 3 décembre 2009.

كما توترت العلاقات في أعقاب أحداث ساحة تيان آن مين (ساحة السلام السماوي)، وقيام السلطات الصينية بقمع هذه الاحتجاجات، قبل أن تدخل العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة بعد الحرب الباردة وبداية القرن الواحد والعشرين تميزت بالرؤية وعدم الثقة والغموض. ويمكن الحديث، بشكل عام، عن ثلاث مراحل أساسية مرت بها العلاقات الأمريكية-الصينية، سيتم تناولها باختصار، مع التركيز على أهم الأحداث التي شهدتها كل مرحلة.

1- مرحلة سياسة الباب المفتوح الأمريكية وتطبيع العلاقات 1899-1972

تعود بدايات العلاقة بين كل من الولايات المتحدة والصين إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي إلى الفترة التي شهدت فيها الصين تنافساً دولياً كبيراً عليها، حيث دعت الولايات المتحدة إلى ضرورة اتباع سياسة الباب المفتوح (La politique de la porte ouverte) بعد أن سيطرت الولايات المتحدة على الفلبين وتوقعت زيادة في تجارتها مع الصين. إلا أن النفوذ الأوربي والياباني فيها قد يمنع تطور هذه التجارة، لذلك طالبت بتطبيق سياسة تُفضي إلى حماية تجارتها ومصالحتها من جهة، ومنع تقسيم الصين إلى مناطق نفوذ بين الدول الأوربية واليابان من جهة ثانية. وقد تضمنت المذكرتان اللتان وجهتهما الولايات المتحدة في عامي 1898 و 1899 إلى الدول الأوربية وروسيا واليابان معارضة أي نهج يهدف إلى تقسيم الصين إلى مناطق نفوذ فيما بين هذه الدول، وهو ما سيلحق الضرر بتجارتها الحرة مع الصين. وقد تضمنت جميع المعاهدات التي عُقدت بعد حروب الأفيون مبدأ سياسة الباب المفتوح. وقد أعادت الولايات المتحدة التأكيد على هذا المبدأ في عام 1899 على لسان وزير خارجيتها جون هاي في أعقاب سيطرتها على الفلبين.

وتهدف سياسة الباب المفتوح إلى منع أي دولة من التفرد أو السيطرة بالصين، أو الحصول على امتيازات أكثر من غيرها. ومبدأ الباب المفتوح هو عبارة عن أسلوب سياسي تتعهد من خلاله الدول بعدم الحصول أو احتكار أي امتيازات تجارية أو صناعية أو سياسية في الصين. وقد بدأت الولايات المتحدة تطالب بتنفيذ هذه السياسة في الربع الثاني من القرن التاسع عشر، وقد نصت كل المعاهدات التي أبرمت بين الدول الأوروبية والصين بعد حروب الأفيون على ضرورة احترام هذا المبدأ⁽¹⁾. وقد أكدت الولايات المتحدة التمسك بتطبيق هذا المبدأ خلال ثورة الملاكمين (les Poxers) عام 1900.

وقد تميزت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين بمعارضتها المطلقة للسياسة الأوروبية المعتمدة على استخدام القوة والاحتلال لتحقيق المصالح، إلا إذا كان هناك ما يشير إلى تهديد مباشر وحقيقي للرعايا والمصالح الأمريكية. وقد تم التعبير عن هذا الموقف في عام 1854، عندما رفضت عرضاً أوروبياً باتباع سياسة عدوانية لتحقيق مصالح تجارية في الصين. واعتماداً على هذا المبدأ، اعترضت الولايات المتحدة على الاحتلال الروسي لمنشوريا، وعلى المطالبة الروسية لاحتكار امتيازات التعدين والسكك الحديدية في الصين 1902، وعلى فرض روسيا احتكاراً تجارياً أدى إلى إغلاق موانئ الصين عام 1903، وطرد القناصل الأجانب من منشوريا⁽²⁾.

(1) تم تطبيق هذا المبدأ في مناطق أخرى من العالم. فقد تم تطبيقه فيما يتعلق بحوض نهر الكونغو عام 1885، وتعهدت الولايات المتحدة بتطبيقه في الفلبين أيضاً بعد استيلائها عليها في عام 1899، وكذلك التدابير الأمريكية في عشرينيات القرن الماضي للحصول على حصة من نفط الخليج.

(2) الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 245

وقد عملت الولايات المتحدة في السنوات التالية على تأمين الصين ضد الأخطار والأطماع الخارجية، فوافقت على النفوذ الياباني في كوريا بناءً على اتفاق تافت-كوتوزورا عام 1905، وفي منشوريا اعتماداً على اتفاق روث-تاكاهيرا عام 1908. وفي عام 1912 شاركت البنوك الأمريكية في القرض الدولي الذي يهدف إلى مساعدة الصين على شراء سكة حديد منشوريا، قبل أن يعود الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون ليقف المشاركة الأمريكية في القرض بحجة تأثيره على استقلال الصين، وإعادة تأكيده على سياسة الباب المفتوح التي تضمن مصالح الطرفين.

وفي عام 1905، قام اليابانيون بعرض المطالب الواحدة والعشرين المتعلقة بالصين، فجاء الموقف الأمريكي المعارض لفرض أي دولة سيطرتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية على الصين. وأكدت الولايات المتحدة موقفها التقليدي فيما يتعلق بالحفاظ على الصين مستقلة من خلال المعاهدة التي عُقدت عام 1921. فقد أكدت المعاهدة التي وقعتها عدة دول أبرزها بريطانيا واليابان وفرنسا، سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين، وهي التأكيد على مبدأ الباب المفتوح: احترام سيادة الصين واستقلالها ووحدة أراضيها. إلا أن الواقع كان له رأي آخر، فعندما نفذت اليابان غزوها لمنشوريا وتهديد الصين لم يستطع أحد من معارضة المخططات والمشاريع اليابانية في الصين. فالصين التي تتعرض للغزو كانت ضعيفة، وعصبة الأمم المتحدة عاجزة، والولايات المتحدة التي طالما نادى بالحفاظ على الصين مستقلة وواحدة، وقفت عاجزة ولم تستطع أن تفعل شيئاً.

وكانت الولايات المتحدة تقدم مساعدات اقتصادية للصين قبل عام 1949 في محاولة منها لمساعدة الصين على تجاوز سنوات الحرب من جهة، ومواجهة المد الشيوعي في الصين من جهة ثانية. ففي الفترة الممتدة بين عامي 1921 و1945، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات غذائية كبيرة، وقدمت دعمها

لحكومة الصين الجمهورية التي كان يتزعمها تشانغ كاي شيك في حملتها ضد أمراء الحرب المحليين ولإعادة بسط سيطرتها. كما دعمت الصين الجمهورية ضد اليابان في حرب المحيط الهادي من خلال إرسال مساعدات عسكرية كبيرة لمنطقة الحدود، وهي المنطقة التي تقع في سلسلة جبال الهيمالايا وسيشوان. لقد تشكل الموقف الصيني من الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الصين الجمهورية وتأسيس الصين الشعبية في عام 1949، فتشانغ كاي شيك كان يتملق أمريكا، بينما لم يحمل أو يظهر ماوتسي تونغ الشيوعي العداء للأمريكيين⁽¹⁾.

وبعد عام 1949، وسيطرة الحزب الشيوعي على الصين، وإعلان ماوتسي تونغ قيام جمهورية الصين الشعبية بعد خروج تشانغ كاي شيك حليف أمريكا إلى تايوان، بدأت الولايات المتحدة باتباع سياسة جديدة تجاه الصين اعتمدت على ثلاث ركائز: أولها حرمان الصين من عضويتها في مجلس الأمن الدولي، والاعتراف فقط بحكومة تايوان كحكومة شرعية تمثل الشعب الصيني في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. أما الأساس الثاني فهو ممارسة الضغوط الاقتصادية من خلال التوقف عن تقديم المساعدات الاقتصادية التي كانت تحصل عليها الصين أيام سيطرة تشانغ كاي شيك. أما الركيزة الثالثة فهي العمل على تطويق الصين وبالتالي حصر الأيديولوجية الشيوعية داخل الصين ومنعها من الانتشار خارجها من خلال تقديم المساعدات والدعم للدول الحليفة لها والمجاورة للصين.

استمر العداء الأمريكي للصين الشعبية حتى عام 1972، وهو العام الذي تمت فيه الزيارة الشهيرة للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون والتي أدت إلى كسر

(1) غودمو فرانسوا، العلاقات الصينية-الأمريكية الجذور التاريخية والمستقبل الغامض، مركز

الجزيرة للدراسات، 27 تشرين أول 2013

الجليد في العلاقات الأمريكية الصينية. فقد انطلقت الولايات المتحدة في عدائها للصين من عدة عوامل: العامل الأول يتعلق باتهامات الولايات المتحدة للصين بمساعدة الشيوعيين الكوريين خلال الحرب الكورية (1950-1953)، وهم الذين سيطروا على القسم الشمالي من الجزيرة الكورية بعد انتهاء الحرب. أما العامل الثاني، فيتعلق باتهام الولايات المتحدة للصين بمساعدة الشيوعيين الذين قادوا حركة الاستقلال في الهند الصينية ضد الوجود الفرنسي، ومن ثم ضد القوات الأمريكية التي سارعت لتقديم المساعدة للفرنسيين⁽¹⁾.

إلا أن الإشارات الإيجابية بدأت تُرسل من الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه الصين ابتداءً من أوائل عام 1972، من خلال الإعلان عن تسهيل سفر الأمريكيين إلى الصين، وأن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون لديه رغبة شخصية بزيارة الصين، وأنه يُريد أن يرى الصين الشعبية تلعب دوراً بين الأمم. وهي المرة الأولى التي يُصرح فيها الرئيس الأمريكي باسم جمهورية الصين الشعبية. إلا أن الإشارة الأكثر دلالة على تغير الموقف الأمريكي من الصين كانت قبل ذلك، أي في شهر نيسان من عام 1971 حيث صرح الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بأنه ينظر بشكل إيجابي إلى دخول الصين منظمة الأمم المتحدة، وأنه قرر في الوقت نفسه رفع الحظر التجاري المفروض على الصين الشعبية. لذلك، يمكن القول إن التحول الحقيقي في الموقف الأمريكي من الصين كان قد بدأ بالتحول قبل عام 1972.

في السابع عشر من شهر شباط عام 1972 قام الرئيس الأمريكي نيكسون بزيارة تاريخية للصين كان قد مهد لها وزير خارجيته هنري كيسنجر تلبية لدعوة حملها من الرئيس الصيني ماوتسي تونغ. وقد حققت الزيارة الكثير من النتائج من

(1) الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 245-248

أهمها انتهاء المعارضة الأمريكية لانضمام الصين لهيئة الأمم المتحدة، ورفع العقوبات عن سفر الأمريكيين إلى الصين، وتحقيق التمثيل الدبلوماسي بتبادل السفارات. واتفق الطرفان على ضرورة الاستمرار في تطبيع العلاقات بين البلدين⁽¹⁾. ولم تثمر زيارة 1972 للرئيس الأمريكي تطبيعاً للعلاقات بين كل من الصين والولايات المتحدة فقط، بل تغييراً لنهج التعامل الأمريكي مع جمهورية الصين الشعبية.

2- من التطبيع إلى نهاية الحرب الباردة 1972-1991

بعد الزيارة التاريخية للرئيس الأمريكي نيكسون لبكين في عام 1972، شكل العام 1979 ذروة التطور في العلاقات الأمريكية-الصينية، وتحديداً في بداياته. فقد اعترفت أمريكا بالصين الشعبية، وأقيمت علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين. فكانت أولى ثمار هذا التطور من نصيب الصين حيث قامت بغزو فيتنام بموافقة ضمنية غير مُعلنة من قبل الولايات المتحدة. وبعد ذلك، قام رئيس الوزراء الصيني دينغ شياو بنغ (1978-1992) بزيارة تاريخية لواشنطن، حيث شكلت هذه الزيارة فرصة للمسؤولين الصينيين لإعادة حساباتهم فيما يتعلق بعلاقات بلادهم مع الولايات المتحدة. صحيح أن هذه العلاقات لم تأخذ شكل التحالف، لكنها في الوقت نفسه لم تتبن نهج القطيعة، بل أخذ المسؤولون في بكين يتعاملون مع كل قضية يشترك فيها الطرفان بشكل مباشر أو غير مباشر على حدة وبواقعية صرفة وبما يتوافق مع مصالح الصين الوطنية بالدرجة الأولى.

ويمكن أن نلاحظ الاختلاف في السياسة الأمريكية تجاه الصين حسب كل فترة رئاسية، والموقف من تايوان. فبعد وصول ريغان إلى البيت الأبيض، قام

(1) مرجع نفسه، ص 248-249

بمهاجمة سياسة سلفه كارتر تجاه الصين ونعتها بالسلبية والضعيفة، وتعهد بالدفاع عن تايوان وزيادة مبيعات الأسلحة إليها، وهذا أثار غضب الحكومة الصينية. واستمر هذا الخلاف حتى شهر حزيران من عام 1982 حيث تمّ التوقيع على البيان الثاني بين الصين والولايات المتحدة، الذي تضمن تخفيض الولايات المتحدة الأمريكية لمبيعات الأسلحة لتايوان وتحقيق السلام والاستقرار في مضيق تايوان. وبقيت قضية تايوان البوصلة الأساسية التي تؤثر في مسار العلاقات بين البلدين؛ فالصين تطالب واشنطن بشكل دائم بضرورة وضع حد لشحنات الأسلحة الأمريكية لتايوان، في الوقت الذي تتأثر سياسة واشنطن الآسيوية بالحشد العسكري الصيني في المنطقة⁽¹⁾.

ويُمثل الأمن في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي، والاقتصاد العالمي وتحرير التجارة وضبط التسلح ومنع انتشار السلاح النووي والموقف من الشرق الأوسط أبرز القضايا التي تدخل في صلب العلاقات الأمريكية-الصينية، وتؤثر فيها. فقضايا الأمن والتجارة في منطقة المحيط الهادي وشرق آسيا مرتبطتان ببعضهما البعض. لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل دائم إلى تحقيق الأمن والاستقرار، والحفاظ عليهما في هذه المناطق، كونها تستقبل أكثر من ثلث الصادرات الأمريكية. إضافة إلى أن عدداً من المناطق كجنوب الصين، وهونغ كونغ، وتايوان تشهد نشاطاً تجارياً كبيراً، وتحتل المرتبة الثالثة في تزود الولايات المتحدة الأمريكية بالمواد المصنعة وغير المصنعة.

أما القضية المشتركة الثالثة فهي قضية الخوف من انتشار سباق التسلح في المنطقة، والحفاظ على استقرار الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية، في الوقت الذي لا يخفي فيه الطرفان تخوفهما وحذرهما من بعضهما البعض. فالولايات المتحدة

(1) غودمو، مرجع سابق

الأمريكية تخشى من صعود الصين، وبروزها كقوة إقليمية مؤثرة يمكن أن تشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي بشكل خاص، حيث الممرات المائية الكثيفة التي تحمل أكثر من ثلث الصادرات الأمريكية إلى دول شرق آسيا. أما الصين فتخشى بدورها من سياسة أمريكا العسكرية، وجهود تمكين الروابط العسكرية مع اليابان، وتطبيع علاقاتها مع فيتنام، وإعادة فتح ملف توحيد الكوريتين. وتشكل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل في الشؤون الداخلية للصين فيما يتعلق بعدد من القضايا يأتي على رأسها حقوق الإنسان، وتايوان، والتبت، قلقاً وانتقاداً دائماً من قبل الصين⁽¹⁾.

ولعل قضية تايوان من بين أهم قضايا الخلاف في العلاقات بين البلدين. فالصين الشعبية تسعى بشكل دائم لضم تايوان، في الوقت الذي تعارض فيه الولايات المتحدة ذلك، وتدعم بقائها دولة مستقلة، وتقوم بتقديم الأسلحة ووسائل الدعم العسكري واللوجستي والإستراتيجي لها. إلا أن تطبيع العلاقات بين البلدين حمل معه تغييراً في السياسة الأمريكية التي تخص تايوان. ففي عام 1978 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية إنهاء علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان، وإنهاء معاهدة الأمن والدفاع المشترك الموقعة بينهما منذ عام 1954، وسحب الولايات المتحدة قواتها المربطة في جزيرة تايوان. إلا أن ذلك لم يعن بأي حال من الأحوال التخلي الأمريكي عن تايوان. فعلى الرغم من تأييد أمريكا لمبدأ وحدة الصين وسلامة أراضيها (اتحاد الصين وتايوان بالطرق والوسائل السلمية) وفقاً للبيان الصادر عام 1979، إلا أنها أعلنت أنها تعارض أي إجراء صيني يهدف إلى ضم تايوان بالقوة، بل وسوف تتدخل لمصلحة تايوان إذا حاولت بكين أن تفرض اتحاد تايوان مع الصين بالقوة.

(1) الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 250

وتمثل تايوان قضية مهمة وحساسة في علاقات البلدين. فتايوان، الصينية أصلاً، لا يمكنها أن تُقرر مصيرها بنفسها، ولا تستطيع الصين أو الولايات المتحدة من تقريره أيضاً. فكون تايوان جزءاً من الصين، والعلاقات التجارية الضخمة، التي لا يمكن تجاهلها بسهولة، بين كل من تايوان وأمريكا، فرض على كل من الصين وأمريكا إيجاد صيغة مشتركة ومرضية لكلا الطرفين. فالصين أصبحت مُقتنعة بالدور المهم للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين تايوان وأمريكا، وهذه الأخيرة رضخت أخيراً لحقيقة كون تايوان تُشكل جزءاً من الأراضي الصينية. فالولايات المتحدة الأمريكية المُلتزمة بحماية أمن وسلامة تايوان من أي اعتداء خارجي، مُلتزمة، في الوقت نفسه، برفض مبدأ استقلال تايوان عن الصين. وقد وافق الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على لاءات الصين الثلاثة فيما يتعلق بالقضية التايوانية: لا لدولتين صينيتين، لا لصين واحدة وتايوان واحدة، لا لانضمام تايوان لمنظمة دولية تقوم عضويتها على الدول ذات السيادة⁽¹⁾.

وبذلك تُشكل قضية تايوان واحدة من أهم القضايا الخلافية بين بكين وواشنطن، ولا يمكن التوصل إلى حل لها بسهولة في المدى القريب. فالولايات المتحدة لا زالت مُلتزمة بتزويد تايوان بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الحديثة وتمنعها في الوقت نفسه عن الصين، وهذه الأخيرة تعمل بهدوء دون الاهتمام لعامل الوقت على إعادة ضم الجزيرة إليها. ويبقى التعويل على الشراكة الإستراتيجية، والعلاقات الاقتصادية والمصالح التجارية بين الولايات المتحدة والصين أن يفعلا فعلهما في التقريب بين البلدين للوصول إلى صيغة تفاهم تتعلق بإعادة تايوان إلى الصين.

(1) المرجع نفسه، 252-253

وبقيت العلاقات الصينية- الأمريكية، خلال هذه المرحلة، خاضعة، كما نوهنا سابقاً، للفترات الرئاسية الأمريكية. فكل رئيس أمريكي يصل إلى منصب الرئاسة في واشنطن يقوم بانتقاد سياسة سلفه الصينية ويتهمه بالضعف أو بالفشل في التعامل مع الملف الصيني، ويطلق الوعود باتخاذ مواقف أكثر قوة وصلابة. كما تختلف الأولويات حسب الحزب الذي ينتسب له الرئيس المنتخب. فبالإضافة إلى تايوان، تبقى قضايا الأمن، وقضايا التجارة، وحقوق الإنسان تتحكم بالعلاقات الصينية- الأمريكية. ويصف لنا فرانسوا غودمو، حالة العلاقات الثنائية واختلاف التعامل معها خلال الفترات الرئاسية بما يأتي: «ريغان قاد حملة لأجل تايوان، ليأتي الرئيس جورج بوش ويعيد التوازن في بداية حكمه للعلاقات الأمريكية مع اليابان، أما بيل كلينتون فقد اختار التجارة كنهج رئيسي في التعامل مع الصين مانحاً إياها أخيراً وضع الدولة المفضلة، ودخلت الصين منظمة التجارة العالمية في عام 2001 بعد مفاوضات فاشلة عام 1999⁽¹⁾».

3- مرحلة ما بعد الحرب الباردة

بعد انتهاء الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفييتي، دخل العالم في نظام دولي جديد، ودخلت العلاقات الدولية معها مرحلة جديدة أقل ما يمكن أن توصف بها أنها مرحلة انتقالية. فالدول المسيطرة تحاول خلال هذه المرحلة الحفاظ على مكانتها في قمة الهرم العالمي المتحكم بالنظام الدولي، بينما تسعى الدول الصاعدة إلى أن تحتل مكاناً يتناسب مع مكانتها، وهذا قد يؤدي حسبما ترغب إلى تغيير في النظام الدولي وشكل العلاقات الدولية. وهذا ينطبق بشكل أساسي على الصين التي تسعى من خلال قوتها الاقتصادية أن تغير من شكل علاقاتها الإقليمية

(1) غودمو، مرجع سابق

والدولية. ولعل أهم تلك العلاقات بالنسبة للصين هي تلك القائمة مع الولايات المتحدة.

ومن بين أهم القضايا الخلافية بين البلدين القضية الكورية التي تعود في أساسها إلى فترة الحرب الكورية في بداية الخمسينات من القرن الماضي. وتنتظر الصين اليوم بكثير من القلق للسياسة الجديدة التي تبناها الرئيس أوباما والتي تعتمد على إستراتيجية التوجه شرقاً بهدف إعادة بناء القوة والنفوذ الأمريكي في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي. وتأتي المخاوف الصينية من إستراتيجية أوباما الجديدة من كونها تهدد مصالح ونفوذ الصين الأقليمي. إلا أن ذلك لا يُلغي أهمية القضايا الخلافية الأخرى والتي تنطوي على درجة كبيرة من الأهمية في التأثير على سير العلاقات كالقضية التايوانية، وقضايا حقوق الإنسان، حيث تتهم أمريكا الصين بارتكابها انتهاكات في مجال حقوق الإنسان وتراجعها بشكل دائم في هذا المجال، في الوقت الذي ترفض فيه الصين هذه الاتهامات وتعدّها تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للصين.

لم يكتب لعلاقات ما بعد الحرب الباردة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ الاتجاه الذي كان يؤمل لها. فقد تأثرت بجملة من العوامل التي أدت إلى الحد أو عرقلة تطورها الإيجابي؛ منها أحداث ساحة تيان أن مين، وفرض إدارة الرئيس كلينتون عقوبات على الصين رداً على بيع الأخيرة لقطع صواريخ لباكستان، والاتهامات الأمريكية الدائمة للانتهاكات الصينية على مستوى حقوق الإنسان، والدعم العسكري الأمريكي لتايوان، واتهامات أخرى للصين تتعلق بقيامها بالتخطيط للحصول، بطرق غير مشروعة، على أسرار نووية أمريكية وغيرها.

كما شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول منعطفاً جديداً في العلاقات الأمريكية-الصينية. ففضية الحرب على الإرهاب فرضت نفسها على العلاقات بين البلدين، فقامت الولايات المتحدة، في محاولة منها لاستمالة الصين لحربها على الإرهاب، بإدراج منظمة المسلمين اليوغور المعروفة بالحركة الإسلامية لتركستان الشرقية على قائمة الإرهاب. وكانت الصين تتهم هذه الحركة بالسعي لتأسيس دولة إسلامية مستقلة في إقليم سينكيانغ المسلم في شمال غرب الصين.

مع ذلك، فخلال التاريخ الحديث، وفي كل مرة تظهر فيها القوى الكبرى على المسرح الدولي، كان هذا الظهور يقتزن مع محاولات التوسع الأقليمي وشن الحروب، وهذا هو حال كل من ألمانيا واليابان في القرن العشرين. ولكي يطمئن العالم لهذا الصعود الصيني، كان الزعماء الصينيون يرسلون الأفكار والرسائل للعالم، ويؤكدون فيها على فكرة "الصعود السلمي" *essor pacifique* للصين. فهم يريدون أن يُظهروا من خلال رفع هذا الشعار إلى أنهم يعملون على بناء قوة عالمية مسالمة دون أن يؤدي ذلك إلى إحداث تغييرات جوهرية في المجتمع الدولي. ومع وصول الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى السلطة في البيت الأبيض، عدّ الصين حليفاً إستراتيجياً في حربها على الإرهاب، وهي التي شغلت في الوقت نفس أهمية كبيرة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. وفي الواقع، أصبحت الصين، بعد هجمات الحادي عشر من أيلول 2001، حليفاً للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب. وقد استغلت الصين هذا الموقف الأمريكي لتعلن بدورها عن حربها ضد "إرهاب"⁽¹⁾ المجموعات الإسلامية في إقليم سينكيانغ الواقع في شمال غرب البلاد، لا سيما الإيغور، والتي ترغب في إنشاء دولة إسلامية مستقلة في تركستان الشرقية. لذلك، بدأت الولايات المتحدة تتحدث عن مكانة الصين في

(1) حسب تعبير السلطات الصينية

سياستها كشريك إستراتيجي. وفي منتصف عام 2005، بدأ بوش ينظر إلى تطوير الصين لقدراتها على إطلاق الصواريخ بعيدة المدى، وارتفاع نفقات الصين العسكرية (أكثر من 10% سنوياً) على أنها عوامل تهديد جدية. مع العلم أن ميزانية النفقات العسكرية الصينية لا تعادل سوى حصة صغيرة من نفقات البنتاغون العسكرية. فالتهديد يؤثر في التوازن الهش بين كل من الصين وتايوان، والذي يُمثل بالنسبة للولايات المتحدة تهديداً إستراتيجياً شاملاً يتعلق بالتفوق الأمريكي في منطقة المحيط الهادي⁽¹⁾.

ولأن تجارب تغيير النظام العالمي وقواعد العلاقات الدولية بالقوة أو من خلال الحروب تحمل ذكريات مأساوية ونتائج كارثية، والخوف من هذه النتائج في حال تم اللجوء من جديد للحرب والقوة، لجأت الدول في خلال وبعد الحرب الباردة إلى وسائل أخرى لتحقيق أهدافها وإدارة الصراع. وهو ما ينطبق على العلاقات بين الصين والولايات المتحدة. فقد لجأ الطرفان إلى استثمار التنافس الدولي والصراع الإقليمي من جهة، وانتهاج سياسات وإستراتيجيات جديدة على المستوى الإقليمي والدولي تُفضي إلى التعاون فيما بينهما لتحقيق الأهداف التي ينبغي على كل طرف تحقيقها.

وبرزت في السنوات الأخيرة مشكلة تتعلق بادعاءات الصين البحرية الإقليمية، ولا سيما في بحر الصين الجنوبي الذي يتميز بغناه بمصائد الأسماك وحقول نفط. فقد يُمثل هذا النزاع الجديد سبباً للنزاع والخلاف مع دول أخرى تمتلك التطلعات نفسها بهدف السيطرة على هذه الأقاليم البحرية الغنية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تُساند طرفاً على حساب الآخر في هذا النزاع، فإن التزامها

⁽¹⁾ FAIRBANK John et GOLDMAN Merle, *Histoire de la Chine des origines à nos jours*, Tallandier, Paris, 2010, p. 652-653

بالدفاع عن مبدأ حرية الملاحة في المنطقة الأكثر كثافة بين الخطوط البحرية الدولية، يشكل لها تحدياً مهماً في المنطقة⁽¹⁾.

من هذا المنطلق سعى الرئيس الصيني جيانغ تسه مين إلى بناء شراكة إستراتيجية مع الولايات المتحدة أسهمت في الحد من الخلافات وتعزيز فرص التعاون بين الطرفين ضمن إطار الأمم المتحدة. ويأتي عدم اعتراض الصين على الحرب الأمريكية على العراق في عام 2002-2003، والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية دلالة على النهج الجديد في الإستراتيجية الصينية.

وعلى الرغم من توتر العلاقات في أعقاب أزمة تايوان 1996، وأحداث ساحة تيان آن مين التي أدت إلى إصدار عقوبات أوروبية وأمريكية أدت إلى حظر بيع الأسلحة المتطورة إلى الصين، يبقى للعلاقات الاقتصادية مساراً آخر مختلف. فالملف الاقتصادي أحد أهم ركائز العلاقة بين البلدين، حيث تشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية تطوراً مستقراً ومستمراً حيث تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الأول للصين. ومع ذلك، فالتطور الاقتصادي الاستثنائي للصين يُثير قلقاً لدى المسؤولين الأمريكيين من أن تتمكن الصين إذا ما استمرت وتيرة نموها الاقتصادي على هذا الشكل من أن تُزيج الولايات المتحدة من مكانها على قمة النظام الاقتصادي العالمي. فالصين في نظر الكثير من الأمريكيين هي المنافس الإستراتيجي الرئيسي للولايات المتحدة وهو مادفعهم إلى إلقاء اللوم على السياسة النقدية الصينية التي أبقت على سعر صرف اليوان منخفضاً مقابل الدولار، وهذا يؤدي إلى تراجع الصادرات الأمريكية وبالتالي ارتفاع العجز التجاري

(1) حمد محمود وديفيد سكيدمور، العلاقات الأمريكية-الصينية وجولات الحوار الاستراتيجي،

مركز الجزيرة للدراسات، 5 آب 2012

الأمريكي لصالح الصين. ففائض تجارة الصين مع أمريكا بلغ 315 بليون دولار في عام 2012، وهو المستوى نفسه تقريباً مع أوروبا. وعلى الرغم من أن الصين لم تكن قضية أساسية في انتخابات أوباما، فقد عمل هذا الأخير على صياغة سياسة شراكة مع الصين توجت بالزيارة التي قام بها إلى بكين في تشرين الثاني 2009. فقد ذكر البيان المشترك عبارة المصالح الأساسية للبلدين، وهي عبارة مهمة جداً للصين تحتوي في مضمونها كافة المطالبات السيادية التي تُركز عليها. كما تعاونت الصين في الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال إطلاق حزمة من الحوافز الاقتصادية الضخمة للحفاظ على النمو الاقتصادي الذي تتمتع به⁽¹⁾.

وبالنظر للتطور الاقتصادي الكبير الذي تشهده الصين، وتطور قوتها العسكرية، فإن الدعوات من قبل النخبة الأمريكية لا ترى في الصين منافساً اقتصادياً فحسب بل عدواً قادماً لا محالة. ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تطور الأمر إلى حد المطالبة بضرورة إعادة النظر في السياسة الأمريكية الحالية تجاه الصين حيث وصفها بأنها سياسة فاشلة وعبثية يمكن أن تكون عاملاً مُساعداً في قوة الصين وتفوقها وجعلها في الوقت نفسه أكبر تهديد للدور الأمريكي في آسيا والعالم. لذلك، وبسبب تزايد التأثير الإقليمي الصيني، والأهمية الإستراتيجية الكبرى لمنطقة شرق آسيا، انتهج الرئيس الأمريكي أوباما سياسة آسيوية جديدة تعتمد على محورين أساسيين: الأول هو العمل على سياسة تطوير الصين، والثاني تعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة من خلال عقد الاتفاقيات والتحالفات الأمنية مع حلفائها الإستراتيجيين وشركائها الأيديولوجيين؛ كوريا الجنوبية واليابان وتايوان.

وتنظر الصين، من جهتها، إلى الإستراتيجية الأمريكية على أنها خطر يهدد مصالحها ووحدتها الداخلية، وتُعدّ الضغط الأمريكي في قضايا حقوق الإنسان

(1) المرجع نفسه

والحريات والمسائل الدينية وسائل تلجأ لها الإدارة الأمريكية بهدف إضعاف الصين والضغط عليها للحصول على تنازلات إقليمية ودولية والحد من الدور الدولي الذي تحاول الصين أن تلعبه. وتحاول الصين مقاومة السياسة الأمريكية واحتواء ضغوطها من خلال تمثين وتعزيز علاقاتها مع الدول الإقليمية (روسيا وكازخستان وقرغيزستان وطاجكستان)⁽¹⁾، وبناء علاقات بناءة مع دول تتمتع باقتصاديات متطورة (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)⁽²⁾.

وتزايد نفوذ الصين الإستراتيجي في آسيا مع بداية القرن الحادي والعشرين. وقد عكست سياسة الصين الآسيوية تحدياً ضمنياً للتفوق الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادي. فمنذ نهاية عام 2009، استغلت الصين بعض حوادث الحدود مع كل من اليابان والفلبين وفيتنام والهند لإبراز قدرتها وقوتها، في الوقت الذي يتزايد فيه اعتماد هذه الدول على الولايات المتحدة للوقوف في وجه التحديات الصينية. ومن جهة ثانية، تُسهم التصرفات والممارسات الصينية في استمرار وتعزيز علاقات التحالف الإستراتيجي للولايات المتحدة في آسيا، وهي في الوقت نفسه تشكل إخراجاً لها وهي التي تنتشر الآن 60% من قواتها البحرية بكلفة كبيرة. وهذا يزيد من تعقيد العلاقات بين الطرفين ويؤثر فيها سلباً المزاج العام وثقافة الرأي العام في الصين. فلا يمكن لأي مسؤول صيني أن يتخذ موقفاً معتدلاً، مهما كانت الدوافع والأسباب، خوفاً من أن يصفه الرأي العام الصيني المعادي لأمريكا بالخائن⁽³⁾.

(1) تُسمى هذه الدول مع الصين مجموعة شنغهاي

(2) تُسمى هذه الدول مجموعة دول البريكس التي تأسست عام 2011

(3) غودمو ، مرجع سابق

ويبقى مستقبل العلاقات بين البلدين محل توقع واستشراف دون أن يؤكد أحد من المهتمين والخبراء في العلاقات الدولية عامة والأمريكية-الصينية خاصة طبيعة العلاقة التي ستقضي لها. إلا أن الرأي العام السائد في الحكم على مستقبل هذه العلاقات هو ترجيح استمرار حالة التناقض، مع بقاء حالة الخلاف حول القضايا الأساسية المؤثرة والتي تحدثنا عنها سابقاً. إلا أن ما يميز هذه الخلافات هو بقاؤها في إطار الخلاف السلمي دون أن تتطور إلى حد التصادم أو لجوء أحدهما إلى استعمال القوة. ويعود السبب في ذلك إلى امتلاك الطرفين لوسائل وإمكانيات قوة تجعل من المستحيل على طرف أن يحقق أهدافه على حساب الطرف الآخر. فالمستقبل يقول: استمرار الخلاف والتناقض في كثير من القضايا دون استخدام الحل العسكري لحسمه، واستمرار التعاون الاقتصادي مع المحاولات الدائمة من الطرفين لإيجاد الحلول للمشاكل العالقة. ف كلا الطرفين ينظران إلى استمرار العلاقات الاقتصادية من منظار المنفعة، وتحقيق المصالح المتبادلة.

ويلعب عامل الثقة، الإستراتيجي منه بشكل خاص، دوراً مهماً في الحد من تأثير العلاقات بين البلدين وتعقيدها. ويحاول القادة في البلدين، لإزالة هذا التوتر، استثمار كل اللقاءات بشكل إيجابي، إدراكاً منهم لأهمية تأثير هذه اللقاءات على مستقبل العلاقات بين البلدين. إلا أن الخطر الأكبر على مسيرة العلاقات بين البلدين يكمن في الخوف من تحول العلاقة بين البلدين إلى صراع مفتوح على النفوذ والسيطرة على قارة آسيا. ومما يكرس هذه المخاوف هو تعرض تلك العلاقة للاختبار بسبب صراعات أو نزاعات تقتضي قدراً كبيراً من ضبط النفس والحذر الشديد لتفادي تحولها إلى صراع مفتوح. ومع ذلك، يوجد حد معين من الكوابح والضوابط والمخاوف التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد مستقبل العلاقة بين البلدين الأكبر اقتصادياً على مستوى العالم. فالصراع المعاصر يخضع لشروط ومخاوف لم تكن موجودة قبل الحرب الباردة، إضافة إلى أن أي حرب اقتصادية

بينهما ستحمل معها للبلدين نتائج كارثية على اقتصادهما. ويعود البلدان إلى اتباع سياسة ضبط النفس وترشيد الصراع كسمة يمكن أن تميز مستقبل العلاقة بين الدولتين⁽¹⁾.

مع ذلك، إذا كان وضع تايوان يُشكل القضية الأكثر حساسية في علاقات الولايات المتحدة مع الصين، فإن مصادر الاحتكاك الأخرى فاعلة. ذلك أن الولايات المتحدة تبقى الدولة الأكثر انتقاداً فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في الصين، وتعمل على توظيفها في كل اجتماع سنوي للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وقد رفضت الصين هذه الانتقادات بإعلانها أن هذا يُشكل تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لها. وشكل العجز في الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة مصدراً آخر لتوتر العلاقات بينهما. فالعجز التجاري انتقل من 44 مليار دولار في عام 1997 إلى 162 مليار دولار في نهاية عام 2002. يُضاف إلى ذلك، اختلاف القوانين والتشريعات الصينية عن الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية⁽²⁾.

وتُشكل سياسة الصين فيما يتعلق بالملف النووي لكوريا الشمالية سبباً للخلافات بين البلدين. فالولايات المتحدة تُعد أن شروط كون الصين محاوراً رئيسياً فيما يتعلق بالملف الكوري ليست واضحة وغير كافية. وعلى الرغم من أن القلق الصيني من فكرة تطوير أسلحة نووية في شبه الجزيرة الكورية لا يقل عنه لدى الأمريكيين، فإن الصينيين لا يريدون أن يُظهروا قلقهم من هذه القضية. فالخوف الأكبر بالنسبة للصينيين يكمن في عدم الاستقرار الذي يمكن أن يُصيب شبه

(1) المرجع نفسه

(2) FAIRBANK, *Op. cit.*, pp.654-655

الجزيرة الكورية، والذي يمكن أن يجر معه تدفق الملايين من الكوريين الشماليين عبر الحدود في منطقة مكتظة بالسكان في شمال شرق الصين⁽¹⁾.

رابعاً: العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والصين

مرت العلاقات الصينية-السوفيتية بمراحل متعددة، شهدت فيها الكثير من الأحداث التي انعكست سلباً أو إيجاباً على طبيعتها. وقد تأثرت العلاقات بجملة من الأحداث الخاصة بكل بلد أو بأحداث يتشارك فيها البلدان. إلا أننا سنميز، عند الحديث عن العلاقات الصينية مع الاتحاد السوفييتي بين فترتين رئيسيتين: الأولى العلاقات الصينية-السوفيتية، والثانية العلاقات الصينية-الروسية.

1 - العلاقات السوفيتية-الصينية

تُعد العلاقات الروسية- الصينية قديمة (تعود إلى القرن السابع عشر) ومتشعبة، وتتأثر في الوقت نفسه بالمصالح، وبالأحداث التي شهدتها الطرفان. لذلك لم تكن هذه العلاقات علاقة مودة أو صداقة بالمعنى الحقيقي. وقد أثرت الثورة الروسية في الصين الجمهورية في عهد صن يات صن، ومن ثم تشانغ كاي شيك، وفي صين ماوتسي تونغ الشيوعية، وأسهمت في بناء نوع من العلاقات المتميزة بين الدولتين وكذلك بين زعمائهم. ويمكن أن نُشير في هذا المجال إلى معاهدة الصداقة عام 1950 التي وقّعت بين كل من ماوتسي تونغ وستالين بعد قيام الجمهورية الصينية، والتي لم تختلف عن تلك التي عُقدت عام 1945 بين ستالين وتشانغ كاي شيك.

⁽¹⁾ Idem, p. 656

أ- التقارب السوفيتي-الصيني

ركزت المعاهدة التي تم توقيعها بين الصين والاتحاد السوفيتي في عام 1950 على التعاون العسكري والأمني ضد اليابان بالدرجة الأولى. فقد نصت على أن يقوم الطرفان باتخاذ التدابير والإجراءات كافة التي من شأنها منع اليابان من القيام بأي أعمال عدوانية أو من أي دولة أخرى تنظم لها في المستقبل. وتعهد الطرفان كذلك بتقديم المساعدة العسكرية لبعضهما البعض ضد اليابان، في حال قامت الأخيرة بعدوان، لإجبارها على توقيع معاهدة سلام. كما تضمنت المعاهدة تعهد الطرفان بعدم الدخول في أي تحالف موجه ضد الطرف الآخر، وأن يتم التنسيق فيما بينهما لإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الأساسية التي تهم البلدين. وقد نجح الطرفان بالفعل في حسم بعض المسائل الشائكة، ولا سيما مشكلة سكة حديد تشانغ شوان لصالح ماوتسي تونغ، وهذا يعني إعادة ربط مصير العديد من المناطق كجنوب منشوريا وشرق الصين وميناء بورت آرثر ودايرين بالصين. وعلى الرغم من عدم تركيز المعاهدة على الجوانب الاقتصادية، فقد شهدت هذه العلاقات تطوراً كبيراً ونمواً سريعاً.

واستغل ماوتسي تونغ المعطيات الدولية في تلك الفترة لتحقيق أهدافه من خلال التوقيع على تلك المعاهدة؛ فاليابان هُزمت في الحرب العالمية الثانية، وحزب الكومنتانغ (الحزب الوطني) لم يعد موجوداً على الأرض، وغير فاعل على المستوى السياسي، وجمهورية الصين الشعبية قائمة وهي المسيطرة على كامل الأراضي الصينية الآن وهي أيضاً صديقة للاتحاد السوفيتي. فمن بين المكاسب التي حققتها الصين من خلال تلك الاتفاقية، الحصول على قرض من الاتحاد السوفيتي قيمته 300 مليون دولار لمدة خمس سنوات بفائدة 1% بهدف بناء

الصناعات الثقيلة والمناجم والسكك الحديدية، على أن تقوم الصين بسداد قيمة هذا القرض مواد خام صينية.

ومن بين ما تضمنته المعاهدة أيضاً ثلاث مذكرات، المذكرة الأولى ألغت معاهدة 1945 بين الاتحاد السوفييتي والصين الوطنية، وتضمنت المذكرة الثانية اعتراف الدولتين باستقلال منغوليا الخارجية، أما المذكرة الثالثة فنصت على أن يقوم السوفييت بتسليم الممتلكات اليابانية التي سيطروا عليها في منشوريا، إضافة إلى المباني التي كانت تحتلها البعثة العسكرية الروسية في بكين للصين⁽¹⁾.

كان للصين أكثر من هدف تنوي تحقيقه من خلال إبرام هذه المعاهدة: الهدف الأول هو مواجهة النظام الدولي الجديد الذي يعتمد على نظام القطبية الثنائية، والثاني يتمثل في الحصول على مساعدات اقتصادية من الاتحاد السوفييتي، لعلمها أن الحصول على مثل هذه المساعدات من الدول الغربية التي تتبنى نظاماً اقتصادياً مختلفاً أمراً في غاية الصعوبة. ويتمثل الهدف الثالث في مواجهة اليابان التي كانت تحتل أراضٍ صينية. أما الهدف الرابع لليابان فهو مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي أسكتت بزمام أمور الدول الأوروبية التي أنهكتها الحرب من خلال مشاريع إعادة الإعمار، وأعادت تحالفها مع اليابان الآسيوية لمواجهة المد الشيوعي الصيني.

واستطاعت الصين خلال الحرب في الجزيرة الكورية من تحقيق الكثير من الأهداف والامتيازات. فعلى الرغم من عدم الاستعداد لهذه الحرب، كانت الفائدة الصينية كبيرة. فقد تمكنت الصين خلال الحرب من تدعيم موقفها، وتمتين

(1) درويش فوزي، الشرق الأقصى الصين واليابان 1853-1972، الطبعة الثالثة، 1997، ص

العلاقات الصينية-السوفيتية، وحصولها على كميات ضخمة من الأسلحة السوفيتية التي مكنتها من تحديث جيشها وسلاحه من جهة، وجعلها قادرة على مواجهة أي تهديد يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ضدها.

وحصلت الصين الشيوعية على مساعدات كثيرة على المستوى الاقتصادي والفني. فقدمت موسكو لبكين تجهيزات فنية ومعلومات تكنولوجية تمثلت بأكثر من 14000 مجموعة وثائق علمية وتكنولوجية. كما أنشأت 400 مشروع صناعي، منها حوالي 300 مشروع ضخ، وحوالي 800،10 خبير وفني روسي. وتطور التعاون بين البلدين ليشمل قيام الاتحاد السوفيتي بضم 7000 صيني لتدريبهم في المشروعات السوفيتية المختلفة، وتدريب عدد من الصينيين في الأكاديمية السوفيتية، وإسهامهم في إعادة هيكلة وتنظيم التعليم الصيني على نمط التعليم المتبع في بلدهم، وذلك من خلال تدريب 1700 مدرس صيني في الاتحاد السوفيتي، وقبول عدد كبير من الطلاب الصينيين في الدراسات العليا التابعة للجامعات السوفيتية.

كان السوفييت ينظرون في علاقاتهم مع الصين على أنها الطرف الأصغر، وربما الأضعف من خلال إصرارهم على أن تكون القيادة لهم وتفوقهم في كل اتفاق يُعقد بين الطرفين، في الوقت الذي كان الهدف الأساسي للصينيين هو تحقيق مصالحهم القومية، راضين بوضعهم كتابع، ومستفيدين من الظروف الإقليمية والدولية السائدة آنذاك.

إلا أن المفارقة في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والصين هو أن زيادة التقارب وتوسيع وتنمية مجالات التعاون وتوثيقها يُزيد من عوامل الاحتكاك والخلاف بينهما. فعلى سبيل المثال، كانت الحكومة الروسية تُصر على ضرورة أن يدفع الصينيون قيمة المساعدات التي يتلقونها، وكذلك الإصرار الكبير من قبل

الحكومة السوفيتية على ضرورة قيام الصين بدفع قيمة المساعدات العسكرية التي كانوا يتلقونها خلال الحرب الكورية 1950-1953. فالسوفييت لم يكونوا معتادين على أن يدفعوا بمثل هذا السخاء لأي نظام حكم مهما كان نوعه، حتى لو كان شيوعياً، والصينيون كانوا ينظرون إلى تلك المساعدات على أنها ضئيلة مقارنة بالخدمات والتضحيات التي يقدمونها، ولا سيما في خلال الحرب الكورية، وهذا جعلهم يعتقدون بأنهم وحدهم من تحمل تكاليف الحرب الكورية⁽¹⁾.

وحتى عام 1956 العام الذي توقف فيه العمل بمعاهدة 1950، بدأت الخلافات تظهر بين الدولتين خلال فترة الستينات. وقد أسهمت عدة عوامل في تطور هذه الخلافات ووصول بعضها إلى حد التهديد العسكري والنزاع المسلح بينهما؛ الثورة الثقافية الصينية 1966-1976، والنزاع المسلح على الحدود عام 1969، وقيام الاتحاد السوفييتي عام 1971 بعقد معاهدة صداقة وتعاون مع الهند جارة الصين، وأحد أكثر البلدان عداوة لها. وقد أسهمت هذه الأحداث في إقناع الزعيم الشيوعي الصيني ماوتسي تونغ، ابتداءً من عام 1970 بالتوجه نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وتطبيع علاقات بلاده معهما.

ب- الخلاف السوفيتي-الصيني

بدأت الخلافات تظهر في العلاقات السوفيتية-الصينية مع مطلع الخمسينات من القرن الماضي، وبدأت بوادر هذا الخلاف تطفو على السطح وبشكل علني في النصف الثاني من الخمسينات. وبقيت هذه الخلافات تتمحور بشكل أساسي حول المساعدات المالية والاقتصادية، ولا سيما عندما طلب الاتحاد السوفييتي من الصين خدمات من الصين مقابل تلك المساعدات. إلا أن تلك الخلافات لم تتطور إلى

(1) المرجع نفسه، ص 225-227

خلافات أو صراع أيديولوجي إلا مع دخول العالم العقد السادس من القرن الماضي. وقد كانت قضية الأمن العسكري بين البلدين محور الخلاف الأيديولوجي قبل أن يتحول إلى صراع عسكري على الحدود في عام 1969.

ويمكن القول إن الخطاب الذي ألقاه خرتشوف عام 1956 كان السبب في ظهور الخلافات الأيديولوجية بين الصين والاتحاد السوفييتي. فعلى الرغم من أن السوفييت اعتبروا أن هذا الخطاب شأن داخلي، إلا أن الصينيين كانوا ينظرون له على أنه شكل بداية القطيعة بين الفكر الشيوعي الصيني (الماوي) الذي يعتمد على العنف والصراع مع الرأسمالية في سبيل نشر الشيوعية. فالرئيس خرتشوف أشار إلى إمكانية التخلي عن الحرب والتحول إلى الاشتراكية عن طريق السلم وطرح مبدأ التعايش السلمي. وقد مثلت هذه المبادئ الأسس الجديدة للسياسة السوفييتية الجديدة هاجس خوف وقلق لدى الزعيم الصيني ماوتسي تونغ الذي شعر بأن هذا التوجه الجديد للسياسة السوفييتية يمكن أن يحول الصين إلى دولة ضعيفة وغير قادرة على حسم قضايا إقليمية تدخل في خانة الأمن القومي الصيني (مسألة تايوان) وعلى مواجهة الغرب الرأسمالي، لا سيما الولايات المتحدة.

وتمثلت قمة المخاوف الصينية من سياسة خرتشوف في الزيارة التي قام بها في عام 1959 إلى واشنطن بعد سلسلة من الإجراءات التطبيعية مع الولايات المتحدة في محاولة لتحقيق انفراج في العلاقات بينهما؛ فعمل على تحقيق التوازن الإستراتيجي مع الولايات المتحدة والتقليل من مخاطر نشوب حرب معها يمكن أن تستعمل فيها أسلحة غير تقليدية. فالمخاوف الصينية تأتي من الخوف من أن يؤثر التعايش السلمي بين الاتحاد السوفييتي والغرب إلى إضعاف موقف الصين والضرر بمصالحها في تايوان، ذلك أن استعادة الجزيرة يستلزم استعمال التحالف والتعاون الصيني-السوفييتي بشكل كامل. فالسياسة السوفييتية الجديدة اعادت

التأكيد على الخلاف الأيديولوجي بين موسكو التي كانت ترفض استعمال القوة العسكرية والحرب كوسيلة لتحقيق انتشار الشيوعية وانتصار، وبكين التي كانت تؤكد أن الحروب هي الوسيلة المثلى لتحقيق الأهداف الشيوعية⁽¹⁾.

وتتمثل النقطة الثانية في الخلاف الأيديولوجي الصيني-السوفييتي في قضية إنتاج الصين لقنبلة نووية. فالرغبة الصينية في إنتاج القنبلة النووية اصطدمت بمعارضة سوفياتية. فقد اتفقت كل من واشنطن وموسكو على حصر حق امتلاك هذا السلاح بهما ومنع انتشاره من جهة وإبقاء الصين معتمدة على الاتحاد السوفييتي ومستظلة بالمظلة النووية السوفياتية. ومع ذلك استطاعت الصين أن تمتلك القنبلة النووية في عام 1964. ولا يمكن الجزم في حقيقة أو نوعية المساهمة السوفياتية في تحقيق الصين لهذا التطور. ويمكن أن نشير إلى أن موسكو أسهمت بشكل غير مباشر في هذا الإنجاز الصيني. فالتعاون السوفياتي-الصيني في المجالات الصناعية والتكنولوجية والتعليمية أسهمت إلى حد كبير في ذلك. فالسوفييت قدموا المساعدات التقنية والتكنولوجية، وأسهموا في بناء المنشآت الصناعية اللازمة لإنتاج السلاح النووي، واستقبلوا في معاهدهم ومؤسساتهم التعليمية العديد من الطلبة الصينيين الذي تلقوا العلوم ذات الصلة.

وتدخل قضية تايوان على خط الصراع بين كلا البلدين. فقد وقع الطرفان اتفاقية في عام 1956 تضمنت، إضافة إلى مساعدة السوفييت للصين في إنتاج القنبلة النووية، توفير المساعدة والغطاء الإستراتيجي للصين ضد الولايات المتحدة في قضية تايوان. إلا أن الصين باتت مقتنعة، بعد التطورات المهمة في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي (التي ذكرناه سابقاً)، أن مثل هذا التعهد غير قابل للتطبيق،

(1) المرجع نفسه ص 229

وأن السوفييت مُترددون وغير جادين في تنفيذ تعهداتهم ولا سيما تلك التي تتقاطع عندها العلاقات الثلاثية؛ الولايات المتحدة والصين والاتحاد السوفييتي كقضية تايوان على سبيل المثال. وقد شكلت الحملة الصينية الفاشلة على تايوان، وإلغاء السوفييت للمعاهدة السرية مع الصين في عام 1959 مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين.

واستمرت العلاقات في التدهور حتى وصلت في بداية الستينات إلى حد إثارة مشاكل الحدود بين البلدين. وتدهورت الأوضاع على الحدود بشكل خطير في عام 1962 مع اجتياز أعداد كبيرة من بعض الأقليات الصينية الحدود باتجاه الأراضي السوفييتية. ثم تحولت هذه الخلافات الخطيرة بعد ذلك إلى صراع دعاوى بين الطرفين حول امتلاك بعض المناطق والأراضي الحدودية. فاثارت الصين مسألة الأراضي التي سيطرت عليها روسيا القيصرية، وطالبت بضرورة إعادة النظر في هذه المعاهدات واسترداد بعض الأراضي التي كانت قد سيطرت عليها في السابق.

وتدخل مسألة الصواريخ الكورية عام 1962 على خط تدهور العلاقات بين الطرفين. فالصينيون لم يراعوا المرحلة الحساسة التي تمر بها علاقات موسكو بواشنطن، وأعلنوا مساندتهم وتأييدهم لمطالب وحقوق كوبا، واتهموا الاتحاد السوفييتي بالتخاذل والرضوخ للمطالب والتهديدات الأمريكية. وعدت أن الموقف الضعيف للاتحاد السوفييتي سوف يُسيء للكتلة الشيوعية ويظهرها بمظهر الضعف ويقلل من هيبتها أمام الدول الصغيرة التي ستفقد الثقة بها، ويقوي المركز المضاد، مركز الرأسمالية والولايات المتحدة. فالولايات المتحدة كانت قد فكرت في مهاجمة كوبا، قبل أن يستقر الرأي في قيام حظر عسكري عليها. وترافق هذا الحظر مع التهديد بأنها لن تسمح بإرسال أسلحة هجومية لكوبا، وطالبت السوفييت

بتفكيك قواعد الصواريخ السوفيتية المبنية أو قيد البناء وإزالة جميع الأسلحة الهجومية. وكانت إدارة كيندي تتوقع عدم موافقة الاتحاد السوفيتي وحدثت مواجهة بين الطرفين. وبالفعل رفض خرتشوف، بالعلن، من خلال رسالة أرسلها له رفضه للمطالب الأمريكية، وهدد بأن الإجراءات الأمريكية يمكن أن تتسبب في نشوب حرب صواريخ نووية، بينما أرسل عبر قنوات سرية جملة من الاقتراحات التي تمثل حلاً للمشكلة القائمة. وانتهت الأزمة في 28 تشرين أول 1962 باتفاق كل من الرئيس الأمريكي جون كيندي والأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت على إزالة السوفييت لقواعد الصواريخ الكوبية، على أن تتعهد الولايات المتحدة بعدم غزو كوبا، وأن تقوم بالتخلص من الصواريخ البالستية المسماة PGM-19 Jupiter و PGM-17 Thor⁽¹⁾.

وننتج عن الانشقاق بين الاتحاد السوفيتي والصين عدد من الحروب بالوكالة في منطقة جنوب شرق آسيا كالصراع بين كمبوديا وفيتنام. إلا أن الحرب الفيتنامية لعبت دوراً مهماً في الخلاف السوفيتي الصيني. ففي الوقت الذي نجحت فيه الصين بتفجير قنبلتها النووية، وإزاحة خرتشوف عن سلطة الكرملن عام 1963، كانت حرب فيتنام سبباً في عودة الخلاف بين القطبين الشيوعيين، على الرغم من أن زيادة تواجد الأمريكيين في الهند الصينية كان عامل قلق مشترك لكل منهما. فالسوفييت طالبوا الصينيين بضرورة التنسيق والتعاون لمساعدة فيتنام الشيوعية، في الوقت الذي كانت فيه الصين ترفض مثل هذا التعاون، بل وتُعرقل أي مساعدة مقدمة من الاتحاد السوفيتي للفيتناميين الشماليين. إلا أن الأحداث الداخلية التي أخذت تعاني منها الصين في خلال مدة الثورة الثقافية 1966-1976، أجبرتها

(1) ROOM Briefing " Fourteen Days in October: The Cuban Missile Crisis. Think Quest. 1997. 14-03-2014 تم الاطلاع عليه بتاريخ

على الانكفاء نحو الداخل، لتعود إلى اتباع سياسة العزلة الطوعية التي غالباً ما عاشتها في فترات مختلفة من تاريخها، وتراجع علاقاتها مع العالم الخارجي لتصل إلى مستويات منخفضة جداً⁽¹⁾.

واستمر تدهور العلاقات في أعقاب احتلال الاتحاد السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا 1968، واستمرار نزاع الحدود. وقد عمل الطرفان في خلال هذه الفترة على إعطاء التصريحات التي تُشير إلى أن العلاقات بينهما تسير نحو التحسن. وحاول السوفييت إعادة الدفئ لعلاقاتهم مع الصينيين من خلال التصريحات التي كان يُصدرها الكرملن عن استعدادهم لإعادة تطبيع العلاقات مع الصين، ولأسيما بعد زوال العامل الأساسي في توتر العلاقات وحدث الانشقاق بين البلدين وهو ماوتسي تونغ، لكن دون أن تحمل هذه التصريحات تغيراً فعلياً في المبادئ السياسية الحقيقية.

وأثار التقارب بين الولايات المتحدة والصين في سبعينيات القرن الماضي مخاوف الاتحاد السوفييتي، الذي كان يخشى أن يضطر للحرب على جبهتين: مع قوات حلف شمال الأطلسي التي تقوده الولايات المتحدة، ومع القوات الصينية على الجبهة الشرقية. وسعت الصين في بداية الثمانينات إلى عقد اتفاقيات مع الولايات المتحدة بهدف تشكيل تحالف ضمني ضد الاتحاد السوفييتي. وفي عام 1989، قام الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف بزيارة لبكين بهدف إصلاح العلاقات معها، وإعطاء دفعة جديدة لمحادثات ترسيم الحدود.

⁽¹⁾ PINEYE Daniel. « URSS-China: un commerce dynamique malgré des problem techniques» *économie prospective internationale*, N° 46, 2^e trimestre 1991, pp. 1-12

مما لا شك فيه أن الرغبة الصينية كانت كبيرة في التعاون والتحالف مع الاتحاد السوفييتي وتشكيل كتل شيوعي عالمي يضمهما ضد الرأسمالية العالمية. إلا أن هذه الرغبة كانت من طرف واحد، ولم تكن موجودة بالقدر نفسه من الاهتمام من قبل الزعماء السوفييت في موسكو. واعتقد الطرفان أن بإمكانهما تخطي كل الخلافات، وتجاوز الاختلافات الحضارية بينهما. إلا أن الواقع كان له رأي آخر. فما أن بدأ صراع المصالح، وظهرت الاختلافات الحضارية حتى بدأت معها الصراعات والنزاعات بينهما، والتي استمرت حتى سقوط الاتحاد السوفييتي، وظهور روسيا حيث بدأت مرحلة جديدة من العلاقات.



وكانت معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار التي تم توقيعها في السادس عشر من تموز لعام 2001 بين كل من روسيا والصين الأساس الذي بُنيت عليه عملية تطوير العلاقات الثنائية بينهما. وتعددت المشاريع بين البلدين؛ منها مشروع سنة روسيا في الصين، وسنة الصين في روسيا الذي تم الاتفاق عليه في عامي 2006 و 2007. كما استمر التعاون على المستوى التعليمي الثنائي، فازداد أعداد الطلبة الدارسين لكلا البلدين (5000 طالب صيني يدرسون في روسيا من خلال منح روسية، و 9000 طالب روسي يدرسون في الصين). إلا أن التطور الأهم في العلاقات بين كل من روسيا والصين هو التسوية الكاملة للمشاكل الحدودية بينهما، حيث انتهت في عام 2008 عملية تسوية الحدود بين البلدين قبل

عام 2009، وهو العام الذي يصادف الذكرى الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية الروسية-الصينية، وهي العلاقات التي أُقيمت في الثاني من تشرين الأول 1949.

وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي في آب من عام 1991، توصلت كل من روسيا والصين في كانون الأول إلى اتفاق لحل مشكلة العلاقات الدبلوماسية التي كانت قائمة بين الصين والاتحاد السوفييتي. واستمرت العلاقات بين البلدين في التحسن بشكل تصاعدي. وقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا التحسن في العلاقات بين البلدين: العامل الأول تمثل في حل مشاكل الحدود القائمة بينهما، والأمر الثاني هو إدراك البلدين لأهمية أن تكون العلاقات بينهما جيدة وراسخة في عصر القطبية الأحادية. أما العامل الثالث فهو الذي تفرضه العوامل الجغرافية. وقد شهدت العلاقات تحسناً ملحوظاً أعقب الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي بوريس يلتسن إلى بكين في العام 1992، حيث ركز على أهمية العوامل الجيو-سياسية في السياسة الخارجية الروسية، وعلى ضرورة التوازن في التوجه غرباً وشرقاً وأهميته مُطلقاً من كون الصين دولة آسيوية، وروسيا دولة أورو-آسيوية. وجاءت قمة بكين بعدها بأربع سنوات (1996) لتؤكد أهمية المشاركة الإستراتيجية بينهما. كما نجح البلدان في إتمام تسوية مشاكل الحدود بينهما بشكل نهائي من خلال اتفاقيتي عامي 1991 التي حلت مشاكل الحدود الشرقية، وعام 1994 التي أنهت القضايا المتعلقة بالحدود الغربية. ففي عام 1992، أكملت روسيا الاتحادية سحب قواتها المتموضعة في منغوليا، التي قادت إلى سلسلة مفاوضات مع الصين بهدف تقليل قواتها العسكرية المتمركزة على حدودها.

ومنذ سقوط الاتحاد السوفييتي، ازداد التقارب بين الصين وروسيا بشكل واضح. فقد عُقدت، في إطار الاتفاق بين البلدين على عقد قمم سنوية منتظمة، ثلاث عشرة قمة بين البلدين بعد الفترة السوفيتية، وتم التوقيع على أكثر من 160

اتفاقية بين حكومات البلدين تُغطي مجالات التعاون كافة. وعند تناول العلاقات بين كل من روسيا والصين، فإن الحديث يتعلق بثلاث مجالات أساسية: الدبلوماسية والاقتصادية والتكنولوجيا العسكرية.

أ- العلاقات الدبلوماسية: أخذت العلاقات بين روسيا وجمهورية الصين الشعبية تتطور في بداية عام 1990، لكن ببطء، فالنخبة السياسية التي يقودها بوريس يلتسن، الذي تسلم السلطة عام 1991، لم تقدم الكثير فيما يتعلق بجوانب تطوير العلاقات بوتيرة أسرع. فالاهتمام الرئيسي ليلتسن في تلك الفترة كان توجه غرباً وتوثيق العلاقات معه. أم الصين، فقد كان لديها الشكوك حول العلاقة مع روسيا بعد السقوط المفاجئ وغير المتوقع للاتحاد السوفييتي. فتطوير العلاقات بين البلدين في هذه الفترة اقتصر على البيانات والإعلانات المشتركة التي تنص على ضرورة توسيع مجالات التعاون والمنفعة المتبادلة. ولم تخرج نتائج زيارة يلتسن إلى الصين في عام 1991 عن هذا الإطار. فصدر إعلان مشترك ينص على نية الطرفين تطور العلاقات الثنائية وتم وصفها بأنها علاقات بين بلدين صديقين، وزيارة الرئيس الصيني جيانغ تسه مين إلى روسيا عام 1994. أما البيان الآخر الذي صدر، فأكد التطوير المثمر للعلاقات بين البلدين التي وصفها البيان بأنها شراكة بناءة⁽¹⁾.

وفي نهاية اجتماع القمة الروسية-الصينية في بكين عام 1996، أصدر زعيما البلدين بوريس يلتسن وجيانغ تسه مين بياناً مشتركاً وصف العلاقات الثنائية بين بلديهما بأنها علاقات إستراتيجية. وقد عكس هذا البيان رغبة البلدين في تعزيز

(1) PARAMONOV Vladimir and ALEKSEY Stokov. « Russian-Chinese Relations: Past, Present and Future» Conflict Studies Research Centre, Defence Academy of the Kingdom, septembre 2006, pp. 1-21

وتنسيق المواقف المشتركة للبلدين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ولاسيما مع الغرب، الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.

كما أبدى الطرفان رغبة في التعاون بهدف إيجاد الحلول للمشاكل الإقليمية. فقد انضمت روسيا في عام 1998 لمنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، وبذلك أصبحت عضواً في المنتدى الذي يناقش المشاكل الرئيسية في تلك المنطقة. وتطورت العلاقات بشكل سريع خلال فترة حكم بوتين، حيث تمتعت السياسة الروسية في عهده بالواقعية، وبدأت تظهر المنفعة المتبادلة لتطوير العلاقات فيما بينهما. فروسيا كانت ترى في تطوير علاقاتها مع الصين بمثابة ضرورة إستراتيجية لاستعادة مكانة روسيا على الساحة الدولية، وتفعيل دورها الذي تراجع في أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتي. أما الصين الشعبية، فكانت ترى أن تطوير العلاقات مع روسيا وتوثيقها يساعدها على تعزيز مواقفها الإقليمية والعالمية⁽¹⁾.

وهناك الكثير من العوامل التي أسهمت في تعزيز العلاقات بين البلدين؛ كعمليات الناتو في يوغسلافيا عام 1999 من دون الحصول على موافقة الأمم المتحدة، ونشاطات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. فقد شجعت هذه العوامل كل من روسيا والصين على تنسيق جهودهما لإنشاء مركز يوازي قوة الغرب، ولا سيما أمريكا القوة الوحيدة في العالم. فالتقييم الذي يعتمد عليه الخبراء في البلدين يقول إن بناء علاقة قوية بين البلدين يمكن أن يؤسس لتقويض النظام أحادي القطبية المسيطر على العالم، والتأسيس لنظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. وهذا ما تضمنه الإعلان المشترك الروسي-الصيني لعام 1997 حول عالم متعدد الأقطاب، وإقامة نظام دولي جديد. وهو ما تم التأكيد عليه من خلال الإعلان

⁽¹⁾ *Idem*, pp. 1-21

المشترك الصادر في تموز لعام 2005 عن النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين⁽¹⁾.

وفي عام 2001، تم التوقيع على معاهدة حسن الجوار والتعاون والصداقة بين البلدين في موسكو، وهذا يوفر الدليل على الاهتمام الواضح الذي يوليه الطرفان لتطوير علاقاتهم الثنائية شيئاً فشيئاً. فالخبراء الروس ينظرون إلى تلك المعاهدة على أنها تُشكل الأساس القانوني للشراكة والتعاون الإستراتيجي بين البلدين، وهو ما يُساعد على التأسيس لموقف مشترك في الدفاع عن عالم متعدد الأقطاب تُسيطر عليه الأمم المتحدة، والمعارض لسياسة القوة من طرف واحد. أما الحدث الآخر الذي يُشير إلى التعاون بين البلدين على المستوى السياسي والجيو-سياسي هو تشكيل منظمة شانغهاي للتعاون (SCO) في عام 2001، والتي شملت كل من روسيا والصين وكازخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. وفي عام 2002، تم الاتفاق في قمة المنظمة في سان بطرسبورغ، على الميثاق والنظام الأساسي للمنظمة، إضافة إلى أن الأنشطة الرئيسية تتركز على مكافحة الإرهاب⁽²⁾.

يمكن القول بشكل عام، إلى أن اعتراف النخب الحاكمة في البلدين بأهمية العلاقة بين بلادهم قد أسهم في تعزيز وتوسيع مجالات التعاون بين البلدين بهدف تحقيق أولوياتهم المشتركة، وخلق عالم متعدد الأقطاب. وقد تم التعبير عن هذه التطلعات في الإعلان المشترك حول النظام الدولي في القرن 21 الذي وقع في موسكو في عام 2005 بمناسبة القمة الثالثة عشرة بين الجانبين. فقد أعربت

⁽¹⁾ FERDINAND Peter، Sunset، sunrise: «China and Russia construct a new relationship»، *International Aff airs*، N° 83، Mai 2007، pp. 841-867

⁽²⁾ *Idem*، pp. 1-21

روسيا والصين في تلك المناسبة عن رغبتهما في توحيد جهودهما من أجل بناء نظام دولي متعدد المراكز وعلى أساس سيادة القانون الدولي، ورفض احتكار أي طرف للقرار الدولي، وعدم القبول بتقسيم دول العالم إلى مستويات. ومن المصالح المشتركة للتعاون بين البلدين مكافحة الإرهاب والتطرف والإنفصالية. فالإرهاب بالنسبة لروسيا هو الذي يأتي من شمال القوقاز، أما بالنسبة للصين فهو الإرهاب القادم من إقليم سينغيانغ المسلم.

واستمرت الاجتماعات رفيعة المستوى بين البلدين وبشكل منتظم، وهذا عزز الثقة المتبادلة بين البلدين. ويرجع التنسيق عالي المستوى واللقاءات المنتظمة بشكل أساسي إلى النظام الدولي الجديد الذي حل محل الحرب الباردة، والذي أثار مخاوف مشتركة تجاه السياسة الخارجية لوشنطن، فقررت كل من بكين وموسكو رفع مستوى علاقاتهما الودية إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية.

ويكمن السبب في هذه المساعي إضافة إلى المصالح المتبادلة، مصالح وأهداف أخرى على المستوى الأمني. فالمصالح الأمنية للبلدين تكشف عدم الرضى عن وجود نظام القطب الواحد الذي ظهر منذ نهاية الحرب الباردة، والرغبة المشتركة لمعارضة الهيمنة الأمريكية والدفاع عن نظام دولي لا يعتمد حصرا على القيم الغربية. ويخدم هذا الموقف الذي يعتمد بشكل أساسي على التضامن الإستراتيجي، محاولة كل من بكين وموسكو لإثبات مواقفهم السابقة بحزم وقوة.

وترفض كل من الصين وروسيا تفسير شراكتهم الإستراتيجية على أنها تحالف، بل يفضلان وصفه بأنه نموذج جديد من العلاقات بين الدول. إلا أن ذلك يعكس في حقيقة الامر عزز روسيا والصين عن مواجهة الولايات المتحدة، على الرغم من الاستعداد الجدي للبلدين للتحدي. فإذا كانت الولايات المتحدة هي هدف

الشراكة الصينية-الروسية، فمن غير المرجح أن تتطور هذه الشراكة إلى تحالف حقيقي ضد الولايات المتحدة لأسباب كثيرة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من تطور العلاقات السياسية، ووجود الكثير من المصالح المشتركة، فالتعاون بين البلدين لا يعتمد مع ذلك على أسس متينة، فهو يقتصر في أغلب الأحيان على ضرورة بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، كرد فعل على نشاطات الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي. وبالنظر لعدم اعتماد علاقاتهما السياسية على معطيات موضوعية راسخة، فليس من المستحيل أن تؤثر مجموعة من الظروف سلباً في العلاقات بين البلدين، كأن تهيمن عليها المصالح الضيقة أو الوطنية أو طموحات النخب الحاكمة.

ب- العلاقات الاقتصادية:

تتقاسم كل من الصين وروسيا الكثير من المصالح المشتركة، ويأتي على رأس تلك المصالح المبادلات الاقتصادية. إلا أن هذه العلاقات تبقى مع ذلك هامشية بالمقارنة مع تلك العلاقات التي تربط كل من الصين وروسيا، كل على حدا، مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، حيث تمثل المبادلات التجارية جوهر العلاقات بينهما. وقد جاء توقيع معاهدة حسن الجوار والتعاون بين البلدين عام 2001 ليتوج عقداً من التقارب السياسي والاقتصادي والاستراتيجي. كما مثل هذا العام نقطة تحول مهمة في العلاقات، الاقتصادية منها بشكل خاص.

(1) LABRECQUE Charles-Louis، « Le Partenariat stratégique entre la Chine et la Russie: La poursuite d'une amitié pragmatique »، *Le Programme Paix et sécurité internationales*، Institut québécois des hautes études internationales (HEI)، Université Laval، N° 30، novembre-décembre، 2007، pp. 1-4

وقد ارتفعت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين إلى ما يقرب من 34 مليار دولار في عام 2006، بزيادة قدرها 15% مقارنة بالعام 2005. وكانت قيمة هذه المبادلات قد قفزت من 8 مليار دولار عام 2000 إلى 57 مليار عام 2008. وقد اتفق البلدان في قمة بيجين في عام 2004 على زيادة المبادلات التجارية لتصل إلى ما بين 60 مليار دولار و 80 مليار دولار في عام 2010. وتأتي مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الروسية، إلى جانب النفط والغاز الطبيعي على رأس المبادلات التجارية الروسية-الصينية⁽¹⁾.

ولم ترتق العلاقات التجارية بين البلدين إلى مستوى التوقعات، فالطلب المتزايد من قبل الصين على الطاقة الروسية قابله تباطؤ روسي وتردد في تسليم المستورات الصينية. ومع ذلك، تُعدّ الصين رابع شريك تجاري لروسيا بنسبة 6% من تجارتها في عام 2006. في الوقت الذي تُعدّ فيه روسيا ثامن أكبر شريك تجاري للصين بنسبة 2% من تجارتها في عام 2006⁽²⁾. فالهدف الرئيسي بالنسبة للصين هو الحصول على ثلث وارداتها النفطية من روسيا وآسيا الوسطى وذلك بحلول عام 2020، يُمثل ما يأتي من روسيا 20% منها. إلا أن الأحداث وخيبات الأمل كانت تعرقل تحقيق مثل هذه الطموحات؛ ففشل اقتراح خط أنابيب أنجارسك-داتشينغ وعودة الصين إلى كازاخستان كان بمثابة الدرس الذي تعلمت منه الصين بعدم الاعتماد الكبير على روسيا في مثل هذه المشاريع، والسعي في الوقت نفسه إلى تنويع مصادرها من النفط من مناطق أخرى من العالم.

(1) MITCHELL Derek J.، « China and Russia ». Dans *China : The Balance Sheet in 2007 and Beyond*، with Fred BERGSTEN، Bates GILL، Nicholas R. LARDY et Derek MITCHELL، Cambridge، Public Affairs، 2007، pp. 133-147.

(2) LABRECQUE Charles-Louis، *op. cit.*، pp. 1-4

وتبقى المشكلة في حقيقة الأرقام التي تُعبر عن نسبة وقيمة المبادلات التجارية بين البلدين، فالقيمة الرسمية والحقيقية لتلك المبادلات تبقى مجهولة، ذلك أن الطرفين يعتبرانهما من القضايا ذات الطابع السري، والتي لا يُسمح البوح بهما من كلا الطرفين على حد سواء. وفيما يتعلق بمبيعات البترول والغاز، فإن ارتفاع الطلب عليهما من الصين قد دفعها إلى البحث عن مصادر متنوعة للحصول عليهما، وهو ما جعل روسيا من بين الخيارات التي يمكن أن تُشكل مصدراً مثالياً للطاقة التي تبحث عنها الصين وليس خياراً وحيداً.

على أية حال، تسعى روسيا، من جانبها، لإيجاد الحلول التي تمكنها من توريد النفط أو الغاز لعدد أكبر من العملاء (الصين، اليابان، وأيضاً الكوريتين الشمالية والجنوبية). مع العلم أن تردد الروس لعب دوراً واضحاً في إقناع الصينيين لتعزيز تعاونهم في مجال الطاقة مع بلدان آسيا الوسطى. لهذا السبب، لا تُقدم موارد الطاقة الروسية للصين إلا نسبة جزئية، أي حوالي 15% من احتياجاتها النفطية الخارجية (أقل من 6.5% في عام 2008). وبذلك يُشكل الخيار الروسي مصدراً جزئياً من مصادر تنويع حاجة الصين من منتجات الطاقة⁽¹⁾.

ت- التكنولوجيا العسكرية

تأتي مبيعات الأسلحة الروسية على رأس المبادلات التجارية بين البلدين. فالصين التي تعاني منذ أحداث ساحة تيان أن مين عام 1989 من الحظر الغربي على مبيعات الأسلحة لها، كانت أهم عملاء صناعة الأسلحة الروسية وأحد أهم

(1) CABESTAN Jean-Pierre. « La politique internationale de la Chine » presses de la Fondation nationale des sciences politique, Paris, 2010, p. 299

أسباب بقاء هذه الصناعة مزدهرة. فهذه التجارة تمتص أكثر من 40% من إجمالي الصادرات الروسية وحوالي 90% من الواردات الصينية⁽¹⁾.

وتشكل المعدات العسكرية والطائرات والسفن البحرية أهم الصادرات الروسية للصين. فخمس صادرات الأسلحة الروسية تذهب إلى الصين (1 مليار دولار سنوياً). ويدخل في المبادلات التجارية السلع التي تُقدمها الصين في بعض الأحيان ثمناً للأسلحة بدلاً من الدفع نقداً. فوفقاً لخبير روسي، فإن الصين تسعى في المدى المنظور (من 10 إلى 15 سنة) إلى الاستقلال بشكل كامل عن الموردين الأجانب للمعدات العسكرية على الرغم من تخلفها عن كل من الولايات المتحدة وروسيا، لا سيما في مجال إنتاج الطائرات المقاتلة. وقد بدأت الصين بالفعل في إنتاج نسخ جديدة خاصة بهم من المدمرات Sovremenny، ونسخة أخرى من الغواصات.

وقد تطلع وزراء التكنولوجيا في كل من الصين وروسيا إلى تعزيز التعاون في مجالات الطاقة النووية، والطيران الفضائي، والكيمياء الحيوية، فضلاً عن التطبيقات المتصلة ببحوث التكنولوجيا العالية. وعلى الرغم من الحديث الكثير عن التعاون وضرورة تطويرها، فإن التعاون الصناعي قد انخفض في السنوات الأخيرة: انخفضت صادرات روسيا من السلع الميكانيكية والكهربائية من 8,28% في عام 2001، إلى 5,1% في النصف الأول من عام 2006⁽²⁾.

وقد أجرت الصين وروسيا في عام 2005 أول تدريبات عسكرية مشتركة في شبه جزيرة شانتونغ الصينية. وسميت هذه التدريبات مهمة السلام 2005 وشارك

⁽¹⁾ *Idem*, p. 299

⁽²⁾ FERDINAND Peter, *op. cit.* pp. 841-867

في هذه المهمة 10000 جندي روسي وصيني. وفي شهر آب من عام 2007، أُجريت النسخة الثانية من التدريبات العسكرية التي تُسمى مهمة السلام 2007 في إقليم تشيليابينسك في روسيا بالقرب من سينكيانغ. وقد شارك في تدريبات هذه النسخة أعضاء من منظمة شنغهاي للتعاون⁽¹⁾.

ويشير المراقبون والمعلقون الصينيون إلى أن لدى الصين عجزاً تجارياً كبيراً مع روسيا. ذلك أن روسيا تُصدر للصين السلع ذات القيمة العالية مثل الطاقة، في الوقت الذي تُصدر فيه الصين سلع منخفضة القيمة كالأحذية والملابس ولعب الأطفال. كما يواجه الصينيون، في روسيا، نظاماً اقتصادياً أقل انفتاحاً من ذلك الموجود في كل من أمريكا واليابان. ومن العقبات الأخرى التي تجعل من زيادة المبادلات التجارية أكثر صعوبة تلك التي تتعلق بالفساد والصعوبات المتمثلة في الحصول على أماكن خاصة للتجار الصينيين، والتحيز الاستهلاكي والحكومي لمنتجاتهم الروسية ضد المنتجات الصينية.

ومع ذلك، فإن المفاوضات بشأن امدادات الطاقة الروسية الى الصين، وتنفيذ الاتفاقيات بينهما ربما سيستمر، مما يجعل إنجازها عرضة للتأخير والمفاوضات الصعبة. فالمنفعة متبادلة في تعميق الجهود والتفاهم المتبادل الذي يؤدي في النهاية إلى تمكين كلا البلدين من إدارة المشكلات الناتجة عن عدم الثقة وتبادل الاتهامات، كتلك التي وقعت في عام 2003، والتي شكلت نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات بين البلدين. ولعل أحد أهم مجالات التعاون التي تنطوي على منفعة متبادلة تتعلق بإمكانية استخدام العمالة الصينية الفائضة لتطوير منطقة الشرق الأقصى الروسي⁽²⁾.

(1) *Idem*, pp. 841-867

(2) FERDINAND Peter, Op. cit., pp. 841-867

وتبقى العلاقات الروسية-الصينية محكومة بعدة محددات. فالحقيقة الأولى بالنسبة لكل من العاصمتين هي أن علاقاتهم الأساسية تبقى مع واشنطن وطوكيو وكذلك مع دول الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من الصعوبات المتنامية في العلاقات الروسية- الأمريكية وكذلك الأوروبية-الروسية منذ منتصف عام 2000، فإن العلاقات بينهما بقيت منذ نهاية الحرب الباردة متنوعة ومتعددة وواسعة؛ الشراكة من أجل السلام، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

أما المحدد الثاني فيتعلق بالخلافات الاقتصادية والإستراتيجية والثقافية بين الصين وروسيا، آخذين بعين الاعتبار الهوية الخاصة لكل بلد وصفاته المميزة. بالمقابل، فإن أحداث الحادي عشر من أيلول والحرب ضد الإرهاب غيرت وبشكل جوهري القواعد المتعارف عليها والمعطيات في كل من آسيا الوسطى وأفغانستان، وأسهمت في تنمية وتعزيز المصالح والاهتمامات المشتركة بين كل من واشنطن وموسكو وبكين. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن روسيا والصين تشتركان في نفس الرغبة في إضعاف النفوذ السياسي والوجود العسكري الأمريكي في هذا الجزء من العالم، فإن الفائدة المشتركة لن تذهب أبعد من كونها رغبة، على الرغم من أن طموحات القوى العظمى، الإمبريالية على سبيل المثال، تظل قادرة على تحقيق المنافسة.

وعلى الرغم من العقبات الكثيرة في العلاقات بين البلدين، فإن السياسة الخارجية لكل من موسكو وبكين تتركز على المبادئ والمصالح المتماثلة على عدة مستويات. كما أن الفوائد التي يجنيها كلا البلدين، حتى الآن تتجاوز ما يمكن أن يُعكر صفو العلاقات. إلا أن النجاح الأساسي حتى الآن للشراكة المعقودة بينهما هو التأسيس للرغبة المشتركة في إقامة علاقات تعاون تتبنى العوامل المشتركة، من دون المخاطرة في مناقشة أي من العناصر أو الأمور التي يمكن أن تُفرق أو

أن تؤثر سلباً في علاقتهم. في ظل هذه الظروف، فإن كلا البلدين ليس لديهما الرغبة المشتركة في المخاطرة نحو رفع مستوى الشراكة بينهما إلى مستوى التحالف المفتوح ضد الولايات المتحدة. فمن المرجح أن يستمر الطرفان في تعميق حقيقي لصداقتهم البراغماتية.

وفي النهاية، يمكن إجمال العلاقات السوفيتية/الروسية-الصينية على الشكل الآتي: في خلال ثمانينات القرن الماضي، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية والصين في تحالف ضمني ضد الاتحاد السوفيتي. ولكن مع نهاية الحرب الباردة وبداية عقد التسعينات، لم يعد هذا التحالف قائماً، حيث إن العلاقات بين الصين وروسيا أخذت في التحسن بشكل تدريجي. فروسيا، التي تعهدت بتحديث سلاح الصين، أصبحت مزود الصين الأول بالأسلحة. وقد عقد الطرفان تحالفات عسكرية وسياسية في إطار إعادة التوازن مع الهيمنة الأمريكية. وفي تشرين الأول من عام 2004، فإن الجزء الأخير من النزاع الإقليمي الطويل على الحدود التي تمتد لأكثر من 4300 كم، والذي وصل إلى حد الاشتباكات العنيفة خلال عصر ماو، قد تم حلها. وشمل التعاون كذلك قضايا الطاقة.



الفصل الثالث
نظرة على النظام الدولي الجديد؛
المفهوم والمراحل



الفصل الثالث

نظرة على النظام الدولي الجديد؛ المفهوم والمراحل

أولاً: المفهوم

بالنظر إلى التطورات والمراحل والانعطافات التاريخية التي شهدتها النظام الدولي، فإنه لا يمكن تقديم تعريف واحد للنظام الدولي. فالتعريف الذي قدمه جوزيف فرانكل يُشير إلى مجموعة الأحداث السياسية المستقلة التي تتفاعل فيما بينها بشكل مستمر. بينما قدمه هنري كيسنجر على أنه مجموعة من التحولات والتغيرات التي يشهدها العالم والتي لا زالت في طور التكوين الكوني ولم تتبلور بعد في شكل كامل⁽¹⁾. والنظام الدولي الجديد هو إحداث تغيير في مجموعة داخل بوتقة نظام ما وصولاً إلى ما هو عليه اليوم، بحيث تتشكل الأحداث وتتطور المفاهيم وفقاً لما يريده مركز القرار الجديد، وهكذا فإن هذا النظام يتركز أساساً على أحادية الولايات المتحدة الأمريكية وانفرادها في اتخاذ القرار، الذي يهدف في النهاية إلى إضعاف الفواعل الأخرى وإنهائها⁽²⁾.

(1) كيسنجر هنري، *الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا*، ترجمة عمر الأيوبي، الدار الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، 1995، ص 527.

(2) السعدون حميد حمد، *فوضوية النظام العالمي الجديد وأثره على النظام الإقليمي العربي*، دار الطليعة العربية، الأردن، 2001، ص 4-41. منقول عن الربيعي كوثر عباس والعلي مروان سالم، *مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية* - الاتحاد الأوروبي أنموذجاً - على الرابط:

ثانياً: مراحل تطور النظام الدولي

مر النظام العالمي بعدة مراحل تطويرية قبل أن يصل إلى شكله الحالي. ويمكن إيجاز المراحل التطورية التاريخية لهذا النظام على الشكل الآتي:

مرحلة توازن القوى التقليدي: وهي المرحلة التي تمتد من معاهدة ويستفاليا 1648، التي أنهت الحروب الدينية في قارة أوروبا، إلى الحرب العالمية الثانية. وقد اعتمدت هذه المرحلة على نظام التعددية القطبية التي كانت فيه أوروبا مركز الثقل الأساسي.

مرحلة الحرب الباردة: والتي تمتد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى 1989. وتميزت هذه المرحلة، بخلاف المرحلة الأولى، بنظام القطبية الثنائية الذي خضع لسيطرة القوة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

المرحلة المعاصرة: التي بدأت فور انتهاء الحرب الباردة ولا زالت مستمرة إلى وقتنا الحالي. وقد ازدحمت هذه المرحلة بالكثير من الأحداث التاريخية الحاسمة كانهيار الاتحاد السوفييتي الذي كرس قوة الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي انهيار نظام القطبية الثنائية الذي ساد المرحلة الثانية وأوجدت نظاماً جديداً هو النظام الأحادي القطبية (الأمريكي)، هذا في الوقت الذي يُشير الكثير من المختصين والمحللين إلى أن هذه المرحلة لا زالت في مرحلة التكوين والتغير في الملامح وبالتالي لم تتضح بشكل كامل حتى يمكن إعطاؤها التوصيف النهائي⁽¹⁾.

(1) حول النظريات والتوجهات والآراء المختلفة التي تصف الشكل الجديد للنظام الدولي، أنظر خامساً: النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة: هل هو نظام القطب الواحد، أم متعدد الأقطاب؟ من هذا الكتاب.

ثالثاً: خصائص النظام الدولي الجديد

تتلخص ملامح النظام الدولي الجديد الذي تشكل بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور نظام القطبية الأحادية فيما يأتي:

-الدعوة إلى الانتقال من اقتصاديات السوق اعتماداً على التصور الأمريكي الذي يقول بأفضلية الاقتصاد الرأسمالي المناسب لكل الدول في العالم، ولا سيما أن النظام الديمقراطي والحرية السياسية السائدة في الغرب هي النموذج المطلوب للتطبيق في كل دول العالم.

-هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمات الدولية الأساسية الفاعلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة. وتعتمد هذه الهيمنة على ثلاثة أمور أساسية: الأمر الأول من خلال التقليل من أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المنظمة في صنع القرارات الدولية وعدّها منبراً دولياً للتعبير عن الآراء والدفاع عن الحقوق عبر التركيز على الدور الأمريكي المباشر الاقتصادي والعسكري في الدول المخالفة. والأمر الثاني الذي تعتمد عليه الهيمنة الأمريكية يتمثل في ممارسة الضغوط المالية والامتناع عن دفع المستحقات الواجبة عليها. أما الأمر الثالث فتمثل في استخدام مجلس الأمن بعد تحويله لأداة من الأدوات التي تستعملها الإدارة الأمريكية في تمرير سياساتها الخارجية وممارسة ضغوطها على الآخرين.

-التأكيد على دور الولايات المتحدة الأمريكية القيادي من خلال امتلاكها لعناصر القوة والريادة والنفوذ التي تستمدّها مما تتمتع به من امكانيات اقتصادية وعسكرية وسياسية. وهي الصفات التي ميزتها من غيرها من الدول.

-استخدام شعارات حقوق الإنسان وحماية الأقليات والإرهاب والديمقراطية كوسائل للتدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول والشعوب. ولعل الوسيلة

الأكثر فاعلية التي استخدمتها الولايات المتحدة لتحقيق غالبية مصالحها تمثل في القوة العسكرية أولاً والاقتصادية ثانياً المدعومتين بالنفوذ والتأثير السياسي المتعاضم على الساحة الدولية⁽¹⁾.

رابعاً: مظاهر النظام الدولي الجديد:

مما لا شك فيه أن الحديث عن النظام الدولي الجديد يعني الحديث عن الهيمنة الأمريكية وشموليتها وسيطرتها على العالم. لذلك، سنعمل على اختصار مظاهر النظام الدولي الجديد الهادف إلى تعزيز القوة والهيمنة الأمريكية على العالم. أول هذه المظاهر هو المظهر السياسي الذي يبرز من خلال العديد من العوامل يأتي على رأسها توظيف الأمم المتحدة وشعاراتها في حماية حقوق الإنسان والديمقراطية للضغط على القوى الأخرى والحفاظ على النظام السياسي الأمريكي وبالتالي نظام القطبية الأحادية. ومن العوامل الأخرى تقديم الدعم بصور مختلفة للدول الصديقة والحليفة، وتعزيز وتطوير العلاقات مع الدول الصاعدة كالصين وروسيا واليابان والاتحاد الأوروبي. كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الأمركة وفرض النموذج الأمريكي على العالم لزيادة نفوذها في الكثير من المناطق المهمة في العالم.

أما المظهر الثاني من مظاهر القوة الأمريكية فهو المظهر العسكري الذي ينعكس من خلال نشر القوات والأساطيل وتطوير الأسلحة الإستراتيجية والصواريخ العابرة للقارات والتدخل العسكري. وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الناتو لتوسيع هيمنتها العالمية والحد من بروز أوروبا كقوة يمكن أن تنافسها في المستقبل،

(1) الربيعي. مرجع سابق

والتدخل في شؤون الدول الأخرى. وتسعى الولايات المتحدة كذلك إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وتعزيز أمنها وقوتها العسكرية وزيادة أو على الأقل الحفاظ على الإنفاق الهائل على الميزانية الدفاعية وهو الذي يميزها من غيره من الدول التي تبقى عاجزة عن إنفاق ما يمكن أن تتفقه الولايات المتحدة الأمريكية. ويبرز المظهر الاقتصادي من خلال سيطرتها على المؤسسات المالية العالمية وبالتالي النظام المالي والنقدي العالميين؛ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. إضافة إلى الترويج للعولمة الاقتصادية، والسيطرة على الموارد الطاقوية الأساسية والمواد الخام ولا سيما النفط.

أما المظهر الثقافي والتكنولوجي، فهو أحد أبرز مظاهر تفوق الولايات المتحدة الأمريكية وتميزها من غيرها من القوى العالمية الأخرى. فهي الدولة التكنولوجية الأولى في العالم ورائدة عصر المعلوماتية التي مهدت للتفوق الأمريكي على المستويين العسكري والاقتصادي. وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً إلى الترويج لمفهوم العولمة الثقافية (سنتحدث عنه في فصل العولمة) والقيم السياسية الرأسمالية والليبرالية ونشر القيم الأمريكية. وفي النهاية، تجدر الإشارة إلى أنه عند الحديث عن مظاهر القوة الأمريكية، فإنه لا يمكن تصور التأثير المنفصل لأي مظهر من هذه المظاهر على النظام العالمي الحالي، بل يمكن القول إنها تمثل كتلة واحدة متكاملة تُعطي الولايات المتحدة الأمريكية امكانيات خاصة تميزت بها من غيرها من منافسيها⁽¹⁾.

(1) المرجع نفسه

خامساً: النظام العالمي لما بعد الحرب الباردة: هل هو نظام القطب الواحد، أم متعدد الأقطاب؟

ما إن وصل العالم إلى نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينيات من القرن الماضي إلا وقد حمل معه الكثير من الأحداث التاريخية المفصلية التي كان لها نتائجها وتأثيراتها على العالم ولسنوات طويلة قادمة. فالاشتراكية بدأت بالانهيار مع نهاية الثمانينات، والاتحاد السوفييتي تفكك عام 1991 وأصبح مجموعة من الدول المستقلة. وبدأ عالم القطب الواحد المتحكم بمصير العالم حاملاً معه نظاماً دولياً جديداً تتحكم به وتحكمه الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل أكثر ما ميز الحرب الباردة أنها، عكس الحربين العالميتين الأولى والثانية، وضعت حداً لنظاماً عالمياً وأنتجت نظاماً دولياً جديداً دون حروب، وأنها أفرزت أحداثاً متسارعة ودراماتيكية. وقد شهد العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وظهور النظام العالمي الجديد مجموعة من التحولات الكبرى الجيوسياسية والاقتصادية والقيمية.

ويشير مفهوم النظام الدولي إلى جملة العلاقات الدولية والإقليمية القائمة على أساس سلمي أو عدواني بين الدول وفقاً لشبكة معينة من العلاقات والقيم. ويشترط في النظام الدولي وجود مجموعة من القوى أو قوة وحيدة تتحكم وتُمسك بزمام الأمور وتحدد مضامين وتوجهات هذا النظام. فانهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي كان الحد الفاصل بين نظامين: نظام ثنائي القطبية تتحكم به دولتان، ونظام دولي جديد اختلفت الآراء حول توصيفه كنظام أحادي السيطرة تتحكم به الولايات المتحدة، أو نظام متعدد الأقطاب ووحدات التحكم والسيطرة، أو

نظام الفوضى الدولية، نظام يبحث عن هوية⁽¹⁾. ومن هذا الباب سنحاول أن نستعرض النظريات والتوجهات والآراء المختلفة التي تصف الشكل الجديد للنظام الدولي.

فالتيار الأول، هو التيار الذي يقول بوجود نظام أحادي القطبية، وهو النظام الذي تتحكم وتسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية وتحدد طبيعة العلاقة القائمة بين مكونات هذا النظام الإقليمية منها والدولية. وقد بشر بذلك الكاتب السياسي تشارلز كروتهايمر في مقاله الذي حمل عنوان "لحظة الأحادية القطبية: أمريكا والعالم في العام 1991/1990". فانهيار الاتحاد السوفييتي في السنوات التالية، وأصابت الأزمة الاقتصادية اليابان، في الوقت الذي ظهرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تمر في تلك الفترة بأفضل فترات الازدهار والتوسع الاقتصادي، كقوة وحيدة قادرة على أن تحكم العالم⁽²⁾.

ويدعم أنصار هذا التيار رأيهم بأن انهيار الاتحاد السوفييتي، وقوة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية على وجه الخصوص، يُضاف إليها قوة ودعم الأنظمة الغربية لها، يُعطي أمريكا قوة زائدة تُمكنها من أن

(1) هذا التعبير أطلقه وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق جيمس بيكر. انظر: بدوي السيد منير محمود، *الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة*، (دون تاريخ ومكان ودار للنشر)، ص 3.

(2) بروكس ستيفن ج وويليام سي وولفورت، "تأملات في أبعاد القوة الأمريكية الراهنة"، ترجمة محمد علي ثابت، *الثقافة العالمية*، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد

تتحكم وتسيطر على العالم وتقوم بنشر الفكر والمبادئ الأمريكية والغربية⁽¹⁾. ويتخذ أصحاب ومناصرو هذا التيار من أزمة الخليج الثانية 1991-1992 نقطة البداية لهذا النظام، مشيرين إلى أن منظومة هذا النظام ومقوماته ومبادئه الأساسية قد تبلورت وأصبحت أكثر وضوحاً في خلال تلك الفترة. فالأمريكيون هللوا في عام 1992 على لسان رئيسهم جورج بوش للانتصارات الكبرى التي حققتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثلت بإنهاء الحرب الباردة، ونجاح الديمقراطية، وانتشار مفاهيم الحريات في كثير من المناطق التي كان مُحرمًا عليها مثل هذه المفاهيم، يُضاف إلى ذلك الانتصار الأممي على العراق الذي نجح في تحرير الكويت. كل ذلك تم تحت مظلة الأمم المتحدة وطبقاً للشرعية الدولية ومبادئ العمل الجماعي العالمي⁽²⁾.

أما التيار الثاني، فيعتبر أن الأحداث الكبرى كانتهاء الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفييتي لم تُفسي إلى نظام أحادي القطبية ولم تُبقي على نظام ثنائي القطبية القديم، بل أدى إلى ظهور نظام متعدد القوى. وينطلق أصحاب هذا الرأي من أنه على الرغم من الإمكانيات الهائلة الاقتصادية والعلمية والعسكرية والتكنولوجية للولايات المتحدة الأمريكية وامتلاكها شبكة علاقات دولية وسياسية كبيرة ومتينة، إلا أنها غير قادرة على قيادة العالم. ويدعمون رأيهم هذا بعدد من القيود والعقبات والمشكلات العالمية الملحة التي تحد من قدرة ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة النظام العالمي الجديد. وتتمثل أبرز هذه القيود، حسب

(1) هلال علي الدين، "النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العددان الثالث والرابع، يناير/مارس، أبريل/يونيو، 1995،

ص 9-24

(2) المرجع نفسه، ص 9-25

رأيهم، بما له من علاقة بالوضع الأمريكي نفسه، العسكري والاقتصادي من جهة، أو بالمشكلات العالمية المعقدة بحد ذاتها من جهة ثانية. فالولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على توظيف قوتها وقدرتها العسكرية الهائلة بشكل كامل بسبب النمو المتزايد في مسألة التبادل في العلاقات الدولية والتعاون في حل المسائل والمشاكل الدولية. أما اقتصادياً، فيقولون إن الاقتصاد الأمريكي بما له من إمكانيات وميزات، يملك من المشكلات ما يجعله عاجزاً عن التأثير ولعب الدور الفعال المأمول⁽¹⁾. أما المشكلات العالمية فتتمثل بالمشكلات البيئية والأمراض والهجرة واستقرار الاقتصاد العالمي وضبط النزاعات الدولية والخلافات الإقليمية ومشكلات الحدود وغيرها.

في عام 1999، وفي مقاله المعنون بـ "القوة العظمى الوحيدة"، بشر أستاذ العلوم السياسية صمويل هنتنغتون بانتهاء عصر الأحادية القطبية وبداية التعدد القطبي الأحادي، والذي سيتحول بدوره إلى كيان متعدد الأقطاب. ويشكل رأي هنتنغتون انعكاساً لآراء عدد كبير من الأمريكيين الذين بدأوا يرون أن بلدهم لم يعد سوى قوة واحدة من بين مجموعة قوى بدأت تظهر وتمارس دوراً أكثر فعالية منذ سنوات⁽²⁾.

ويرفض التيار الثالث الآراء والتيارات والأدبيات السياسية التي تتبنى مقولة النظام القطبي الأحادي أو نظام القوى المتعددة (نظام الفوضى). ويُعد أصحاب هذا الرأي أن العالم يعيش مرحلة انتقالية لم تتوضح معالمها أو أركانها أو مقوماتها

⁽¹⁾ حول الاتجاهات والآراء التي تناولت قضية وجود نظام متعدد القوى، يمكن العودة لـ: بدوي،

مرجع سابق، ص 4-5

⁽²⁾ بروكس وولفورت، مرجع سابق، ص 6-21

بعد⁽¹⁾. ويدللون على رأيهم بأن العالم يعيش مرحلة تختلف اختلافاً كلياً عن مرحلة توازن القوى التي كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر، أو مرحلة صراع القطبين التي سادت مرحلة الحرب الباردة. ومن هنا، فقد شهد العالم بعد عام 1991 تحولين معرفيين مهمين: تمثل الأول بالانتقال من نموذج الحرب العالمية الثانية إلى نموذج الحرب الباردة، ومن نظام توازن القوى إلى نظام متعدد الأقطاب، إضافة إلى سيادة الصراع بين السلام الأمريكي والسلام السوفييتي؛ أيهما يمكن أن يسود ويحكم. أما التحول المعرفي الثاني فهو اختفاء مجموعة من المبادئ المُتفق عليها بين الدول كإطار مرجعي يحكم علاقات الدول ببعضها، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. فقد تغيّرت توجهات السياسة الخارجية لدى الدول، واختلفت قضايا واهتمامات الأمن القومي لديها، واختفت تعابير ومصطلحات كانت سائدة خلال الفترة السابقة مثل مبدأ ترومان ومارشال وبريجينيف، وتفككت أحلاف تاريخية كحلف وارسو. ومع بحث العالم عن نظام دولي يساعد على فهم التحولات والتبدلات السياسية، تبقى أحداث أيلول 2001 ذات أهمية كبيرة في التوجه نحو القبول بنظام دولي جديد يسوده النظام والسلام، تظهر فيه المصالح والأهداف الأمريكية كأولوية، ويلعب فيه الدور الأمريكي الدور القائد والحاسم⁽²⁾.

مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة المتفردة في العالم، ولا يوجد قوة فعلية حالية أو حتى مُرشحة، في المدى المنظور، قادرة على منافستها أو أخذ مكانها. وتعد هذه ظاهرة فريدة في التاريخ. فلم يعرف تاريخ العلاقات الدولية والصراعات البشرية نظاماً خاضعاً بشكل مُطلق لدولة تملك كل مكونات القوة

(1) هلال، مرجع سابق، ص 11

(2) بدوي، مرجع سابق، ص 5-6

والهيمنة، ودولاً أخرى خاضعة بشكل يكاد يكون مطلقاً لسيد العالم الوحيد: السيد الأمريكي. وهذا يميز النظام الدولي الجديد هو قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق أهداف القطبية الأحادية التي تتمتع بها.

ونرى أن من الأسباب التي تمنع وجود قوى منافسة قادرة على إحداث توازن دولي أو تحقيق منافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في رغبة الكثير من الدول الكبرى في إبقاء الوضع الدولي والنظام العالمي على ما هو عليه دون إحداث أي نوع من التغيير. فالدول المرشحة للعب مثل هذا الدور هي بالأساس حليفة للولايات المتحدة الأمريكية وجنت في خلال سنوات تحالفها الكثير من المكاسب والامتيازات دون أن تخسر الكثير مقابل ذلك. لذلك، فهي تعمل، منفردة أو بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، جاهدة لمنع صعود أي قوى منافسة طامحة يمكن أن تُلحق بها الكثير من الخسائر.

مع ذلك، فهذا لا يعني عدم وجود قوى طامحة يُمكن أن تكون قطباً ثانياً مُنافساً. فكل من الاتحاد الأوروبي والصين يبرزان بما يملكانه من إمكانيات متنوعة. فالإتحاد الأوروبي بدوله الغنية اقتصادياً ومالياً والمتطورة تقنياً وعسكرياً قادرة على تحقيق التوازن الدولي، لكن تبعيتها واعتمادها على الولايات المتحدة في كثير من الأمور من جهة، وتحالفها معها كما هو الحال بالنسبة لحلف شمال الأطلسي من جهة ثانية، وعدم وجود قرار واحد على جميع المستويات وسلطة مركزية قوية قادرة من جهة ثالثة، تُشكل جميعها معوقات أمام تحقيق المنافسة الحقيقية. أما الصين، المرشحة من قبل الكثير من المحللين للمنافسة اقتصادياً على الأقل، فعلى الرغم من قدراتها وحجم اقتصادها المنافس، إلا أن الفروق في مقاييس التطور التقني والسياسي والعسكري إضافة إلى ميزات الموقع الجغرافي، تبقى حاسمة في تحقيق

الرغبة الصينية في الوصول إلى مستوى الدولة المنافسة القادرة على أن تكون قطباً دولياً فعالاً ومنافساً للولايات المتحدة الأمريكية.

سادساً: دور الصين ومكانتها في النظام العالمي والعلاقات الدولية

لعل أحد أهم الإشكاليات عند معالجة مسألة دور ومكانة الصين العالمية، يكمن في كونها فاعلاً أساسياً ومؤثراً في السياسة الدولية، ومسرحاً دارت وتدور عليه السياسة العالمية في الوقت نفسه⁽¹⁾. وعلى الرغم من أن دور الصين، قبل الحرب العالمية الثانية، كان محدوداً، فقد كانت مجالاً تتنافس فيه الدول الاستعمارية الآسيوية والغربية. فكانت عبارة عن قطعة من الكاتو تسعى الدول الإمبريالية لاقتسامها.

وحتى بداية السبعينيات، شكل عبء الماضي، تحدياً كبيراً للسياسة الصينية. فحتى نهاية القرن العشرين، لا زالت بعض الإشكاليات التي خلفتها الفترة الاستعمارية تدور ضمن الأراضي الصينية (مشكلة تايوان التي أعيدت إلى السيادة الصينية عام 1997 وهونغ كونغ عام 1999). فحتى عام 1949، كان يُنظر للصين على أنها مجال مهم وحيوي يمكن إخضاعه لسيطرة القوى الغربية. من هذا المنطلق، لا يمكن أن تُعامل الصين في العلاقات الدولية بالطريقة نفسها التي تُعامل بها الولايات المتحدة على سبيل المثال. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، عملت القوى الاستعمارية الأوربية والولايات المتحدة من خلال سياسة الباب المفتوح التي انتهجتها، على إدخال الصين في لعبة القوى العالمية.

(1) أغلب المعلومات الموظفة في موضوع مكانة الصين ودورها في العلاقات الدولية مستمدة من

مقالين منشورين باللغة الفرنسية بعنوان «la Chine»، العددان 6، المنشور في مجلة *Questions internationales*, N° 6, Paris, Mars-Avril 2004، والمقال الثاني بعنوان «Chine dans la mondialisation» المنشور في نفس المجلة، 2008.

وتشكل الصين بالنسبة لليابان البلد القريب والمباشر لها منذ غزو كوريا. فالإستراتيجية اليابانية في الصين قبل عام 1945، تمثلت بشكل أساسي في تقسيم الحكومة في الصين، ومن ثم بناء العلاقات بينها وبين هذه الحكومات المنفصلة. فالعلاقات اليابانية-الصينية بعد عام 1945 حتى الوقت الحاضر ليست إلا انعكاساً حياً للفترة الاستعمارية اليابانية قبل الحرب العالمية الثانية.

ومنذ عام 1949، بدأت الصين الشيوعية تلعب شيئاً فشيئاً دوراً مركزياً في السياسة الدولية. فقد انطلقت في تحقيق ذاتها الدولية من خلال تحقيق قوتها الإقليمية التي تُهدد الطريق في النهاية لأن تُصبح قوة عالمية. وقد أصبحت الصين في الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء خامس أكبر قوة عالمية، وقوة إقليمية مؤثرة وفاعلة، وهذا أهلها لتدخل بشكل واسع في لعبة القوى العظمى بين عامي 1942-1945. وحصلت الصين على مكان مهم في التحالف الدولي وفي نظام الأمم المتحدة. وقد سمح التحالف الدولي والنصر، على اليابان للصين بالخروج خارج أراضيها، والتدخل لأول مرة في القرن العشرين في أراضي غير صينية، واحتلال جزء من الهند الصينية التي تم تحريرها من الاحتلال الياباني. وبعد انهيار التحالف في 1947-1949، تمكنت الصين من أن تكون سيدة على جزء كبير من أراضيها، وأصبحت جزءاً من نظام القطبية الثنائية الذي تميز به النظام العالمي حتى عام 1990.

وفي الفترة بين 1950 و 1957، دارت الصين في فلك الاتحاد السوفييتي خلال فترة الحرب الباردة، قبل أن تبدأ الخلافات بينهما، ولاسيما بعد التطورات التي شهدتها الاتحاد السوفييتي وتفكك الستالينية. تلاها مباشرة اتباع الصين سياسة العزلة والانطواء على الذات والاعتماد على قواها الذاتية، وصُنفت بشكل واضح في مصاف دول العالم الثاني. وابتداءً من عام 1972، أخذت الصين بالانفتاح

على الغرب ومحاولة تصدير النموذج الماوي. ومنذ عام 1982، اتبعت سياسة أكثر استقلالية، وأضافت عبارة علاقات طبيعية إلى لعبة العلاقات الدولية، مع صعود البعد الاقتصادي ليضاف إلى لعبة العلاقات الدولية للصين.

واستطاعت الصين الخروج من المنطق الذي فرضه مؤتمر باندونغ، والانشقاق مع الاتحاد السوفييتي، قابله تقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية العدو الأيديولوجي للبلدين. وثم الحصول شيئاً فشيئاً على الاعتراف الدولي، من فرنسا عام 1964، وأخذت مكانها أيضاً في منظمة الأمم المتحدة، وتمكنت من الحصول على الطاقة النووية. وأصبحت الصين مع بداية القرن الواحد والعشرين قوة إقليمية فاعلة لا يمكن الاستغناء عنها.

والتساؤل المطروح الآن، وبشكل دائم من داخل وخارج الصين هو عن المكانة التي تتمتع بها الصين، والدور الذي يمكن أن تقوم به على المستوى الأقليمي والدولي. أما الإجابة فتأتي من كيفية بناء وتحديد الإستراتيجية الخارجية للصين التي تتغير باستمرار، وتعيش في عالم يتغير بشكل مدهش. فالنقاش الدائر في الصين اليوم هو عن الكيفية التي يجب أن تتغير فيها الصين، وعن الطريقة التي يجب عليها أن تتعامل بها مع ما يحدث وما يستجد على الساحة الدولية. فالنقاش لا يقتصر فقط على دوائر القرار بكل مستوياته، بل تعدى ذلك إلى ظهور مناقشات على الإنترنت. فالدور الذي قامت به الصين في خلال الحرب الباردة كجزء من المعسكر الشيوعي الذي كان يفوقه الاتحاد السوفييتي، يختلف عن الدور الذي لعبته خلال الفترة التي تلتها. إلا أن التحدي الذي تواجهه الصين اليوم هو الدور الذي يمكن لها أن تلعبه على المسرح العالمي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول من جهة، وقبولها عضواً في منظمة التجارة العالمية من جهة ثانية، والإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي أعلنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في

التوجه شرقاً، أي إلى المناطق المجاورة للصين من جهة ثالثة. فالإستراتيجية الجديدة للصين تنطلق من التحدي الذي يطرحه المثل الصيني القائل "من لا يكون في مكان العمل لا يهيمه الذي يجري فيه"، وكذلك من البديهة السياسية هو أن لكل دولة مكاناً دولياً تتمتع به ودوراً عليها أن تلعبه بما يتناسب مع الحجم والقوة التي تتمتع بهما هذه الدولة.

فالإستراتيجية الصينية ذات النزعة غير الإمبريالية، تُركز في سياساتها الخارجية على المحيط الأقليمي بالدرجة الأولى كتمهيد لها لكي تلعب دوراً إقليمياً مهماً ومركزياً، والبراعة في توظيف هذا الدور واستغلال هذه الأهمية بما يمهّد الطريق للعب دور عالمي في المستقبل. فالمسائل الإقليمية هي الأكثر حساسية بالنسبة للصين كونها، من وجهة النظر الصينية، تُشكل تهديداً للأمن القومي ووحدة الصين الداخلية. بينما تعمل الصين، في أماكن كثيرة، على توظيف قوتها الناعمة⁽¹⁾ لتحقيق أهدافها كما هو الحال في إفريقيا.

(1) عرف جوزيف ناي، عالم السياسة الأمريكي والأستاذ في جامعة هارفرد، القوة الناعمة بأنها القدرة على الحصول على ما تُريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام. وهي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج المتوخاة بدون الاضطرار إلى الاستعمال المُفرط للعوامل والوسائل العسكرية والصلبة، وهذا ما حصل مع الاتحاد السوفييتي حيث تم تقويضه من الداخل، لأن القوة لا تصلح إلا في السياق الذي تعمل فيه. ناي جوزيف، القوة الناعمة، مكتبة العبيكان، 2007، ص 12. وقد روج ناي لمفهوم القوة الناعمة في مقابل القوة الصلبة. ويقصد بالقوة الناعمة أن تجعل الغير يفعل ما تُريد بما تملكه من قوة ناعمة تتمثل بالنموذج الحضاري والإمكانات العلمية والتكنولوجية والعلمية ونظام الحياة. أما الحادث الذي اعتمده ناي في الترويج لمفهوم القوة الناعمة فتمثل فيما شاهده من اعتماد سياسة إدارة بوش الابن على القوة العسكرية (القوة الصلبة)، وتجاهلها لما يمكن أن تحققه الولايات المتحدة الأمريكية بما تملكه من مقومات وعناصر تنتمي إلى مفهوم القوة الناعمة ليست أقل تأثيراً.

فإفريقيا التي تُظهر نجاح السياسة الصينية، تُشكل الهاجس الأكثر إلحاحاً بالنسبة لأوباما. ففي الوقت الذي جاء فيه الأمريكيون إلى إفريقيا ومعهم طائراتهم من دون طيار، كان الصينيون يعملون على بناء البنى التحتية من جسور وطرق وسدود. ومع ذلك فالهدف الأساسي من التواجد الصيني في إفريقيا هو بالأساس من أجل الحصول على الموارد، ولا سيما موارد الطاقة. وتُمثل بكين في نفس الوقت الشريك الأساسي للقارة السمراء والممول والمانح الأول لها. وقد أشار التقرير الذي أصدره معهد سياسة الأمن والتنمية في ستوكهولم حول "الصين وإفريقيا" وكتبه جورج تي يو، إلى أن العلاقة بين الصين وإفريقيا التي تمتد إلى أكثر من نصف قرن تُقدم نموذجاً متميزاً لنمو القوة الصينية على المسرح الدولي ومدى التوسع والنفوذ الذي بلغته. ويُثير بذلك هذا الدور المتنامي للصين في القارة السمراء تساؤلاً فيما إذا كانت هذه العلاقة تُمهّد الطريق لخيار البديل الصيني ليحل محل النفوذ الغربي⁽¹⁾.

فالمبدأ الأساسي للقوة الناعمة الصينية هو تحقيق المصالح والأهداف دون النظر للوسائل ما دامت تصب في خانة تحقيق أهداف ومصالح الصين العليا. وهذا يدخل أيضاً في خانة المبدأ الذي أوجده دينغ سياو بينغ في سبعينيات القرن الماضي، وطالب من خلاله ضرورة إحداث الإصلاح والتغيير والتحديث دون النظر للوسائل: "لا يهم لون القطة مادامت تصطاد الفئران".

ودشنت الصين الألفية الثالثة كقوة إقليمية كبرى، وظهرت كأنها القوة الوحيدة التي يمكن أن تتنافس، على المدى المتوسط، الولايات المتحدة الأمريكية القطب العالمي الوحيد. هذا إذا استبعدنا عدم انهيار الصين تحت وطأة التناقضات بين

(1) يو جورج تي، الصين وإفريقيا، مركز دراسات الصين وآسيا. موجود على الرابط:

<http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=21&id=944>

متطلبات الاقتصاد الحديث والديناميكية التي يتمتع بها، وبين القوة الاستبدادية التي تُسيطر على الصين.

إلا أن الخلاف لا يزال حياً في النظريات السياسية وعلماء العلاقات الدولية حول الدور الذي يمكن أن تلعبه الصين عالمياً في القرن الواحد والعشرين. فالعديد من الدراسات تُشير إلى أن الصين مؤهلة وبقوة لكي تكون اللاعب الدولي رقم واحد في العالم. فمع انتقال ميزان القوة العالمية من أمريكا إلى آسيا، وظهور الصين كأكبر مركز صناعي في العالم، وثاني أكبر اقتصاد في العالم من حيث الإنتاج، بدأ التحول وبقوة في جغرافية تموضع القوى العالمية، والتبشير بالعودة إلى فترة التعددية القطبية، لكن مع اختلاف الأقطاب أو أحدها على الأقل.

وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الصين، إلا أن هناك من يُخالف النظرية السابقة ويقول بعكسها، فالصين حسب البعض غير مؤهلة للعب هذا الدور العالمي، مُستندين في رأيهم إلى عدد من العوامل الداخلية والإقليمية وكذلك الخارجية. فالصين تعاني على المستوى الداخلي الكثير من المشاكل كالفساد وارتفاع معدلات البطالة والاختلاف الواضح في مستوى التطور الاقتصادي بين مناطق الداخل ومناطق الساحل الصيني. يضاف إلى ذلك نزعات ودعوات للانفصال عن الحكومة المركزية ظهرت في الكثير من المناطق الصينية. أما على المستوى الإقليمي، فتبرز مشكلة تايوان، والعلاقات مع اليابان التي تتنافس الصين على الزعامة الإقليمية، وكذلك العلاقة مع كوريا بشقيها الجنوبي والشمالي، حيث تُشكل جميعها عوامل تؤثر في إمكانية أن تلعب الصين دوراً عالمياً. أما العوامل الخارجية، فتظهر العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية كأحد أهم هذه العوامل التي تنعكس على دور الصين ومكانتها على مسرح السياسة العالمية.

ويؤكد المفكر الإنكليزي بول كيندي النظرية الثانية التي تستبعد أن تلعب الصين دور الزعامة الدولي. ذلك أن الصين لا تملك المؤهلات التي تمكنها من قيادة العالم، فالقوة حسب رأيه تحتاج، كي تقوم وتستمر، إلى عاملين يكملان بعضهما البعض. العامل الأول هو القوة والثاني هو الثروة. فالقوة هي التي تحمي الثروة، والثروة هي التي تُنفق على القوة، وحدوث أي خلل في التوازن بين هذين العاملين سيؤدي بالضرورة إلى سقوط الدولة. والمشكلة بالنسبة للصين هي أنها تسعى لتحقيق الثروة لكي تُنفق على القوة، إلا أن مصدر ثروتها يأتي من السوق الأمريكية⁽¹⁾.

في بداية القرن الواحد والعشرين، حققت الصين الإصلاحات التي عملت عليها منذ نهاية القرن العشرين بهدف تحقيق الرغبة الصينية في تأسيس بلد "غني وقادر". وقد تأكد الحضور الاقتصادي للصين شيئاً فشيئاً على المسرح العالمي مشكلاً ولادة جديدة للهيمنة الاقتصادية التي كانت قد حققتها في فترات من تاريخها. وقد حقق دينغ سياو بينغ حلم الصين القديم الممتد لأكثر من مائة عام، وهو الانتقال بالصين إلى أمة قوية. ومرة أخرى، يمكن القول من وجهة النظر الاقتصادية والجيوسياسية أن الصين هي بلا شك قوة عالمية مؤثرة وفاعلة.

(1) حنا، إلياس، «أيهما: عالم جديد أم نظام إقليمي جديد؟»، جريدة الشرق الأوسط، العدد:



الفصل الرابع

العولمة



الفصل الرابع

العولمة

أولاً: ماهية العولمة

شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين ولادة مفهوم جديد هو العولمة، الذي ظهر بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك الكتلة الشيوعية، فدخلت البشرية عصر العولمة الجديد في علاقاتها وسلوكياتها. وظهر من وصفها بأنها خير وسيلة للاندماج وتحقيق التقدم والتواصل الحضاري بين الشعوب، وآخر قدمها على أنها قدر سيء هدفه القضاء على سيادة الدولة، والثقافة والهوية الوطنية، والاقتصاديات الوطنية لصالح السوق العالمية. وسنحاول في هذا الفصل، أن نقدم معلومات مختصرة، لكنها مركزة وغنية عن العولمة، ماهيتها ونشأتها، والقوى والآليات التي تتمتع بها لفرض هيمنتها وسلطتها، وأنواع العولمة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والحديث أخيراً عن تأثيرات العولمة في السياسات والتوجهات التي تتبناها الدول العربية.

أثار مفهوم العولمة الكثير من الجدل والنقاش في الأوساط الأكاديمية والسياسية خلال العقود الأخيرة، حيث كانت هدفاً لتفسيرات مختلفة. لذلك بدا من الصعب أن نقدم تعريفاً جامعاً واحداً، سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً لمفهوم العولمة يمكن الأخذ به بسبب غموضها من ناحية، واختلاف النظرة إليها: فالسياسي لا ينظر للعولمة نظرة الأكاديمي أو المثقف أو الاقتصادي. بشكل عام، يمكن القول أن العولمة هي مجموعة تعريفات، وهي بالنهاية مصطلح يشير للهيمنة السياسية والاقتصادية والمالية والبيئية والاجتماعية والثقافية العالمية في مواجهة

هيمنات إقليمية وقومية ومحلية . فأبرز ما يميز مفهوم العولمة هو الغموض والتعقيد وعدم التناسق بين العولمة النظرية والعولمة العملية.

فالعولمة هي ترجمة للكلمة الفرنسية Mondialisation التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي لا محدوداً غير خاضع للمراقبة أو السيطرة. بمعنى آخر، إلغاء حدود الدولة القومية ولاسيما تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي. أما الكلمة الإنكليزية للعولمة فهي Globalization⁽¹⁾ التي تعني الكرة الأرضية. فهي تؤدي معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل كل شيء. وقد ظهر مصطلح العولمة أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية. وبالنظر إلى أن هذا المصطلح ظهر في الولايات المتحدة، فقد فسره البعض على أنه دعوة أمريكية لتبني النموذج الأمريكي. ومن هذا المنطلق فقد زاح الكثير من الكتاب ما بين العولمة، كنظام اقتصادي وأيديولوجي، وبين الأمركة التي تعني بشكل أساسي تعميم النموذج الأمريكي ونشره الذي يُشير في النهاية إلى الهيمنة الأمريكية⁽²⁾.

فالعولمة من الناحية اللغوية هي توسيع الشيء وتوسيع دائرته لتشمل العالم كله. أما اصطلاحاً فهي ظاهرة تتداخل فيها الأمور السياسية والاقتصادية والبيئية والثقافية والاجتماعية. ويمكن تعريفها على أنها ظاهرة تتداخل فيها العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية بين دول العالم لتنتقل من الإطار الوطني إلى الإطار العالمي. وهو ما يؤدي بالتالي إلى تأمين سهولة في حركة

(1) Le dictionnaire historique et géographique du 20^e siècle, sous la direction de Serge Cordellier, Paris, la découverte, Deuxième Éditions- 2002, p. 461

(2) الجابري محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر العولمة-صراع الحضارات-العودة إلى الأخلاق-التسامح-الديمقراطية ونظام القيم-الفلسفة والمدينة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1997، ص 136

الأفراد والبضائع ورؤوس الأموال والخدمات والمعلومات. وقد أشار السيد يسين إلى أربع مجموعات ينتمي لها تعريف العولمة. التعريف الأول هو ضرورة النظر إلى أن العولمة ما هي إلا حقبة تاريخية، وهي المرحلة التاريخية، أي تلك التي تلت الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي. أما المجموعة الثانية فتتضمن تعريف العولمة تعريفاً اقتصادياً تتربط فيه مجموعة من الظواهر الاقتصادية التي تتضمن تحرير الأسواق، والخصخصة، وتراجع دور الدولة والتكامل بين الأسواق الرأسمالية. وتشير المجموعة الثالثة إلى أن العولمة تنتمي إلى ما يسمى هيمنة القيم الأمريكية وانتصارها. أما التعريف الرابع، الذي ينتمي للمجموعة الرابعة، فيشير إلى أن العولمة ما هي إلا شكلٌ جديدٌ من أشكال النشاط ما بعد الصناعي المتمثل بالثورة التكنولوجية والاتصالات⁽¹⁾.

ويرفض الكثير من الباحثين والمهتمين إعطاء تعريف جامع كامل لظاهرة العولمة كونها تثير الكثير من الأفكار والظواهر المعقدة، والتي تلامس جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية كافة⁽²⁾. فالأطروحة الأساسية هي ظهور ظاهرة ثقافية عالمية تستحق المزيد من المناقشة يصعب الإحاطة بكامل جوانبها. إلا أن الأمر المهم هو أنه يجب علينا أن نؤمن أن نهاية القرن العشرين مثلت مرحلة حاسمة بالنسبة إلى أكثر الإمبرياليات الأوروبية التي تقاسمت العالم لقرن من الزمن⁽³⁾.

(1) السيد يسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة، دار نهضة مصر للطباعة، طبعة خاصة بمكتبة الأسرة، 2005، ص 24-243

(2) جلال أمين، «العولمة كمثال لصناعة الأفكار»، رد على مقال جلال صادق العظم، مجلة وجهات نظر، العدد 11، ديسمبر 1999، ص 78

(3) *Le dictionnaire historique et géographique du 20^e siècle*, op. cit., p. 461

ثانياً: نشأة العولمة

على الرغم من الآراء التي تقول بقدّم نشوء العولمة، وعلى أنها انعكاس طبيعي للتطور الحضاري الإنساني على مر العصور من الزراعة البدائية وأدوات الإنتاج البسيطة إلى مرحلة عصر الثورة الصناعية وأدوات الإنتاج الحديثة والتطور التقني والتكنولوجي والتطورات الهائلة في مجال الاتصالات والإلكترونيات وشبكة الإنترنت، فإن استعمالها قد شاع بشكل كبير ومتسارع في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانهيار جدار برلين. وقد وصف عدد من الباحثين هذه الفترة على أنها فترة العولمة. وكما كانت القومية في الاقتصاد وفي السياسة وفي الثقافة الظاهرة التي ميزت نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فإن العولمة كانت الظاهرة التاريخية التي تميزت بها سنوات القرن العشرين الأخيرة وبدايات القرن الواحد والعشرين⁽¹⁾

وقد حاول رولاند روبرتسون تتبع مراحل تطور العولمة وامتدادها عبر الزمان والمكان. فالعولمة، حسب التقسيم التاريخي والجغرافي الذي وضعه، قد مرت بخمس مراحل:

المرحلة الأولى: وهي الفترة الجينية التي بدأت مع مستهل القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر. تميزت هذه المرحلة بنمو المجتمعات القومية وظهور الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية وتعميقها. أما المرحلة الثانية، فهي امتداد للمرحلة الأولى، حيث تطورت المفاهيم المتعلقة بالعلاقات الدولية وبالمواطنة للأفراد، وضرورة تنظيم العلاقات والاتصالات الدولية من خلال

(1) EL KADIR, RICHIR Mathieu, SOMVILLE Laurent, TOSELLI Frédéric, VASSEUR Michael., «Rapport du module Environnement Mondialisation», *Ecole Nationale Supérieure des Mines, Saint-Etienne*, Décembre 2003 _Avril 2004, pp. 1-37

مؤسسات خاصة بهذا الشأن. كما تميزت هذه المرحلة بظهور الاهتمام بالقومية والعالمية.

أما المرحلة الثالثة، التي سُميت فترة الانطلاق، والتي امتدت من 1870م إلى عشرينيات القرن العشرين، فقد ظهرت خلالها مفاهيم خط التطور الصحيح والمجتمع القومي المقبول، ونشوء مفاهيم لها علاقة بالهوية القومية الفردية، وصياغة بعض المفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد شهدت هذه المرحلة أحداثاً مهمة أبرزها نشوب الحرب العالمية الأولى وإنشاء عصبة الأمم المتحدة.

المرحلة الرابعة: فترة الصراع من أجل الهيمنة: استمرت منذ نهاية المرحلة الثالثة حتى منتصف الستينيات. وتميزت هذه المرحلة بأنها مرحلة الخلافات والحروب الفكرية التي نشأت حول جملة من المفاهيم والمصطلحات الجديدة الناشئة المتعلقة بعملية العولمة. وقد تم التركيز، في هذه المرحلة، على مفاهيم حقوق الإنسان التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية واستعمال الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلة الذرية ضد اليابان، إضافة إلى بروز دور الأمم المتحدة كمنظمة دولية.

المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين التي بدأت مع مطلع الستينيات. شهدت هذه المرحلة ما سُمي أزمت مرحلة الستينيات. وبدأت فيها عملية اندماج العالم الثالث مع المجتمع العالمي. كما شهدت نهاية الحرب الباردة بين الشرق والغرب وانتشار الأسلحة النووية، وتوسع المؤسسات الدولية والحركات العالمية. وظهرت

كذلك الحقوق المدنية، ومسألة حماية وحقوق الأقليات في إطار مبادئ حقوق الإنسان، إضافة إلى تنامي الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي⁽¹⁾.

بالمقابل، يقدم عالم الاجتماع الأمريكي تشارلز تلي ثلاث موجات للعولمة: الموجة الأولى 1500-1850: وهي مرحلة انتشار النفوذ لأوروبا، ونمو الإمبراطورية العثمانية وانتهاء هذا التوسع، وحلول التجار الأوروبيين محل التجار المسلمين بشكل جزئي عبر المحيط الهادي والباسيفيك. أما الموجة الثانية فامتدت من عام 1850 إلى 1914، حيث تطورت التجارة الدولية وتدفقت رؤوس الأموال عبر الأطلسي، وانخفضت تكاليف هذا التطور، والنمو السريع بفعل وسائل النقل والاتصال مثل السكك الحديدية والبواخر والهاتف والتلغراف. وأبرز ما ميز هذه المرحلة هو التباين العميق في الثروة ومستوى المعيشة بين المستفيدين وغير المستفيدين من هذا التطور. وبدأت الموجة الثالثة والأخيرة من عام 1960م، وهي مرحلة تعافي أوروبا وآسيا من آثار الحرب العالمية الثانية، وازدياد تدفق رؤوس الأموال والبضائع وتجاوزها المستويات السابقة، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق، والتصنيع ومواقع المواد الخام المنتشرة في الكثير من البلدان⁽²⁾.

(1) هارون فرغلي، الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية، مراجعة وتقديم سامي فريد،

دار الوافي للنشر، القاهرة، 2006، ص 79

(2) تلي تشارلز، الحركات الاجتماعية 1768-2004، ترجمة وتقديم ربيع وهبه، المشروع

القومي للترجمة، العدد 957، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 201-203

ثالثاً: قوى العولمة وآلياتها

للعولمة قوى فاعلة متعددة وآليات متنوعة للإدارة والسيطرة. وقد أدى التحول الذي أصاب السلطة السياسية إلى تغيير فيمن يملك السلطة، فالسيادة لم تعد لأولئك الذين يملكون مظاهر السلطة، بل لمن يسيطر على الأسواق المالية والجماعات والمؤسسات الإعلامية، وطرق الاتصالات السريعة والمعلوماتية. ونشير هنا بشكل مختصر إلى أهم الفاعلين المؤثرين في عملية العولمة، والذين يمثلون الإدارة الحقيقية للعالم:

1- الدولة: أول الفاعلين والمؤثرين في العولمة وأهمهم. فعلى الرغم من تآكل الدور الوطني للدولة شيئاً فشيئاً أمام الدور المتنامي للعمليات الناتجة عن العولمة، فإنها تبقى، مع ذلك، العامل الأساسي في عملية الانفتاح على العالم. من خلال دورها الطبيعي في الدفاع عن وحدة وسلامة أراضيها، وفي تحديد ووضع سياسة اقتصادية متماسكة، والإسهام في التفاوض، ووضع القواعد التي تنظم مختلف أشكال التبادل الدولي. ويمكن القول إن العولمة، مع نهاية الحرب الباردة، عملت على إعادة توزيع القوى بين الدول، والأسواق، والمجتمع المدني. فالأدوار السياسية والاجتماعية والأمنية التي كانت تقوم بها الحكومات لم تعد من معايير السيادة الوطنية. لقد أجبرت الحكومات الوطنية على تقاسم القوى مع دوائر رجال الأعمال، والمؤسسات الإعلامية ومع المنظمات الدولية، ومع جماعات المواطنين، والمعروفة بالمنظمات غير الحكومية. بذلك يمكن القول إن التركيز المتزايد والشديد

للسلطات بين يدي الدولة، والذي كان قد بدأ مع سلام ويستفاليا⁽¹⁾ في عام 1648م قد انتهى⁽²⁾.

ومع توسع مفهوم التنمية، أثّرت مسألة ما إذا كانت الدول هي المؤثر الوحيد والأساسي أم أنه يجب الاعتراف بدور لمؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. ومما شجع على طرح هذه المسألة، بل وأكد على عجز الدولة وحدها من دون أن يكون للقطاع الخاص دورٌ هو المشاكل التي رافقت وأعقبت الاشتراكية والتنمية. وقد بدت الاعتبارات الأيديولوجية للدول النامية، وتأثر المؤسسات الاقتصادية الدولية بقوة الدول الصناعية الاقتصادية كالولايات المتحدة مثلاً، وتغير توجه سياسة الحكومة الأمريكية مع دخول الثمانينات نحو تقليص الدور الحكومي مقابل زيادة دور السوق وفعاليته، ورفع القيود عن النشاط الاقتصادي. هذا في الوقت الذي بدا فيه واضحاً اهتمامها الواضح بالمؤشرات النقدية الكمية في سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية ومفهومها لعملية التنمية والاستقرار⁽³⁾.

2- البنك الدولي (BM) : المهمة الأساسية للبنك الدولي هي العمل على تشجيع الدول الفقيرة في تحقيق وتطوير الامكانيات الاقتصادية التي يمتلكونها،

(1) الاسم الذي أطلق على المعاهدات التي أنهت حرب الثلاثين عاماً. وقعها مندوبون عن الإمبراطورية الرومانية المقدسة، والسويد، والإمارات التابعة للإمبراطورية الرومانية، وفرنسا التي حصلت بموجبها على الألزاس. وقد تم الاعتراف باستقلال سويسرا وهولندا. بذلك فقدت الإمبراطورية الرومانية المقدسة معظم سلطاتها تقريباً. المؤلف

(2) MATHEWS Jessica., «Power Shift» *Foreign Affairs*, volume 76, N° 1, January-February, 1997, p. 50-66

(3) البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة. مرجع السابق، ص 191-197

إضافة إلى تشجيعهم على الاندماج في ديناميكية العولمة من خلال الدعم المالي الذي يقدمه. بدأ البنك الدولي أعماله في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. كان اتجاه اهتمامات البنك الدولي في بداياته منصباً على إعادة إنشاء وتعمير الدول الأوروبية الخارجة حديثاً من الحرب، لذلك فالفائدة الأساسية من نشاطات البنك خلال السنوات الأولى من عمله كانت أوروبية. فكانت فرنسا أول بلد استفاد من قروض البنك الدولي بقيمة 250 مليون دولار في عام 1947 حيث خُصص لإعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾. إلا أنه مع منتصف خمسينيات القرن العشرين، توجه اهتمام البنك نحو قضايا التنمية، فكانت دول العالم الثالث هي المستفيدة الأكبر من قروضه⁽²⁾.

3- صندوق النقد الدولي (FMI) : يمثل صندوق النقد الدولي الذي أنشئ بموجب معاهدة دولية عام 1945 مع البنك الدولي أهم المؤسسات التي تُكون النظام الاقتصادي الدولي. وتتمثل المهمة الأساسية لصندوق النقد الدولي في السهر ومراقبة حسن عمل النظام النقدي العالمي الذي يمثل بدوره الركيزة الأساسية للتبادل التجاري الدولي، والعمل على تعزيز الاقتصاد العالمي. وتكمن أهمية الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في العمل على استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل الأموال⁽³⁾. يقع مقر الصندوق في واشنطن ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم. يمثل صندوق النقد الدولي المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات.

(1) تاريخ البنك الدولي: <http://web.worldbank.org>

(2) فرغلي، مرجع سابق، ص 48

(3) البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية

الحرب الباردة مرجع سابق، ص 51

وتمت صياغة صندوق النقد من أفكار قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وأخرى قدمتها بريطانيا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأفكار الأمريكية قد سيطرت إلى حد كبير على الصيغة النهائية للصندوق. إلا أن المشكلات بدأت تظهر عند التطبيق، حيث بدأت تفرض نفسها على طبيعة عمل الصندوق. ولعل من أهم هذه المشكلات هي: إمكانية توفر السيولة الدولية التي تحتاجها وسائل الدفع المتزايدة، وعدم القدرة على تعديل أسعار الصرف. أما المشكلة الأخرى فتتعلق بالسياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف. ومع ظهور العجز والاضطراب المالي الذي تلا صدمة النفط، أصبحت عملية التخلي عن نظام أسعار الصرف، وقبول تعويم العملات ضرورة لا مñas منها. فتم تعديل اتفاقية بريتون وودز، حيث سُمح لكل دولة أن تختار نظام الصرف المناسب لها. وقد أسهمت أزمة التنمية وازدياد أعباء المديونية الخارجية المترتبة على الدول النامية في توجه صندوق النقد الدولي -مع البنك الدولي كما أشرنا سابقاً- نحو منح القضايا المتعلقة بالتنمية والإصلاح الاقتصادي اهتماماً أكبر، ولاسيما بعد أن تخلت الكثير من الدول الاشتراكية عن اشتراكيتها وفضلت التوجه لنظام السوق كحل لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

4- منظمة التجارة العالمية (OMC) : هي الإطار القانوني والمؤسسي لنظام التجارة المتعدد الأطراف، حيث يؤمن هذا الإطار الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية من خلال المناقشات والمفاوضات الجماعية وحل النزاعات التجارية. وقد تأسست في الأول من كانون الثاني لعام 1995 بعد عدة جولات عُرفت بالجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية)، وهي معاهدة متعددة الأطراف بدأت مفاوضاتها في

(1) المرجع نفسه، ص 171-172

جنيف انتهاءً بجولة أوروغواي في 1994 والتي تمّ فيها الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية⁽¹⁾.

يتم عمل المنظمة عن طريق القيام بإجراءات عميقة من خلال التزامها العميق في التحرير التدريجي للتبادل التجاري⁽²⁾. وتتولى هذه المنظمة مجموعة من المهام أهمها: الإشراف على الاتفاقيات، التي تدخل فيها أطراف متعددة، وتنظيم العلاقات بين الدول المنضوية في هذه المنظمة، وكذلك الاتفاقيات الجماعية. الإشراف وتنظيم المباحثات المستقبلية بين الدول الأعضاء في المنظمة، وتسوية الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء، والتعاون والتنسيق مع الفاعلين الأساسيين الآخرين في النظام الاقتصادي العالمي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بحيث يؤدي هذا التنسيق إلى ضمان التشاور والتنسيق في عملية وضع السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي⁽³⁾.

ويتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من المجلس الوزاري، والمجلس العام -الذي يتكون بدوره من مجلس التجارة في السلع ومجلس التجارة في الخدمات، ومجلس التجارة في الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية- واللجان الفرعية والسكرتاريا. وفيما يتعلق بفضّ المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، فالأمر يقع على عاتق المجلس العام للمنظمة. ويضمن جهاز فضّ النزاعات

(1) تاريخ <http://www.muntadiat.com/showthread.php?-27642>.

2009/04/14

(2) EL KADIR, RICHIR Mathieu, SOMVILLE Laurent, TOSELLI Frédéric, VASSEUR Michael, «Rapport du module Environnement Mondialisation», *op. cit.*, pp. 1-37

(3) البيلاي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية

الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 207-208

التجارية بين الدول عدم اتخاذ قرار ناتج عن الإخلال بأي التزام وقع من جانب أي دولة عضو على طرف آخر عضو في المنظمة، وبذلك لا يحق لأي عضو اتخاذ أي قرار عقابي فردي إلا من خلال أداة فض المنازعات المتمثلة بالمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية⁽¹⁾.

يضاف إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية آليات وأدوات أخرى مؤثرة ذات فعالية أسهمت إلى حد كبير في أن تأخذ العولمة الشكل والملامح التي تركز تميزها. ولعل أبرزها هو المؤسسات التي تتميز بأنها ذات طابع عالمي، وتمتاز بكثير من القوة والفاعلية والمشروعية إلى درجة أنها تتجاوز في صلاحياتها سلطات وصلاحيات الحكومات القومية⁽²⁾.

ويمكن أن نشير هنا إلى قوى وآليات أخرى فعالة أسهمت في تكريس سلطة العولمة وهيمنتها لعل أبرزها: الشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الاقتصادية الدولية، والعقوبات الاقتصادية، والاتحادات الاقتصادية الدولية، والأدوات التقنية مثل الإنترنت والكمبيوتر، وتقنية الاتصالات الحديثة، والصور المرئية والسرعة الكبيرة في نقل الأخبار إضافة إلى الأهداف الخفية.

ولأن المجال لا يسمح لأن نتحدث عن كل هذه الآليات والقوى، فإننا سنتطرق باختصار إلى أبرزها وأكثرها فاعلية وهي الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات. وتتميز هذه الشركات بأنها لا تبحث عن الحكم بشكل مباشر من جهة، وتُسخر القوى والوسائط الأخرى للعولمة في تكريس سيطرتها. فهي تستعين بالهيئات والمؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي،

(1) المرجع نفسه، ص 208-209

(2) نافع إبراهيم، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،

ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، وأجهزة المخابرات التابعة للدول الكبرى، والصحف والمجلات، والتلفزة والمؤسسات التي تمنح الجوائز الدولية أو المهتمة في مجال حقوق الإنسان. كما تعمل هذه الشركات على تجنيد المفكرين والكتاب للترويج لأفكار العولمة⁽¹⁾.

يرجع تاريخ العديد من الشركات المتعددة الجنسيات إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث بدأت منذ ذلك التاريخ بعض الشركات الكبرى في أوروبا وأمريكا نقيم وحدات إنتاجية خارج حدودها الأصلية. ومما يميز الشركات متعددة الجنسيات أنها تستمد قوتها وسيطرتها من قدرتها الاقتصادية الذاتية ومن قوتها الفنية والتكنولوجية الكبيرة التي تتمتع بها. كما تتميز بعولمة اقتصادها، وأسلوب وطبيعة النشاط الذي تمارسه. كما أنها تقوم بنقل وحدات إنتاجية من الدولة التابعة لها (الدولة الأم) إلى دولة أخرى مختلفة مع استمرار تحكمها وسيطرتها على هذه الوحدات الإنتاجية وإدارتها مركزياً في إطار إستراتيجية عالمية موحدة.

تمتعت الشركات المتعددة الجنسية بقوة اقتصادية هائلة، فهي اليوم المحرك الأساسي للنظام الاقتصادي والسياسي المعولم، وصانع أساسي للأحداث والتحديات العالمية المعاصرة. وقد تركزت هذه القوة وتزايدت في المجالات المالية والصناعية. ومما يميز الشركات المتعددة الجنسية هو سعيها الدائم إلى إخفاء هويتها القومية من جهة، وإهمال الاعتبارات والكيانات القومية واضعة نصب عينيها الأبعاد والاعتبارات العالمية كهدف أساسي. من هذا المنطلق، فإن البيئة العالمية وليست الكيانات القومية أو المحلية هي التي تفرض وتحدد الاختيارات والسياسات

(1) أمين، العولمة كمثال لصناعة الأفكار. مرجع سابق، ص 19

الاقتصادية. وأكثر من ذلك، أصبحت هذه الكيانات بمنزلة إدارة مسؤولة عن اقتصادها القومي في إطار البيئة التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات⁽¹⁾.

وتبقى الوسيلة الأكثر فعالية وتأثيراً لعمل الشركات متعددة الجنسيات هي الإعلام والثقافة. فهي التي تمتلك تأثيراً إعلامياً وثقافياً قوياً على القرار والسلوك الفردي -الاقتصادي بشكل خاص- لمصلحة المنتجات الخاصة بهذه الشركات. فكان العمل الإعلامي والثقافي أداة استعملتها الشركات العالمية لتحقيق أهداف اقتصادية، قبل أن يُكتشف التأثير السلبي الذي تركته على الهوية الثقافية للأفراد والمجتمعات التي ينتمون لها على حد سواء. ولعل المثال الذي يظهر لشرح الدور الإعلامي في التبشير بالقوة الاقتصادية، هو ما حدث في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فظهور القوة الاقتصادية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واكبه ظهور إعلامي كبير جداً سار جنباً إلى جنب معه، سلاحه في ذلك مبادئ حرية تدفق المعلومات وتسهيل الاتصال وتحسن وتقوية العلاقات الاقتصادية باعتبارها الحامية الأساسية للعالم⁽²⁾. أما المثال الآخر المعاصر فهو أحد الأحداث الرياضية العالمية - بل وأهمها- (نهائي كأس العالم لكرة القدم) وما يرافقه من عمل إعلامي ترويجي هائل جداً، والهدف الأساسي والنهائي اقتصادي.

يمكن القول، إنه في الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسية- بالتعاون مع المؤسسات المالية العالمية- على احتكار التجارة الدولية والحد من الخلل الذي يصيب اقتصاديات دول الغرب الصناعي، فإنها شكلت في الوقت نفسه

(1) زنايلي عبد المنعم، *العالم الثالث في التوازن الاقتصادي العالمي*. منشورات وزارة الثقافة،

دمشق، 1992، ص 313

(2) حاتم محمد عبد القادر، *العولمة مالها.. وما عليها*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة

2005، ص 314-315

عبئاً ثقيلاً على الدول النامية التي ازدادت تبعيتها للدول المتقدمة في أغلب المجالات، ولاسيما مجالات التسليح والتقنيات المتطورة⁽¹⁾.

رابعاً: أنواع العولمة وأهدافها

يتفق أغلب الباحثين على أن للعولمة ثمانية أنواع:

1- العولمة المالية: التي تصف السوق العالمية الآنية للنتائج المالية المتعامل بها في الأسواق المالية في كل أنحاء العالم على مدار الأربع والعشرين ساعة.

2- العولمة التكنولوجية: وهي التي تصف تكنولوجيا الاتصالات والكمبيوتر وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية التي أدت إلى اختصار الزمان والمكان، وبالتالي الانتقال والانتشار الفوري والسريع للمعلومات عبر العالم.

3- العولمة الاقتصادية: وهي التي تصف النظم الجديدة للإنتاج المتكامل، إذ تتمكن هذه الشركات العالمية من خلال هذه النظم من استغلال العمل والمال عبر العالم مهما كان اتساعه. وتتعدد الجوانب الاقتصادية وتتنوع في العولمة بين الاستثمار والمضاربات والامتيازات والقوانين الضريبية. ويتميز رأس المال في العولمة الاقتصادية بالعالمية الممتد في اتجاه المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية الرسمية وليبرالية رأس المال العالمي.

4- العولمة الثقافية: وتتمثل ب بروز معالم ثقافة كونية واحدة تتعايش فيها ثقافات الشعوب المختلفة، وتتباين من حيث الفاعلية والقيمة، قبل أن يتضاءل دورها لصالح الثقافة العولمية الجديدة السائدة والمهيمنة. وهنا تُطرح عدة مقولات

(1) زنايبلي، العالم الثالث في التوازن الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 320

عن الاختراق الثقافي، واختفاء الخصوصية الثقافية، وتلاشي الهوية الثقافية الوطنية، وثقافة المقاومة والممانعة، والغزو الثقافي والهيمنة أو الغزو الثقافي الأمريكي، أي الأمركة التي تروج للاستهلاك. ويبقى التساؤل عن مدى تناسب العولمة الثقافية مع الهويات الثقافية للأمم والشعوب الأخرى حتى تنصهر كلها في عولمة ثقافية واحدة ومتناسقة، وهل تؤدي السيطرة الاقتصادية والسياسية إلى هيمنة (عولمة) ثقافية؟

5- العولمة السياسية: والتي تتمثل في انتشار الليبرالية الجديدة المؤيدة لخفض إنفاق الدولة، والتحرير التشريعي، والخصخصة، وحرية السوق، والاقتصاديات المفتوحة. فقد نشرت العولمة قيماً إنسانية جديدة مثل التسامح، والدفاع عن حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية، والاعتراف بالآخر: بهويته وثقافته.

6- العولمة البيئية: التي تُعنى بالدعوة إلى الحفاظ على كوكب الأرض حياً بعد أن ساد الخوف من أن تتجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة هذا الأمر، وهي التي تطمح بالتالي لأن تصبح عولمة سياسية خضراء.

7- العولمة الجغرافية: وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب بإحلال الممارسات المتعددة للدولة القومية محل الممارسات الدولية في عالم تختفي فيه الحدود بشكل مستمر ليصبح عبارة عن شبكة من المدن العالمية.

8- العولمة الاجتماعية: وهي العولمة التي تبشر بظهور مجتمع عالمي واحد أو كيان اجتماعي مترابط بطرق عديدة ومعقدة، وهي ذاتها موضوع خلاف ونقاش أكاديمي كبير. وربما يعود ذلك إلى أن المجال العولمي الاجتماعي يشكل الحاضن الأكبر لمساوئ العولمة. فعانت الدول والمجتمعات من البطالة وتراجعت عن المكاسب الاجتماعية القديمة التي حققتها من تدهور القوة الشرائية لكثير من الفئات الاجتماعية، وازدياد نسب البطالة والفقر، وتراجع دور النقابات، وبالتالي

تراجع الحقوق النقابية التي تم اكتسابها بعد سنوات من النضال، وأكثر من كل ذلك، هو التراجع - الذي يكاد يقضي- على الطبقة المتوسطة، وبالتالي يتراجع دورها ونشاطها السياسي والاجتماعي والثقافي⁽¹⁾.

خامساً: آثار العولمة

لأي حدث تاريخي العديد من المزايا الإيجابية والكثير من الآثار السلبية. وكما هي أنواع العولمة متعددة، فآثارها كذلك واسعة ومتعددة ومتنوعة المجالات، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وثقافياً... الخ. وسوف نتطرق في الآتي من الصفحات إلى الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المرافقة لظاهرة العولمة على البلاد العربية بشكل خاص.

1- الآثار الإيجابية: مثلت العولمة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول على المستوى العالمي، ووحدة الأسواق وفتح الحدود أمام التجارة الحرة. وللعولمة دور إيجابي على معدلات النمو في المنطقة العربية (بلغت 5%، انخفض إلى 2.5% خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 1995). ومن آثار العولمة الاقتصادية (الإيجابية)، إجبار الدول العربية على القيام بالإصلاحات الاقتصادية، وإعادة ترتيب سوق العمل، وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية بشكل

(1) تيلور بيتر و فلنت كولن، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، عالم المعرفة، جزآن، الجزء الأول، العدد 282، يونيو 2002، ص 19-20. أنظر أيضاً بشكل خاص حول العولمة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: الجنحاني الحبيب، العولمة والفكر العربي المعاصر، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص 28-34، وص 38-52، وص

يتلاءم مع الوضع العالمي الجديد وتتأقلم فيه مع الاصلاحات والقضايا الاقتصادية الملحة والجديدة، وتكون بالتالي ذات نتائج وفعالية حقيقية وملموسة. كما تفتح العولمة الفرص أمام التحرر الانساني بفضل ما توفره من تفاعل بين المكونات الأساسية وتحرير لها. ومن بين نتائج العولمة (يُمثل في الوقت نفسه هدفاً لها) العمل بالنظام الديمقراطي في الحكم، واحترام حقوق الإنسان، ومبدأ التعددية. ويشير بعض الباحثين إلى أن العولمة الثقافية تهدف إلى نشر وتكريس فعل التجانس الثقافي، ونشر ثقافة الحرية، والقيم الليبرالية، وثقافة العلم والعقلانية والثقافة التقدمية. فالعولمة تهدف -حسب المدافعين عنها- إلى تحقيق تقدم وتطور البلدان والشعوب. فهي لا تهدف إلى القطيعة أو الفصل بين المصالح الوطنية والمصالح الدولية، وبين المحلي والخارجي، بل إلى تحقيق الاستقرار، وضمان حقوق الأفراد من خلال مجموعة من المؤسسات الدولية كهيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها. فعن طريق العولمة تصبح الأسواق والإنتاج في الدول على اختلاف أنظمتها معتمدة على بعضها البعض بفضل المرونة التجارية في السلع والخدمات وتدفق رؤوس الأموال⁽¹⁾. هذا في الوقت الذي تحاول فيه العولمة الثقافية إيجاد جسور تقارب بين ثقافات العالم المختلفة، بهدف إزالة الفوارق الثقافية بينها، ودمجها بهدف خلق ثقافة كونية واحدة تتميز بلامح وخصائص ومعايير مشتركة وموحدة ومتناسقة ترمي في النهاية إلى توحيد الأذواق وتقنين القيم الجمالية لخدمة غايات السوق الاستهلاكية. فالهدف النهائي للعولمة الثقافية هو خلق ثقافة عالمية

(1) العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية أبو ظبي الطبعة

الأولى 2002، ص 19

من خلال توحيد الآراء في القضايا الدولية، وبالتالي فرض نوع جديد من الأدواق وتغيير في العادات المحلية⁽¹⁾.

وتعني العولمة السياسية غياب دور الدولة بحيث لا تكون هي الفاعل الوحيد على مسرح السياسة العالمية، في الوقت الذي تتواجد فيه هيئات ومؤسسات متعددة الجنسيات، ومنظمات عالمية، وجماعات دولية، وتنظيمات فاعلة تسعى جميعاً إلى تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والاندماج الدولي. وترى بعض الدول في العولمة السياسية مجاًلاً ووسيلة للاندماج في العالم السياسي المعولم بهدف اكتساب عناصر جديدة تلغي لديها الإحساس بالضعف أو الشعور بأنها تفتقر إلى الكثير من عناصر القوة⁽²⁾. وتتيح عولمة المعلومات والإنترنت المجال واسعاً للاطلاع المستمر على آخر الإنجازات العلمية (الطبية والهندسية والاجتماعية). كما يستفاد من العولمة في مجال التسويق والإعلان عن المساع التجارية وميزاتها والترويج السياحي، وتطوير السياحة من خلال الترويج للكثير من المواقع والأماكن السياحية والتراثية والدينية، كما لا يمكن إغفال الآثار الإيجابية للعولمة على التعليم وتأهيل الموارد البشرية.

2- الآثار السلبية: أثرت التفاعلات الاقتصادية المتسارعة بشكل عميق على الوضع الداخلي لكثير من دول العالم الثالث ومنها الدول العربية. فقد اخترقت العولمة الحدود الوطنية والاقتصاديات والأسواق المحلية كافة. وفي ظل العولمة، تبقى فرص الدول العربية في القدرة على التنافس والتفاعل الإيجابي محدودة،

(1) القزاز، عبد الله القزاز حكمت، العولمة والتربية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، بغداد، الطبعة الأولى، 2001، ص 39

(2) حمودة توفيق، العولمة وعلاقتها بالتكامل والاندماج، بحث بإشراف كبابي، جامعة قسنطينة، الجزائر، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لمندقيات طلبة الجزائر

بسبب تفرد الدول المتقدمة بقدرات تنافسية كبيرة وخاصة. فالدول العربية تعتمد بشكل أساسي على تصدير النفط واستيراد الغذاء. فالنفط يمثل حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الصادرات العربية كلها. ويشكل النفط المحور الأساسي الذي تركز عليه هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على عدة مناطق من الوطن العربي ولاسيما منطقة الخليج العربي، حيث تشكل تهديداً مباشراً لسلطة الدولة، وبالتالي تترك أثراً سياسية داخلية تهدد سيادة الدولة، من خلال ممارسة الضغوط بهدف إلغاء نظامها الحمائي. وأبرزت العولمة مسألة ما إذا كان ارتفاع متوسط الدخل الفردي في دول الخليج العربي خاصة ناتجاً عن ارتفاع عائدات النفط، أم نتيجة لتنمية اقتصادية حقيقية أسهمت في إحداث تقدم حقيقي في القاعدة الصناعية ومستوى التنمية. يُشار إلى أنه على الرغم من الفرص التي تتيحها العولمة أمام التحرر الإنساني، إلا أنه ليس متاحاً لكافة الأفراد والجماعات، ذلك أنها مرتبطة بالتوجهات التي تتبناها الدول الكبرى التي تتحكم في السياسات العالمية الرئيسية، السياسية والاقتصادية والثقافية والمالية والتقنية والعلمية⁽¹⁾. يضاف إلى ذلك ما يمكن أن تحمله العولمة من زيادة في حدة الفقر، وتفشي الفساد، وانتشار الجريمة، وتجارة المخدرات والأسلحة، والمضاربات المالية وانهيار الاقتصاديات الناشئة، وتهميش الهوية والثقافة الوطنية.

على المستوى الاجتماعي، فالآثار الاجتماعية والثقافية هي أخطر ما يمكن أن تحمله رياح العولمة من حيث إهمال الأبعاد الاجتماعية والإنسانية، وإضعاف التماسك الاجتماعي على مستوى العائلة والمجتمع. فالعولمة تشجع التفاوت في الدخل والثروة، وتقلل من فرص الحصول على عمل، ما أدى إلى ظهور طبقة

(1) محمد غرب، «تحديات العولمة وآثارها على الوطن العربي»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،

فقيرة ومهمشة. كما تؤدي العولمة إلى تزايد معدلات البطالة في المنطقة العربية وظهور الاستخدام المتزايد للتطور التقني، أدى إلى التقليل من الاعتماد على اليد العاملة البشرية. وتؤدي العولمة كذلك إلى خلق عادات وتقاليدها وظهور أعراف اجتماعية جديدة تختلف عن تلك المألوفة والمعتادة أصلاً⁽¹⁾. ولا ننسى الإشارة إلى الآثار البيئية المتمثلة بالاستغلال الغربي للموارد الطبيعية. وتتمثل أهم هذه الكوارث في تآكل التربة، والتصحر الواسع والمتزايد، وتلوث المياه (مياه الأنهار والآبار) بالنفايات الصناعية، وتراجع المساحات الخضراء، والقطع الجائر للغابات وغيرها.

سادساً: العولمة والدول العربية

من دون شك، إن للعولمة تأثيراً كبيراً على سياسات الدول العربية سلباً أو إيجاباً. فيشير البعض من الباحثين والمهتمين إلى أن للعولمة دوراً إيجابياً كبيراً في تحقيق تنمية سريعة وفعالة بفضل ما توفره العولمة من اتصال بينهم وبين الغرب. وهم يشيرون إلى أن البلاد العربية كانت قد دخلت مرحلة التدهور الحضاري، وهي بالتالي بحاجة لوسيلة أو محفز يخرجهم من السلبية والضعف⁽²⁾. ولأن أغلب الدول العربية تعيش حالة من الفقر والحرمان، فقد اعتادت الاعتماد على القروض التي تقدمها الدول الغنية. وبسبب فشل عمليات التنمية، التي كانت هدف القروض المقدمة من الدول الغربية، فقد أجبرت هذه الدول على إعادة النظر، أو بشكل أدق تصفية المنح والقروض الميسرة المقدمة، حيث ساد لدى هذه الدول فكرة أن فساد حكومات العالم الثالث أدى إلى فقدان وضياع المليارات التي لم تنفع الفئات

(1) عبد الله القزاز، مرجع سابق، ص 35-36

(2) أمين جلال، العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى

الفقيرة. وهنا يتم طرح مسألة المساعدة العسكرية (الأسلحة بشكل خاص) والمساعدات التقنية⁽¹⁾. فالدول المتقدمة تحتكر التقدم التقني (الإنساني والعسكري)، وتمنعه -إلا بحده الأدنى- عن الدول العربية، أو تلك الدول التي تُكّن العداء لإسرائيل. فالتقنيات الحديثة التي تمتلكها إسرائيل - على سبيل المثال - تساعد على أن تقوم بالتجسس على البلدان العربية جهاراً نهاراً، في الوقت الذي لا تمتلك الدول العربية مثل هذه التقنيات أو بمعنى أدق يُمنع على العرب ما يمكنهم من القيام بمثل ذلك أو مقاومته⁽²⁾.

ويشير الخبراء إلى ضرورة المضي في انتهاج سياسة التحرير الاقتصادي من خلال اجراءات ما يسمى رفع الجدارة. ويطالب خبراء المؤسسات الرائدة في الاقتصاد العالمي (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي) بضرورة الاستمرار في عملية التكامل على المستوى العالمي. وعلى الرغم من أن المشاكل المتعاضمة قد أثبتت بطلان مزاعم خبراء المؤسسات المالية العالمية فيما يتعلق بالتحرير الاقتصادي على المستوى العالمي، فإنهم لا زالوا يصرون على أن إزالة الحدود أمام السوق تُفسح المجال أمام العالم الثالث للخروج من مأزق الفقر والتخلف. فالعولمة هي السبيل أمام هذه الدول للحاق اقتصادياً بركب الدول الصناعية. ومن خلال العولمة سيكون بإمكان ستة مليارات إنسان،

(1) العرب والعولمة، تحرير أسامة أمين الخولي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1998، ص 368

(2) الجزائري سعيد، المخابرات والعالم، دار الجميلية، بيروت، الطبعة الثالثة، الجزء الثالث، 1994، ص 493

يشكلون سكان الكرة الأرضية، الإسهام في تلك الانتصارات التي لم يتمتع بها سوى ستمائة مليون مواطن، وهم الذين يمثلون سكان الدول المتقدمة⁽¹⁾.

ويبرز هنا السؤال عن دور العولمة في تقليص السيادة الوطنية. فالمتعارف عليه أن السيادة هي أن تقوم الدولة بممارسة سيادتها وتحكمها وسيطرتها دون أي تدخل خارجي. إلا أن سيادة الدولة القومية تقلصت إلى درجة كبيرة بعد أن أدركت الدول والحكومات بأن معظم المسائل والقضايا يتم تحديدها اليوم في إطار عالمي. يضاف إلى ذلك، أن قيام الدول بالاستجابة لمتطلبات العولمة والعمل من أجل إيجاد حلول مشتركة للمشكلات العالمية ساهم كثيراً في تقليص سيادة الدول. فمقتضيات الانضمام للمنظمات والمؤسسات الدولية، والتوقيع على الاتفاقيات الدولية، تتطلب من الدول أن تضع قيوداً على خيارات السياسة الممكنة أمام الحكومات، بل وأكثر من ذلك، أن تجد هذه الدول نفسها مضطرة لتغيير أو تعديل سياساتها التي اعتمدتها لسنوات طويلة بما يتناسب مع مفاهيم العالم الجديدة. وانطلاقاً من هذا الواقع الجديد، بدأت بعض الأنظمة تتكيف وتتأقلم مع مظاهر ومتطلبات العولمة. والمثال الواضح هو قيام الحكومتين البريطانية والألمانية بالجمع بين مظاهر الرأسمالية (حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال) والليبرالية بشكل عام من جهة، وبين الاشتراكية (عدالة اجتماعية ورعاية للطبقات المتوسطة والفقيرة) من جهة ثانية أو ما أطلق عليه الطريق الثالث⁽²⁾.

(1) بيتر مارتين هانس و شومان هارالد، فح العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة وتقديم عدنان عباس علي، عالم المعرفة، العدد 295، 2005، ص 230

(2) حاتم محمد عبد القادر، العولمة مالها..وما عليها، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 2005،

وتبقى العولمة عبئاً ثقیلاً على الدول الفقيرة، ومصدر تهديد لها والدول الغنية وإن كان بدرجة أقل. فالدول المتقدمة ليست بمأمن من آثار العولمة السلبية، فتهدد العولمة لدول الشمال الغني تنأى من خلال رفض القوى اليسارية واليمينية للعولمة التي أدت إلى تفاقم البطالة وازدياد غنى الأغنياء وفقير الفقراء، وتدني أجور العمل، وتقلص المشاريع الاستثمارية بشكل واضح. ولا يختلف الموقف الشعبي عن ذلك، فالصور التي تبثها محطات التلفزة العالمية قبل كل اجتماع سياسي أو اقتصادي دولي يُمثل شاهداً على عمق العداء والمعارضة الذي تكنه فئات عريضة من دول الشمال للعولمة ومروجيها ومهندسيها. فالشوارع تتحول، مع انعقاد كل مؤتمر يخص العولمة أو له علاقة بها، إلى أماكن للاحتجاجات والمظاهرات وحتى ميادين للقتال مع رجال الأمن الذي يعيشون حالة تأهب قصوى. من هنا، فقد أصبح إيجاد مكان آمن بالنسبة إلى منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعقد مؤتمراتهم أمراً في غاية الصعوبة⁽¹⁾.

ويرى بعض الباحثين أن العولمة قد حوت في داخلها بذور دمارها، لأن «تحرير أسواق المال والسلع والعمل أفرز آثاراً سلبية على المجموعات القوية في الاقتصاديات الكبرى آنذاك وبالتالي فقد اعتبرت العولمة أمراً ضاراً بصفة عامة. وتكمن عناصر الأزمة [...] في الاضطرابات والتوترات السياسية وفي الأنظمة المالية الضعيفة وعدم استقرار الأسعار والماليات العامة الهزيلة وفقدان المصادقية والتقلبات العظيمة التي طرأت على تدفقات رؤوس الأموال الدولية⁽²⁾».

إن العولمة لا تهدف إلى خدمة مصالح الشعوب وتطلعاتها، بل هي مشروع هدفه فرض هيمنة القطب الواحد على مقدرات هذه الشعوب، وبالتالي على هذه

(1) بيتر مارتين هانس وهارلد شومان، فتح العولمة، ص 30

(2) المرجع نفسه، ص 31

الشعوب أن تعلن خضوعها لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل السلطة المركزية والمهيمنة في عصر العولمة، وهذا ما سيفرغ مشروع العولمة من ميزاته الإيجابية. فالعولمة العادلة ذات المضامين الإنسانية لا تتسجم مع الهيمنة والاستعمار، ولا مع الإستراتيجيات الرفضية لإمكانية التعايش السلمي بين الحضارات إذ إن هذه الأخيرة في صراع دائم سيؤدي في نهاية المطاف لانتصار حضارة واحدة هي الحضارة الأمريكية. وترمي العولمة إلى العودة بالعالم إلى عصر الهيمنة الاستعمارية، وسلب خيرات الشعوب من خلال وسائل عديدة أبرزها السيطرة على الموارد البترولية في العالم المنتج له، والتحكم ببراءات الاختراع والملكية الفكرية، والسيطرة على وسائل الاتصالات الدولية، والسيطرة على إنتاج المواد الغذائية في العالم من خلال احتكار إنتاج البذور الزراعية المعدلة جينياً⁽¹⁾.

ويبقى السؤال مشروعاً عن حقيقة وماهية العولمة وعما تطمح له الشعوب الفقيرة من اندماجها في مشروع العولمة، وعما تسعى، في المقابل، الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقه من خلال العولمة. فهل أصبحت العولمة قدراً محتوماً على البلدان المتخلفة، ومنها الدول العربية؟ ومما يزيد من تأثيرات العولمة ويفاقمها على البلاد العربية هو الواقع الذي تعيشه هذه الدول، فأقل ما يوصف به أنه وضع جامد تابع ومرتهن للبلدان المتقدمة رائدة العولمة وتسعى هذه البلدان دائماً وبوسائل مختلفة، للسيطرة والهيمنة على مقدرات البلاد العربية وخيراتها الاقتصادية.

ويشير الكثير من المهتمين إلى أن العولمة ما هي إلا شكل جديد للاستعمار ووسيلة جديدة من وسائله، لا للنهب والسيطرة على مقدرات بلد فحسب، بل للسيطرة والهيمنة على العالم والتحكم به من خلال مجموعة من الوسائل والأساليب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية. ومما لا شك فيه أيضاً، أن

(1) المرجع نفسه، ص 33-34

للعولمة أشكالاً مختلفة، وهي بالتالي لها تأثيرات سلبية إيجابية متعددة. ويذهب البعض إلى القول أن إيجابيات العولمة لا تصب إلا في صالح الدول المتقدمة، بينما تُصيب آثارها السلبية الدول المتخلفة التي لا تمتلك الإمكانيات اللازمة لمواجهتها والتلائم معها.

وفي الوقت الذي تستمر فيه الدول الغربية في اتباع سياسة الهيمنة التكنولوجية والتقنية (المعلومات والكمبيوتر والاتصالات) كوسيلة ضغط على الدول المتخلفة، تعاني هذه الأخيرة من غياب السياسات وتعبئة الإمكانيات والوسائل التي تُمكنها من اللحاق بالثورة التكنولوجية والتقنية الهائلة التي شهدها العالم. ولعل التناقض الذي تعيشه الدول النامية أسهم إلى حد كبير في تفاقم هذه الفجوة: فهي من جانب تمتلك كل الإمكانيات والقدرات (المادية والبشرية) التي تمكنها من أن تكون من بين الدول المتقدمة والمنفعة من تلك التطورات، وهي في الجانب الآخر تعيش حالة من الجهل والتخلف ما يمنعها من أن تفعل ذلك.

في النهاية، وبغض النظر عن أهمية العولمة، وتاريخها قديمة كانت أم حديثة، وعن تأثيراتها على العالم سلبية كانت أم إيجابية، وعن فوائدها إن كانت مُحترقة فقط من الدول التي أوجدتها أم من الدول المتخلفة، فهي في النهاية مفهوم جديد أدى إلى صياغة عالم جديد أوجد مجموعة من القيم والمفاهيم والتعاملات بين الدول ويجب على جميع الدول أن تتعامل معه كرهاً أو طوعاً.

الفصل الخامس

العلاقات العربية - العربية

والعربية - الإقليمية



الفصل الخامس

العلاقات العربية-العربية والعربية-الإقليمية

أهم ما تتميز به العلاقات العربية-العربية يتمثل في عدم الثبات والتباين والتوتر والانقسام الذي يصل في كثير من الأحيان إلى حد القطيعة والجفاء، بل واتخاذ مواقف عدائية. وقد انعكست طبيعة العلاقات العربية-العربية على العلاقات بين الدول العربية من جهة والدول المجاورة الإقليمية، فإيران وتركيا اللتان تمارسان دور أكثر فاعلية في الفترة الأخيرة، فلا نرى موقفاً عربياً واحداً تجاه أي من هاتين الدولتين، وعلى الرغم من وجود الجامعة العربية التي من المفروض أن تلعب دوراً إيجابياً كبيراً سواء على مستوى العلاقات العربية البينية أو العلاقات العربية الإقليمية. وسيكون هدف بحثنا الآتي محاولة تلمس طبيعة العلاقات العربية-العربية والعربية - الإقليمية حيث سيكون التركيز بشكل أساسي على العلاقات العربية - الإيرانية والعربية-التركية لما لهذه العلاقات من تأثير ودور كبير في رسم وتحديد ملامح ومستقبل المنطقة بشكل عام.

أولاً: العلاقات العربية-العربية

شهدت العلاقات العربية-العربية، كغيرها من العلاقات القائمة بين الدول فترات من الهدوء والتعاون والتسويق، وفترات أخرى من التنافس والتوتر والصراع، وهي بذلك تكون وفيية لما أفرزته الخبرة السياسية وطبيعة العلاقات الدولية من أنه لا توجد صداقات دائمة ولا عداوات دائمة وإنما مصالح دائمة. فالخلافات والنزاعات العربية-العربية تتنوع في طبيعتها ومنشأها وأسبابها. فمنشأ بعض هذه العلاقات عرقي كحال السودان، وبعضها الآخر قومي كحال الأكراد مثلاً، ومنشأ

بعضها الآخر ديني أو عشائري وغيرها. ولا تُستثنى الخلافات الداخلية في البلاد العربية نفسها فيما بينها وبين مكوناتها الاجتماعية والسياسية والنخبوية، وهي خلافات تكاد تكون مستديمة تصل إلى حد الاستعصاء لعدم وجود مؤسسات قانونية وديمقراطية قادرة على تأطير هذه الخلافات ومعالجتها تحت مظلة المصلحة الوطنية العليا وخدمة المواطن.

تاريخياً، يمكن أن نُعيد بداية التفاعل الحقيقي بين البلدان العربية إلى ما بعد العام 1945، العام الذي تأسست فيه الجامعة العربية. إلا أن هذا لا ينفي وجود علاقات قبل هذا التاريخ، ولكن لم تتوفر لهذه العلاقات البيئة المؤسساتية اللازمة أو الإطار القانوني المنظم لها، فأغلب الدول العربية لم تكن قد حصلت على استقلالها بعد، باستثناء الدول السبع المؤسسة للجامعة العربية. وحتى هذه الدول التي ذهبت نحو تأسيس هذا الإطار القانوني، كانت ترمي كل دولة منها لتحقيق مصالح متباينة وأهداف مختلفة. وقد شهدت البلدان العربية، سواء المؤسسة للجامعة العربية أو تلك الدول الأعضاء فيها، تغيرات على المستوى الداخلي أو على مستوى العلاقات العربية-العربية. فتغيرت النظم السياسية، والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (حال سوريا ومصر والعراق واليمن)، بينما عاشت دول أخرى حروباً أهلية (لبنان والسودان والصومال)، وعانى بعضها الآخر أحداث عنف كما هو حال الجزائر. كما شهدت المنطقة العربية الصراع العربي-الإسرائيلي ونشوب عدة حروب، بعد أن تمّ غرس الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي بالقوة، ووجود بعض الدول العربية التي لا زالت تفاوض وتصارع للحصول على استقلالها كالجزائر ودول الخليج العربي. وقد ظهرت في هذه الفترة الأحلاف (فترة الخمسينيات) وبرزت أهمية النفط العربي العالمية وبالتالي أهمية البلاد العربية الإستراتيجية. وفي فترة لاحقة ظهرت النزاعات والصراعات العربية (النزاع المغربي-الجزائري)، والغزو العراقي للكويت، يضاف إلى ذلك النزاعات الحدودية

العربية⁽¹⁾ التي لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا تُلقي بضلالها على العلاقات بين الدول العربية.

على أن الربع الأخير من القرن العشرين شهد مجموعة من التطورات والتغيرات باللغة الأهمية، انعكست بشكل كبير على نمط وطبيعة العلاقات العربية-العربية، فأثرت بشكل جلي في زيادة حدة الخلافات العربية-العربية، ما أدى إلى تدهور واضح فيها، وسقوط بعض القيم التي أسست للعلاقات العربية-العربية منذ قيام جامعة الدول العربية. وقد لعبت هذه التطورات، مع تبدل ميزان القوى الإقليمي، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط العالمية، تحدياً جديداً أمام العلاقات العربية-العربية، وتحولاً نوعياً فيما يتعلق بالأسس التي قامت عليها هذه العلاقات وتهديداً متزايداً للمصالح العربية وتفاقم حدة الانقسام العربي. وتمثلت هذه التطورات بتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (1979) التي مثلت أول خروج على الإجماع العربي المناهض لإسرائيل وما تبعها من تأثيرات سلبية على موقع ودور مصر العربي⁽²⁾، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، والغزو الإسرائيلي للبنان، واحتلال القوات الإسرائيلية لبيروت 1982، وانطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى

(1) مجموعة من الباحثين، النظام الإقليمي العربي: الوضع الراهن والتحديات المستقبلية، أعمال المؤتمر الإستراتيجي العربي الأول الذي عقد بعمان في الأردن بالتعاون بين مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ومركز الدراسات الإستراتيجية بالجامعة الأردنية في الفترة من 15 إلى 17 سبتمبر 1987، القاهرة، 1989، ص 19: ص 120

(2) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، القاهرة، دار المستقبل العربي، الطبعة الرابعة 1983، ص 119: ص 134

(1987)⁽¹⁾ وما تلاها من آثار وانعكاسات على الموقف العربي من القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.

وتعود الأسباب وراء هذه الخلافات والتباينات بين الدول العربية وصعوبة إيجاد حلول دائمة ومصالحة حقيقية بينها إلى أسباب ومتغيرات داخلية تتعلق بالدول العربية التي تمثل أطرافاً لهذه العلاقات: تاريخية وفكرية وثقافية واجتماعية متجذرة وسياسية وحضارية. والعوامل الأخرى التي تلعب دوراً في تلك الخلافات تعود إلى عوامل إقليمية وأخرى دولية ازدادت أهمية وتأثيراً في السنوات العشرين الأخيرة.

1- العوامل الإقليمية المؤثرة في العلاقات العربية-العربية

لم تكن هذه المتغيرات بمعزل عما يجري في المحيط الإقليمي للبلاد العربية، فهي تؤثر فيه وتتأثر به سلباً أو إيجاباً. فقد شهدت القوى الإقليمية الرئيسية، في الفترة التي شهدت فيها العلاقات العربية- العربية تراجعاً واضحاً، تغيرات دراماتيكية مهمة. فإسرائيل- الكيان الغريب في الأرض العربية - استطاعت أن توثق ارتباطها بالولايات المتحدة الأمريكية، القوة الأكبر في العالم المعاصر، فارتبطتا باتفاقية للتعاون الإستراتيجي. فالولايات المتحدة الأمريكية التي تعهدت بضمان أمن إسرائيل وتفوقها الإستراتيجي على الدول العربية، دأبت على تزويد إسرائيل بأحدث الأسلحة وتقنياتها. وعلى الجانب الآخر، شهدت إيران تغيرات مهمة أعقبت سقوط نظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1979، والتي بدأت في التغلغل

(1) سُميت كذلك إنتفاضة الحجارة. توقفت بشكل نهائي بعد توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993. تبعتها الإنتفاضة الثانية (إنتفاضة الأقصى) عام 2000 التي دامت ثلاث سنوات.

الأيدولوجي ونشر المبادئ الثورية التي قامت عليها ثورتها، قبل أن تحاول السعي الحديث لتُظهر نفسها بمظهر الدولة الرئيسية القائدة للمنطقة ولاسيما المجاورة لها المتمثلة بدول منطقة الخليج العربي⁽¹⁾.

فيما يتعلق بالطرف الثالث، الجار التركي، فلم يكن تفاعله مع المحيط العربي قوياً، على الرغم من التاريخ الطويل من العلاقات والتواصل. فحتى الفترة التي سبقت سبعينيات القرن الماضي، كانت علاقة الدولة التركية مع الدول العربية علاقة ثانوية لا تعتمد على رابط سياسي أو اقتصادي راسخ. إلا أن الأمر تغير ولاسيما بعد الحظر النفطي العربي عام 1973. فتركيا وجدت نفسها مُجبرة على أن تُعيد النظر في علاقاتها العربية. فالأعباء الاقتصادية التي تكبدتها تركيا ازدادت بعد أن ارتفعت فاتورة النفط التي دفعتها. وجاءت الحرب العراقية-الإيرانية لتحقيق لتركيا المزيد من المكاسب الاقتصادية من خلال فتح أسواق الدولتين المتحاربتين أمام البضائع التركية، لتتشط بعدها شركات المقاولات التركية في البلاد العربية. وتزداد أهمية المنطقة العربية بالنسبة لتركيا التي دخلت في مرحلة جديدة من العلاقات مع جوارها العربي، مرحلة مختلفة كلياً عن مرحلة ما قبل سبعينيات القرن الماضي⁽²⁾.

(1) جمال ذكريا قاسم ويونان لبيب رزق، *العلاقات العربية - الإيرانية*، القاهرة، مركز البحوث والدراسات العربية، 1993، ص 179، 206

(2) خواجه محمد، «الملتك العربي - الإيراني - التركي واقع وآفاق» *شؤون الأوسط*، العدد 119، عام 2005، ص 156-175

2- العوامل الدولية المؤثرة في العلاقات العربية-العربية

تعود العلاقات العربية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية حيث بقيت علاقات محدودة بعكس العلاقات مع القوى الغربية الأخرى كبريطانيا وفرنسا التي استعمرت أغلب البلاد العربية بعد الخروج العثماني منها. وقد شهدت العلاقات العربية-الأمريكية مداً وجزراً تغيرت مع كل صراع أو حدث له علاقة بالأقطار العربية. فعلى الرغم من العلاقات الاقتصادية القوية بينهما، حيث تُشكل البلاد العربية ثالث أكبر مصدر للولايات المتحدة الأمريكية، وهي تمثل أكبر مستورد من الوطن العربي، بقيت هذه العلاقات عاجزة على أن ترقى بالعلاقات السياسية إلى المستوى نفسه. ففي الوقت الذي تلعب فيه العوامل الدولية والتأثيرات الخارجية دوراً يكاد يكون حاسماً في طبيعة وكيونة العلاقات العربية-العربية، نجد غياب التنسيق العربي والمواقف العربية الموحدة تجاه القضايا العربية ذات المصالح المشتركة العليا. فالمشكلة الأساسية التي تعاني منها هذه العلاقات هو التبعية الكاملة لكثير من الدول العربية للولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما الاقتصادية منها. فالقرارات السياسية أصبحت كملاحق لتلك الصادرة عن الحكومات الأمريكية المتعاقبة، والأسواق العربية ما هي إلا مستهلك للبضائع الأمريكية، حيث النفط، مصدر الطاقة الأساسي الذي يخرج من باطن أرضهم فلم تعد لهم سلطة عليه تسمح لهم في إدارته بشكل يضمن لهم مصالح بلادهم أو يُساعد في الترويج لمشاريعهم العربية السياسية والاقتصادية. فالهدف الأساسي للغرب الأوروبي هو ضمان أمن إسرائيل بالدرجة الأولى، وضمن إمدادات النفط إلى بلادهم بالدرجة الثانية.

شكل اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل ودعمها لها في الأمم المتحدة بدايات التدهور في العلاقات العربية-الأمريكية. وشكلت الحرب العراقية

الإيرانية الخطوة الثانية في مسيرة العلاقات العربية-الأمريكية حيث عملت الأخيرة على تقديم الدعم للعراق من خلال رفع القيود عن التكنولوجيا ذات الاستعمال المزدوج وتوفير المعدات والمعلومات الاستخبارية في المعركة. وشكلت حرب الخليج الثانية، حين قرر العراق غزو الكويت، منعطفاً مهماً في العلاقات العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي شكلت تحالفاً مع عدد كبير من البلاد العربية ضد العراق انتهى بتحرير الكويت، وإقامة العديد من القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي. وقد ألفت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 بظلالها على العلاقات بين الجانبين، ليس فقط على المستوى السياسي والعلاقة بين الحكومات، بل وعلى المستوى الشعبي من خلال بروز ظاهرة العداء الشعبي المتبادل، وتتمثل في كره العرب للأمريكيين وكره الأمريكيين للعرب. فالأمريكيون كانوا ينظرون إلى البلاد العربية على أنها مصدر الإرهاب وأن العرب إرهابيون، بينما كان العرب يتهمون الأمريكيين بأنهم ينتهجون سياسة غير عادلة تجاههم وتجاه قضاياهم.

ثانياً: العلاقات العربية-الإقليمية

1 - العلاقات العربية-الإيرانية

ارتبطت المصالح الإيرانية منذ عام 1953، عام عودة الشاه إلى الحكم بعد الانقلاب على الرئيس المنتخب محمد مصدق، ارتباطاً وثيقاً بالمصالح والإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية. كما تمتعت إيران في تلك الفترة بعلاقات وثيقة ومميزة مع إسرائيل معلنة بذلك العداء للعرب ولقضاياهم. إلا أن قيام الثورة الإسلامية عام 1979، أنهى تلك المرحلة وأسس لمرحلة أخرى تختلف كلياً، فأعلن النظام الجديد سياسة مضادة كلياً للسياسة التي كانت متبعة في عهد الشاه

من حيث القطيعة مع الولايات المتحدة الأمريكية (الحليف الإستراتيجي السابق) والعداء لإسرائيل (الصديق القديم)، وتبني القضايا والمواقف العربية⁽¹⁾.

تميزت العلاقات العربية مع إيران بعدم الثبات والتغير تبعاً للظروف الإقليمية والدولية، والقضايا التي تتمحور حولها تلك العلاقات. مع ذلك لا يمكن أن نطلق وصفاً واحداً ومحدداً للعلاقة الإيرانية مع البلاد العربية مجتمعة، بل تختلف من دولة إلى أخرى. فعلاقات إيران مع بعض الدول العربية تصل إلى درجة التحالف وإنشاء علاقات إستراتيجية، في الوقت الذي تصل فيه علاقاتها مع دول أخرى حد القطيعة. ويمكن القول إن تطور علاقات إيران مع البلاد العربية متأثر بشكل أساسي بالأحداث الإقليمية والتطورات التي عاشتها إيران من جهة والبلاد العربية من جهة أخرى. فقد تميزت العلاقات العربية-الإيرانية بالتغيرات العميقة التي تراوحت بين الدعم وصولاً إلى التحالف، وبين التوتر والقطيعة الدبلوماسية وصولاً للصدام المسلح والحرب.

المرحلة الأولى: اتسمت العلاقات بين إيران والدول العربية في هذه المرحلة، والتي امتدت من قيام الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 إلى الغزو العراقي للكويت 1990، بالتذبذب والتوتر. وقد كانت الحرب العراقية-الإيرانية (1980-1988) من الأحداث بالغة الأهمية التي شهدتها هذه المرحلة. فالعلاقات بين إيران ومصر والسعودية والكويت مقطوعة، ومع الدول الخليجية الأخرى عادية لم تصل بعد حد التطبيع. وتوترت العلاقات مع دول أخرى مثل ليبيا. وانقطعت علاقات إيران مع مصر على إثر قيام مصر بتوقيع معاهدة السلام عام 1979 (كامب ديفيد) مع

(1) خواجه محمد، «المنكث العربي-الإيراني-التركي واقع وأفاق»، شؤون الشرق الأوسط،

العدد 119، 2005، ص 156-175

إسرائيل، واستضافة مصر للشاه بعد هروبه قبل قيام الثورة الإسلامية⁽¹⁾. أما الاستثناء الوحيد كمثال للعلاقات الوثيقة مع إيران كانت سوريا التي ارتبطت بإيران بعلاقات وطيدة وصلت إلى درجة التحالف. ولكل من إيران وسوريا مصالحها التي ستجنحها من هذا التحالف. فإيران كانت تنظر إلى علاقاتها مع سوريا على أنها المخرج الأساسي لها من العزلة الدولية والإقليمية التي عانت منها بعد الثورة الإسلامية من جهة، والسبيل الذي يساعدها في الحد من المساعي العراقية لإقامة جبهة عربية ضد إيران من جهة أخرى، مستغلة العداء بين العراق وسوريا الذي أسهم في الوقت نفسه في تحسين العلاقات بين كل من إيران وسوريا. أما سوريا فقد أرادت من وراء تحالفها مع إيران تحقيق عدد من الأهداف السياسية والاقتصادية: فالغاية السياسية هي أنها وجدت إيران حليفاً استراتيجياً داعماً لها في مواجهة العراق⁽²⁾، بينما الهدف الاقتصادي فكان الحصول على النفط الإيراني بأسعار رخيصة. أما على المستوى الاستراتيجي، فلسوريا أهمية إستراتيجية في تحديد مصير منطقة الشرق الأوسط من جهة، وفي الوقت نفسه دولة مواجهة مع الكيان الصهيوني ولاعب أساسي في النزاع العربي - الإسرائيلي من جهة ثانية، لذلك كان أحد أهداف هذا التحالف هو تدعيم سوريا وتقويتها لتتمكن من مواجهة إسرائيل⁽³⁾.

وقد تمثل التباين في العلاقات العربية- الإيرانية في قضايا أساسية تمثلت في الحرب العراقية-الإيرانية وقضية ما سُمي تصدير الثورة الإيرانية الذي أدخل

(1) TROUDI Mohamed, «des relations irano-arabes», *Géostratégique*, N°10, Décembre 2005, pp. 217-225

(2) رسول فاضل، العراق-إيران..أسباب النزاع، المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1992، ص

(3) فولر غراهام، *جيوبوليتيك إيران*، ترجمة عبد الرحيم كواهي، طهران، 1993، ص 139-152

إيران في مواجهة مع البلاد العربية المحافظة ولاسيما السعودية. فعملت إيران على نشر الفكر الأيديولوجي لثورتها ولاسيما إلى البلاد التي تتميز بوجود عدد كبير من السكان الشيعة كالكويت والعراق والسعودية. فقد أشارت الوثائق الدبلوماسية والبيانات الرسمية التي صدرت لدى قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إلى أن نشر مبادئ الثورة الإسلامية يمثل أحد أهم الأسس التي تركز عليها السياسة الخارجية لإيران⁽¹⁾. إضافة إلى ذلك، فقد مثلت حرب الخليج الأولى مرحلة مهمة في العلاقات العربية-الإيرانية. فدول الخليج وقفت في بداية الحرب موقف المراقب دون أن تقدم الدعم لطرف دون الآخر. لكن التراجع العسكري للعراق، وشعور الدول الخليجية بالخطر الإيراني دفعها نحو تغيير مواقفها والبدء بتقديم الدعم العسكري للعراق⁽²⁾. يضاف إلى هذه العوامل أسباب أخرى تتعلق بقضايا دعم إيران للحركات الإسلامية في البلاد العربية، وقضية العلاقات الإيرانية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

المرحلة الثانية: شهدت المرحلة الثانية، على العكس من المرحلة الأولى، نوعاً من الانفراج في العلاقات الإيرانية مع بعض البلدان العربية، واستمر التأزم مع بعضها الآخر، بل وتأزمت مع دول أخرى كانت تتميز العلاقات بينهما بالقوة. فالقطيعة الإيرانية-المصرية استمرت، وانضمت لهذه القطيعة الجزائر احتجاجاً من الأخيرة على التدخل الإيراني في انتخابات 1992م. وتوترت العلاقات مع الإمارات

(1) رسول، مرجع سابق، ص 45-46، 60

(2) حول الموقف العربي من الحرب العراقية-الإيرانية، أنظر: هويدي فهمي، العرب وإيران وهم الصراع وهم الفراق. القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1991، ص 92-93

العربية المتحدة في أعقاب إعلان سيطرة إيران على جزر أبو موسى الإماراتية عام 1992م⁽¹⁾، متجاهلة بذلك الاتفاق الموقع بينهما لتقاسم النفوذ.

على الرغم من ظهور بعض المبادلات التجارية بين إيران وبعض الدول العربية،⁽²⁾ إلا أن العلاقات بقيت متوترة. ويبقى المثال السوري هو الاستثناء، حيث تميزت العلاقات السورية-الإيرانية بالقوة والاستمرارية. فالقيادة الإيرانية أدركت، في أعقاب حرب الخليج الثانية، أن العزلة التامة التي تعاني منها بلادها على الساحة الدولية كانت ذات تأثير كبير على العوامل المكونة لإستراتيجية الدفاع عن المصالح الوطنية الإيرانية. لذلك فقد شكت عملية الاندماج في الساحة العالمية والانفتاح على العالم البوصلة التي توجه السياسة الخارجية الإيرانية في عقد التسعينيات. وقد دُشنت سياسة التقارب والانفتاح هذه مع الجيران العرب في عهد الرئيس الإيراني رفسنجاني واستمرت في عهد الرئيس خاتمي، الذي اتبع نهجاً إصلاحياً⁽³⁾. وقد أسهم نهج الحوار السياسي الذي انتهجه قادة كل من المملكة العربية السعودية وإيران في استعادة هذه الأخيرة علاقات دبلوماسية طبيعية بعد أكثر من ثلاثين عاماً من التوتر وعدم الثقة المتبادلة. فكانت بداية الانفتاح الحقيقي الذي انتهجه الرئيس الإيراني خاتمي تجاه العربية السعودية، التي أصبحت المنافس الحقيقي لإيران في المنطقة بعد إبعاد العراق إثر الهزيمة التي تلقاها عام

(1) كانت إيران قد احتلت الجزر الإماراتية الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وجزيرة أبو موسى في عام 1971.

(2) حول تحركات إيران ومحاولاتها تحسين علاقاتها مع بعض الأنظمة العربية، خاصة في العام 1992، أنظر السبكي أمال، تاريخ إيران السياسي بين ثورتيين (1979-1906)، عالم المعرفة، عدد 250، تشرين أول 1999، ص 261-262.

(3) TROUDI Mohamed, «des relations irano-arabes», *Géostratégique*, N°10, Décembre 2005, pp. 217-225

1991، في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1997، والزيارة التي تمت في عام 1999⁽¹⁾.

وكما هو الحال في المرحلة الأولى التي تحكمت بها جملة من الأمور والأحداث، فإن العلاقات في المرحلة الثانية خضعت لعدد من القضايا المهمة كان المسرح الأساسي لها هو الخليج العربي، وأغلب الفاعلين فيها ينتمون إليه. فالمؤثر الأول في العلاقات العربية-الإيرانية هو النزاع على الجزر الإماراتية التي كانت تتبع أمنياً لإيران واقتصادياً للإمارات. لكن إيران أعلنت بسط سيطرتها عليها ورفضت أي مفاوضات فيما يتعلق بالسيادة الإيرانية عليها. وتبقى مسألة الجزر من أكثر القضايا حساسية في العلاقات العربية-الإيرانية لما تشكله من عامل عدم استقرار في منطقة الخليج العربي وتهديد لأمنه مما يعكر صفاء العلاقات بين إيران والدول العربية عموماً والخليجية خصوصاً⁽²⁾. أما العامل الذي أسهم في تحسين العلاقات الإيرانية-العربية هو موقف إيران المعارض للنظام العراقي أثناء حرب الخليج الثانية وعدم مساندته له، وهو ما أرسل إشارات إيجابية للبلاد العربية التي كانت قد تخوفت من إمكانية وقوف إيران إلى جانب العراق. كما لعب الموقف الإيراني من قضية أمن الخليج، وإعلانها معارضتها للوجود الأجنبي على أراضيها، وأن أمن الخليج تحميه دوله، دوراً مهماً في العلاقات العربية-الإيرانية.

المرحلة الثالثة: حملت تقريباً هذه المرحلة من العلاقات العربية-الإيرانية (منذ الغزو الأمريكي للعراق حتى الوقت الحاضر) الصفات نفسها التي تميزت بها

⁽¹⁾ *Idem*, pp. 217-225

⁽²⁾ العبدروس محمد حسن، *الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية-الإيرانية، دراسة وثائقية*. رضا خان والجزر العربية 1921-1941، الجزء الثاني، دار العبدروس للكتاب الحديث، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 217

المرحلة التي أعقبت الثورة الإسلامية في إيران من حيث عودة التوتر في علاقاتها مع بعض الدول واستمرارها على وتيرتها الإيجابية مع دول أخرى. فالتوتر مع مصر بقي كما هو، وعاد التوتر إلى العلاقات مع كل من السعودية والكويت والأردن، واستمر التحالف السوري الإيراني على وضعه قوياً. واتسمت العلاقات العربية-الإيرانية في هذه الفترة بميزات تمثلت بازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة مستغلة فراغ النفوذ والقوة الذي سببه انهيار العراق وخروجه من منظومة العمل والأمن العربي المشترك، ووقوف إيران إلى جانب حزب الله في حرب 2006. وقد أثار ذلك مخاوف أوروبية الكثير من الدول العربية التي كانت تخشى التمدد الشيعي واتساع النفوذ الإيراني ولاسيما من قبل دول الخليج العربي على رأسها السعودية، وكذلك دول عربية أخرى كمصر والأردن.

وتتمثل الفضاءات الأساسية للنفوذ الإيراني في دول عربية معينة لعل أبرزها العراق المجاور، ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي له، ولبنان الذي حظي بأهمية خاصة في السياسة الإيرانية. ومما أعطى لبنان هذه الأهمية، إضافة إلى التركيبة الطائفية التي يتميز بها، وجود منظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى النفوذ الكبير الذي تتمتع به سوريا في لبنان وهي الحليف الأساسي والإستراتيجي لإيران⁽¹⁾. وقد اعتمدت إيران في تمكين نفوذها وزيادته في الجمهورية اللبنانية على التركيبة السكانية ودور حزب الله وعلى بعض المظاهر السياسية والاقتصادية والثقافية.

يمكن القول في النهاية. إن طبيعة ونمط العلاقات العربية-الإيرانية مختلف حسب كل دولة عربية ونظرتها السياسية من جهة، وحسب موقعها الجغرافي (القرب والبعد من إيران) من جهة ثانية. لذلك نجد علاقات وثيقة وتحالفاً قوياً مع دول، وتوتراً مع دول أخرى، بينما كانت القطيعة الصفة المميزة لهذه العلاقات مع

(1) رسول مرجع سابق، ص 63

دول أخرى. فدول الخليج العربي القريبة جغرافياً وأيديولوجياً ودينياً تُعدّ الخطر الإيراني مصدر تهديد لأمن الخليج، بينما تراه دول المغرب العربي البعيدة جغرافياً وأيديولوجياً غير ذلك، في الوقت الذي تتظر فيه دول المواجهة مع إسرائيل إلى التحالف مع إيران على أنه مصدراً للقوة ودعماً لها في مواجهة الخطر الإسرائيلي.

يضاف إلى كل ذلك، أن العلاقات العربية-الإيرانية، شأنها في ذلك شأن العلاقات بين الدول، متأثرة باعتبارات مذهبية وأيديولوجية، وخاضعة للمتغيرات والظروف الإقليمية والدولية، وعلاقات كل منهما بالدول الفاعلة الإقليمية (إسرائيل وتركيا) والدولية (روسيا، الاتحاد السوفييتي سابقاً، والولايات المتحدة الأمريكية) في المنطقة. كما يجب، عند الحديث عن العلاقات بين الدول العربية وإيران، الفصل بين ما هو سياسي وأيديولوجي وما هو اقتصادي. ففي الوقت الذي كانت تتوتر به العلاقات على المستوى السياسي، كانت العلاقات الاقتصادية تسير عكس ذلك. وتبقى العلاقات العربية-الإيرانية شائكة ومعقدة، تتشابك فيها العوامل التاريخية بالأيديولوجية والعوامل الدينية والمصالح المتباينة⁽¹⁾.

لقد أسهمت عدة عوامل في منع حدوث تطور إيجابي واستمرار حالة التوتر في علاقات إيران مع أغلب البلاد العربية. يأتي على رأس هذه العوامل العقيدة الدينية لإيران، والعوامل العرقية والثقافية، وخوف البلاد العربية من نشاط الأقليات الشيعية في أراضيها، والشعارات التي أطلقتها إيران مع قيام ثورتها الإسلامية فيما يتعلق بتصدير الثورة إلى البلاد العربية، والحرب العراقية - الإيرانية وتزايد النفوذ الأمريكي في بعض البلاد العربية مثل مصر والمملكة العربية السعودية وعمان، إضافة إلى الخلاف في ميدان المصالح السياسية.

(1) هويدي فهمي، العرب وإيران وهم الصراع وهم الوفاق، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى،

2- العلاقات العربية-التركية

تمتد العلاقات العربية التركية إلى عصر الخلفاء الراشدين (عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه)، حيث حدث أول اتصال بينهم بعد أن تمّ للعرب فتح إيران إثر معركة نهاوند 642 م. وتوثقت هذه العلاقات في العصر العباسي إلى أن خضعت أغلب البلاد العربية للسيطرة العثمانية لما يقارب الأربعمئة عام قبل أن تتقاسمها الاستعماريات الغربية التي عملت على زرع الكراهية والفتنة بين الشعبين التركي والعربي. فنظرة كل طرف إلى الآخر كان يشوبها القلق والشك والريبة المرتكزة على قاعدة تاريخية. فالعرب كانوا يرون أن الأتراك، بسياساتهم ومواقفهم الاستعمارية التي اتخذت الدين ستاراً، كانوا السبب في الاستعمار الغربي الذي جثم على الأرض العربية لعقود تلت الحرب العالمية الأولى، بينما يرى الأتراك أن العرب هم الذين مهدوا، بتأمرهم مع الغرب الأوربي، لا لتفكيك الإمبراطورية العثمانية فحسب، بل ولوقوعهم أنفسهم تحت الهيمنة والاستعمار الغربي.

وبعد القضاء على الخلافة العثمانية وتأسيس الجمهورية التركية 1923 م، اتجهت السياسة التركية نحو الغرب الأوربي داعمة سياسة الأحلاف الغربية كحلف بغداد وحلف شمال الأطلسي في الخمسينيات من القرن الماضي، قاطعة بذلك صلاتها مع محيطها العربي والإسلامي. وقد أدت هذه القطيعة، التي دامت لعقود، إلى تأزم وتوتر في علاقات تركيا مع البلاد العربية المجاورة لها. فعلى الرغم من الفترة الزمنية الطويلة التي عاشوها معاً في ظل الدولة العثمانية، ورغم المصالح المشتركة التي تعتمد على قاعدة عريضة من الدين والثقافة والتاريخ، إلا أن العلاقات بين الطرفين بقيت دون المأمول، ولم تصل للمستوى الذي يتناسب مع القاعدة التاريخية الطويلة والمصالح المشتركة الواسعة التي تربط بين الطرفين.

يجب علينا أن ندرك حقيقة تاريخية مهمة يصعب الحصول عليها من قبل بعض الأوساط السياسية والثقافية العربية، وهي أن الوطن العربي كان قد شهد تطوراً اقتصادياً وثقافياً وسكانياً بتأثير عثماني. وربما هذه لا ينطبق على كل الأقاليم العربية التي خضعت للسيطرة العثمانية، بل هناك أقاليم بعينها تمتعت عن غيرها بخاصية مميزة عند العثمانيين كمصر لغناها ولموقعها الإستراتيجي بين قارتين، وسوريا إذ إنها جارة وتمتلك حدوداً مشتركة معها. فالعثمانيون، قبل عبد الحميد الثاني (1876-1909م) الذي أولى العرب اهتماماً كبيراً، لم يشركوا العرب في الحياة السياسية للإمبراطورية العثمانية مركزين فقط في علاقاتهم مع العرب على الدين والثقافة بشكل خاص.

وقد أسهمت مجموعة من العوامل في الدفع باتجاه أن تقوم تركيا بإعادة النظر في علاقاتها مع الدول العربية. يتمثل العامل الأول بما جرى في أوروبا خلال الأزمة القبرصية. فأغلب الدول الأوروبية وقفت وساندت اليونان في صراعها مع تركيا في الجزيرة القبرصية، وهذا وضع تركيا في عزلة أوربية وأقليمية عربية وإسلامية. أما العامل الثاني، فتمثل بأزمة الحظر النفطي العربي وبروز دور النفط المهم والحاسم في رسم السياسات والإستراتيجيات العالمية، ولاسيما أنه تزامن مع أزمة اقتصادية عاشتها الدولة التركية. فظهرت سياسة تركية جديدة تجاه البلدان العربية وأهم ما ميزها عدم التدخل في الخلافات العربية-العربية أو في النزاعات والصراعات الإقليمية، والعمل جدياً لإقامة علاقات متوازنة مع الدول العربية⁽¹⁾، وتأييد المواقف العربية فيما يتعلق بالقضية العربية المصيرية (القضية الفلسطينية)، والتشديد على ضرورة تطبيق القرارات التي تمثل الشرعية الدولية، وانضمامها إلى

(1) سياري صبري، تركيا والشرق الأوسط في التسعينات، الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات

الفلسطينية، بيروت، العدد 31، 1997، ص 29

عضوية المؤتمر الإسلامي في عام 1974⁽¹⁾ مُرسلة إشارات إيجابية عن الرغبة التركية في إقامة علاقات حقيقية راسخة قائمة على المصالح المشتركة للطرفين.

وشهدت العلاقات العربية-التركية في بعض الفترات نوعاً من التحسن كما حدث في عام 1983، حيث قامت تركيا بتطوير علاقاتها الخارجية بشكل عام والعربية- الإسلامية بشكل خاص. إلا أن هذا التطور اقتصر على فترة تورغوت أوزال حيث وُصف عهده بأنه عهد الانفتاح على العالم العربي والإسلامي، لتتوقف سياسة الانفتاح هذه في عهد الحكومات التالية. إلا أن نهاية الحرب الباردة، وتولي حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية الحكم في تركيا في عام 2002 م، دشّن لمرحلة جديدة ومختلفة كلياً عن المراحل السابقة مفادها أن تركيا قادرة على تطوير الدبلوماسية من إطار المواجهة إلى مرحلة من التعاون والعمل على إعادة تموضع تركيا جغرافياً واستراتيجياً في الشرق العربي-الإسلامي.

إن الأسس الجديدة التي اعتمدتها السياسة التركية الجديدة على المستوى الخارجي تتمثل بـ: المصداقية والابتعاد عن ازدواجية المعايير، وسياسة اريح اريح، وسياسة استباق الأحداث. ومع هذا التحسن والتغير الذي انتهجته السياسة التركية، شهدت العلاقات العربية-التركية تحسناً وتطوراً غير مسبوق في الكثير من المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها⁽²⁾. ويمكن تفسير هذا التغير الذي طرأ على التوجهات السياسية التركية بأن هذه الأخيرة اختارت ما يتناسب مع طبيعتها وثقافتها الإسلامية، ويتمشى في الوقت نفسه مع سياستها

(1) دلي خورشيد، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 37

(2) إيشلر أمر الله، مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية-العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن

الغربية التي انتهجتها بعد إنشاء الجمهورية الكمالية التي نتج عنها قطع صلاتها بالعالم الإسلامي. فعلى الرغم من الأيديولوجية العلمانية التي تبنتها تركيا، إلا أن رسوخ العقيدة الإسلامية وخضوع تركيا لخليط من النسيج الاجتماعي المذهبي والعرقي المتميز، أبقى الإسلام حاضراً وبقوة في المجتمع التركي.

لقد أسهمت عوامل وأحداث تاريخية متعددة في إحداث هذا التغير في علاقات تركيا العربية والإسلامية، أهمها فشل المفاوضات ووصولها إلى طريق مسدود فيما يتعلق بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وقد حدد وزير الخارجية التركي داود أوغلو مبادئ "العمق الإستراتيجي" و"صفر من المشاكل مع الجيران" لوصف السياسة الخارجية الهادفة إلى بناء أو الحفاظ على علاقات جيدة مع دول الجوار مما يعزز الحضور الإقليمي لتركيا. وقد تم تطبيق هذه الإستراتيجية على العالم العربي وأتت أكلها حيث استطاعت تركيا أن تحظى بشعبية كبيرة في الرأي العام العربي⁽¹⁾.

وعلى الرغم من التاريخ الطويل للعلاقات العربية-التركية والأصول التي تمتد عميقاً من خلال التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تطورت على مر العصور، فقد تميزت العلاقات العربية-التركية بالتذبذب وعدم الثبات. وربما كانت فترة الثورة العربية على الحكم العثماني من أخطر المراحل في العلاقات العربية-التركية. فقد شكلت هذه المرحلة الأساس والأداة للدعاية الأيديولوجية لتكوين صورة سلبية عن العرب خلال مرحلة تكوين تركيا الحديثة. وقد أسهم ذلك في تدعيم

(1) MOURAD Hicham, *La Turquie vue du monde arabe*; IRIS-Observatoire de la Turquie et de son environnement géopolitique, *la Turquie vue du monde arabe/compte-rendu séminaire-janvier 2013*,⁶ pp. 1-14

وجهة نظر بعض الكتاب المعادين للعرب، الذين تبنوا التغريب، في الترويج للصورة السلبية للعربي والتي ظهرت في الكتب المدرسية والمدارس العامة⁽¹⁾.

وقد لعبت عدة أحداث وتطورات في رسم العلاقات العربية-التركية والتأثير فيها قبل التوجه التركي نحو تأسيس علاقات جيدة مع الدول العربية. من هذه الأحداث الموقف السلبي للأتراك من القضية الجزائرية، ورفضها إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ عام 1954، وامتناعها عن التصويت على اقتراح يتضمن تقرير مصير الجزائر في 1957-1958، يضاف إلى ذلك الأزمة السورية عام 1957. لكن الحادث الأهم في التأثير على سير هذه العلاقات كان اعتراف تركيا كأول بلد مسلم بإسرائيل في عام 1949، حيث شكلت هذه القضية فيما بعد مصدراً للتوتر الدائم في علاقات الطرفين، والأساس الذي سبّنى عليه طبيعة العلاقات في المستقبل. وللمفارقة الغريبة، أن بوادر تحسن العلاقات بين تركيا والعرب كانت تأتي من علاقات تركيا بإسرائيل. فبداية التغيرات الإيجابية التي بدت للعرب من خلال خيارات السياسة الجديدة التي تبنتها الخارجية التركية. فعلى سبيل المثال، كان للاحتجاج التركي على الاحتلال "الإسرائيلي" للأراضي العربية 1967، وعودة سفارتها إلى تركيا احتجاجاً على ذلك، تأثيراً إيجابياً على العلاقات العربية مع تركيا. هذا في الوقت الذي شكلت فيه أزمة النفط المرحلة الثانية التي ساعدت في كسر الجمود في العلاقات العربية-التركية. فتأثيرات أزمة النفط كانت كبيرة على الاقتصاد التركي مما دفعها لتعبيد حساباتها السياسية والإستراتيجية فيما يتعلق بالأهمية الاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية وأبرزت لها ليس فقط ضرورة تطوير علاقات جيدة مع الدول العربية بل وأهمية الحفاظ

(1) TALIP Küçükcan, *Arab Image in Turkey*, SETA Research Report/FOUNDATION FOR POLITICAL ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH, 2010

على هذه العلاقات. أما المرحلة الثالثة فكانت في عهد الرئيس التركي تورغوت أوزال (1989-1993م)، حيث بدأت من ثمانينيات القرن الماضي العلاقات العربية-التركية تأخذ منحاً إيجابياً مع مصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى⁽¹⁾.

ولا يهدف الأتراك من إعادة الدفء وتحسين العلاقات مع العرب إلى تحقيق الاستقرار في العلاقات المتوترة تاريخياً فحسب، ولكن كانوا ينظرون إلى أن هذه العلاقات تمثل بالنسبة إليهم جسراً مهماً جداً لعلاقتها مع بلدان آسيا الوسطى، ويمكنها أن تحقق لهم نوعاً من التعاون الاقتصادي مع دول البحر الأسود. أما العرب، فيعدّون أن تركيا تمثل بالنسبة لهم جسراً للعبور والوصول إلى أوروبا. فالتجارة التركية مع العالم العربي تضاعفت عشرة مرات منذ سبعينيات القرن الماضي، وأن تركيا حاضرة اليوم في كل أسواق الشرق الأوسط، بالمقابل فإن رجال الأعمال العرب موجودون بشكل كبير في تركيا من خلال البنوك الإسلامية وكذلك من خلال عدد كبير من الاستثمارات المتنوعة⁽²⁾. كما أصبح الحديث منذ فترة عن النموذج التركي وإمكانية تطبيقه في البلاد العربية. فقد أظهرت الاستطلاعات أن حوالي 75% من العرب يتبنون هذا النموذج في الاقتصاد والسياسة، بينما يرفضه الباقون.

فعلى الرغم من أنه لا يمكن تبني النموذج التركي من دون تحفظ، إلا أن النجاحات النسبية التي حققتها تركيا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدبلوماسية كانت قادرة على ترك تأثير ولو نسبياً في بعض

(1) *Idem*

(2) TROUDI Mohammed Fadhel, «La Turquie et le Monde Arabe au travers de l'exemple syrien», *Géostratégiques*, N° 30, 1^{er} trimestre 2011, pp. 125-142

البلاد العربية، وبالتالي الدفع بها باتجاه إصدار قرارات وتوجيهات تكون أقرب إلى هذا النموذج. وهذا أيضاً ما يُفسر قيام بعض الدول العربية كمصر وتونس وليبيا وأحياناً سوريا بتبني النموذج التركي بهدف الوصول إلى النجاحات نفسها التي حققتها تركيا⁽¹⁾.

ففي السنوات القليلة الماضية، سعت تركيا جاهدة إلى لعب دور مفتاح وأساسي في المنطقة من خلال محاولاتها إيجاد مكان لها في كل القضايا التي تحدث على أرض المنطقة. ففي العراق حاولت أن تلعب دوراً مهماً في العراق بعد عام 2003 مُستغلة الوضع الأمني وعلاقاتها المتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما في لبنان، فأرادت أن يكون لها دور، لكن من بوابة الأمم المتحدة من خلال إرسال قواتها إلى الجنوب اللبناني للمشاركة في قوات اليونوفيل بعد حرب 2006، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. وهنا لا يمكن أن نُطلق صفة النجاح المطلق أو الفشل الكامل على كل محاولات تركيا في لعب دور مهم في القضايا الإقليمية. إلا أن الاستثناء كان مع سوريا، حيث حققت تركيا نجاحاً ملحوظاً من خلال إرساء علاقات قوية مع سوريا على الرغم من التاريخ الطويل من العداء والتوتر بين البلدين. وعكس قيام تركيا بلعب دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل التي توقفت في أواخر عام 2008 النجاح الذي حققته تركيا في علاقاتها مع سوريا وعلى المستوى الإقليمي. وقد توج الانفراج والتحسين في العلاقات التركية السورية بإنشاء مجلس التعاون الإستراتيجي

(1) للمزيد حول نجاحات النموذج التركي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدبلوماسية، ننصح بالرجوع إلى:

MOURAD Hicham, *La Turquie vue du monde arabe*: IRIS-Observatoire de la Turquie et de son environnement géopolitique, op. cit

في عام 2009 الذي يهدف إلى تحقيق أقصى درجات التعاون الاقتصادي والتنسيق المستمر بين البلدين⁽¹⁾.

ولا شك أن لتركيا مجموعة من العوامل والمحددات الداخلية والخارجية التي تتحكم بعلاقاتها مع الجوار الإقليمي العربي والإسلامي على وجه الخصوص، والقيام بدور إقليمي فعال. وتتمثل العوامل الداخلية بشكل خاص بدور حزب العدالة والتنمية والمؤشرات الديمقراطية التي تأتي من الداخل التركي، وحرص تركيا على الحفاظ على نوع من العلاقات المتوازنة مع جيرانها، ويضاف إلى كل ذلك التطور الاقتصادي الملحوظ الذي حققته خلال الفترة الزمنية القصيرة.

أما فيما يتعلق بالعوامل أو المحددات الخارجية فأبرزها دور تركيا وتأثيرها في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة التي تُدرك وتعترف بدورها بأهمية الدور التركي في الاستقرار الإقليمي والعالمي، وفي تحقيق علاقات إستراتيجية ثابتة ونافعة، في الوقت الذي لا يمكن تجاهل الدور الأمريكي في قدرة وفعالية الأتراك في معالجة القضايا والمسائل الإقليمية. أما العامل الثاني فهو مسألة العلاقات بين الأتراك والأوروبيين، ولاسيما فيما يتعلق بعملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والرفض الدائم من قبل الأوروبيين لإتمام هذا الانضمام. إزاء هذا الوضع، عملت تركيا على الموازنة بين دورها الإقليمي وأهميته في الاستقرار الإقليمي والعالمي، والتوجه نحو الجوار العربي والإسلامي. أما العامل الأخير الذي أثر في الدور التركي فهو التغيرات الإقليمية ولاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة واحتلال العراق عام 2003م. فغياب الدور العراقي العسكري والسياسي والاقتصادي، وغياب أي

(1) حول العلاقات التركية- السورية، التاريخ ومستقبل هذه العلاقات، أنظر:

ARAS Bülent and KÖNI Hassan, «Turkish-Syrian relations revisited», *Arab Studies Quarterly*, volume 24, N° 4, 2002, pp. 47-60

قوى عربية أخرى فاعلة وقائدة على المستوى الإقليمي أحدث فراغاً إقليمياً أدى إلى خلق واقع جديد في المنطقة. فكان من نتائج هذا الواقع الإقليمي الجديد أن افسح المجال أمام القوى الإقليمية غير العربية (إيران وتركيا) في أن تلعب دوراً قوياً ومتمتماً كان لتركيا حظاً أكبر في النجاح فيه أكثر من إيران. فتركيا دولة مقبولة على المستوى الرسمي والشعبي العربي أكثر من إيران، وقدرتها على منع التوسع والنفوذ الإيراني ووقفه، وقدرة تركيا على لعب دور متوازن مع جميع القوى الإقليمية في المنطقة، والاتفاق شبه الكامل مع البلاد العربية فيما يتعلق بالقضايا العربية الأساسية ولاسيما مسألة الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية. وتعدّ تركيا، في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، عاملاً مهماً وأساسياً في تحقيق الاستقرار في العراق، وهي بالوقت نفسه القوة الوحيدة التي يمكن أن تقف في وجه النفوذ الإيراني في المنطقة.

مع ذلك، هناك عوامل أخرى أثّرت سلباً في صورة تركيا من جهة، وعلى الاندفاع الرسمي العربي في الاستفادة من التجربة السياسية التركية وتبني النموذج التركي في التطور والتنمية. تتمثل أهم هذه العوامل في المشكلة التي أثارها مسألة الديمقراطية ومدى تجذرها في المجتمع والممارسة الاجتماعية والسياسية. كما يُشار أيضاً إلى مسألة تجاوزات الحكومة التركية لبعض الممارسات، وقضية الأكراد، إضافة إلى مشكلة عدم المساواة الداخلية التي اعتمدت أساساً على النجاحات الاقتصادية.

أما المشكلة الأخرى التي يجب على تركيا التعامل معها فتتعلق بالعالم العربي نفسه، فالبلاد العربية مقسمة ومجزئة سياسياً واستراتيجياً ومختلفة في الأنماط الاقتصادية المتبناة وفي مدى التطور الاقتصادي المنجز. لذلك تجد الدبلوماسية التركية في نهجها الجديد صعوبة كبيرة في التعامل مع التناقضات التي

تعيشها البلدان العربية، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها بعض البلدان العربية مع مطلع العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين. وتبقى العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وجذور هذه العلاقات التي تشكل مفتاح النجاح الاقتصادي التركي وإمكانية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هاجساً لدى الدول العربية وعائقاً أمام تبني النموذج التركي.

على الرغم من الانفراج التركي بعد حرب الخليج نحو القيام بدور فعال في قضايا المنطقة السياسية والأمنية والاقتصادية، وعلى الرغم من أن هذه العلاقات شهدت تطورات إيجابية مع بعض دول الخليج العربي وبلدان المغرب العربي ومصر والأردن، في المجالات الاقتصادية بشكل خاص، بقي تطوير العلاقات التركية مع دول عربية أخرى كسوريا والعراق مرتبطة بحل مشاكل فرضها التاريخ والجغرافيا والسياسات والمصالح الإقليمية والعالمية، وهي المشاكل التي تمثلت بقضايا الحدود والمياه.



الفصل السادس

صعود القوى الآسيوية



الفصل السادس

صعود القوى الآسيوية

يكاد يتفق أغلب الباحثين والمهتمين بأن المستقبل هو مستقبل آسيا وستكون هي المركز الجديد للعالم بعد أن تركز لعقود في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. فصعود آسيا الذي رافقه تطور ونمو اقتصادي استثنائي، يشكل علامة فارقة في تاريخ التطور الاقتصادي العالمي. ولعل أهم ما يُميز القرن الواحد والعشرين هو تراجع الهيمنة الأوروبية الذي قابله صعود آسيوي ربما يتوج في السنوات القادمة بهيمنة آسيوية على الاقتصاد العالمي ليحل محل الهيمنة الغربية. فالنمو والتطور الاقتصادي أصبح حقيقة واضحة، إلا أن وقت وقوع الهيمنة وحدثها يبقى غير محدد بشكل دقيق.

وهنا لن نتكلم عن كل آسيا، ولا عن النُمور الآسيوية التي شهدت تطوراً كبيراً في القرن العشرين، بل سنركز على ثلاث قوى كبرى: اليابان والصين اللتين تقعان في شرق آسيا والهند التي تقع في جنوب آسيا. كما سنحاول، ولو بشكل مختصر، التطرق لتجارب عدد من الدول الآسيوية الأخرى التي شهدت نمواً وتطوراً اقتصادياً لافتاً مثل هونغ كونغ وسنغافورا وتايوان وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند والفلبين واندونيسيا.

أولاً: المعجزة اليابانية

تشكل كل من اليابان والصين بما تتمتعان به من أصالة حضارية وإمكانات طبيعية مكاناً مُميّزاً في آسيا. فاليابان أصبحت منذ عصر الميجي القوة الصناعية الأكبر في آسيا، وهي اليوم واحدة من القوى العظمى العالمية. فالمعجزة اليابانية

جاءت نتيجاً لتاريخ طويل: فمنذ عام 1860 لعبت الدولة دور المحرك للتطور الذي تمتع به البلد المعزول المنطوي على نفسه حتى أصبح بشكل أو بآخر نسخة عن الغرب الأوربي المتقدم، وفي عام 1930 بدأت اليابان في غزو آسيا معتمدة على القوة التي حققتها. إلا العمل الكبير والمدهش كان إعادة البناء السريعة لبلد عانى زُعب القنابل الذرية وخسائر كارثية، إنسانية وأقليمية واقتصادية، خلفتها هزيمة الحرب العالمية الثانية.

فاليابان في رأي الكثير من الغربيين لم تتطلق في تطورها من الصفر فقد وصلت إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية، وقد أسهمت مجموعة عوامل في الانطلاقة الاقتصادية اليابانية أهمها: أن اليابان لم تعرف - قبل عام 1945 - الخضوع للسيطرة أو الهيمنة الاستعمارية حيث مثل الغزو الأمريكي 1945 التطفل الخارجي الأول على الأرض اليابانية. كما منحت العزلة التي عاشتها اليابان في عهد الإمبراطور موتسو هيتو حكماً للبلاد حتى عام 1912 تمكن خلاله من الانفتاح على الغرب وإدراك ضرورة تبني التكنولوجيا الغربية الحديثة. أما العامل الآخر فهو سماح اليابان، التي امتلكت قوى كبرى، للبرجوازيات العائلية المعروفة بإدارة الأعمال. واختفى النظام الإقطاعي القديم. كما سمحت الإصلاحات التي طالت النظام البنكي في تحقيق استثمارات دون الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية. وبذلك تمكنت اليابان من تأسيس رأسمالية أصيلة تعتمد على ترابط ثلاثي: الشركات البرجوازية (العائلية) والبنوك والدولة⁽¹⁾.

شكل انتصار اليابان على الصين في حرب عام 1895 وعلى روسيا عام 1905 حدثين هامين على طريق تشكيل الإمبريالية اليابانية. كما شكلت فترة

(1) PAULET Jean-Pierre., *L'Asie: nouveau centre du monde?*, Ellipses édition Marketing S.A., Paris, 2005, p. 8

الحرب العالمية الأولى وفترة ما بين الحربين العالميتين ظروفًا مناسبة لتطور الاقتصاد والإمبريالية الاستعمارية اليابانية. إلا أن هزيمة 1945 وضعت حداً لهذا الاستعمار وتلاشت الإمبراطورية وساء الوضع الاقتصادي والاجتماعي بعد سنوات من التطور والنمو. إلا أن الظروف الإقليمية تغيرت في الاتجاه الذي يخدم اليابان؛ فانتصار الشيوعية في الصين والحرب الكورية (1950-1953) شكلت القاعدة الأهم التي اعتمدت عليها الصناعات اليابانية لتستعيد المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب⁽¹⁾.

فالاقتصاد الياباني عانى أزمة اقتصادية خطيرة خلال الحرب العالمية الأولى لكنه عاد وتعافى بشكل سريع بفضل الحرب الكورية التي سمحت لليابان بالخروج من الأزمة بفضل مبيعات الأسلحة. فابتداءً من عام 1950 تضاعفت صادرات اليابان وبلغ إنتاج الصلب ثلاثة أمثال، واحتياطي العملات الأجنبية أربعة أضعاف. فالحروب في آسيا كانت تُمثل بالنسبة لليابان فائدة كبيرة لا تتحمل مقابل منافعها أي تبعات سلبية أو خطيرة. فمقابل حصول اليابان على أفضل السلع الأمريكية وأرقى أنواع التكنولوجيا المتقدمة، كانت تصدر للولايات المتحدة الأمريكية السلع الرخيصة. فالمصانع في اليابان كانت تحصل على المواد الأولية الرخيصة الثمن من الدول الآسيوية المجاورة، وتقوم بتصنيعها وإعادة تصديرها ذات جودة عالية تنافس مثيلاتها في الأسواق العالمية. كل ذلك يتم بفضل استخدام

(1) حول الحرب الكورية، ننصح بالعودة إلى:

DOWER John W., *Embracing defeat: Japan in the wake of world war II*, W.W. Norton and Company, the new press, 1999, pp. 526-528

اليابان للتكنولوجيا الغربية المتطورة المستخدمة في عمليات التصنيع، ورغبة اليابان في أن تلعب دوراً قوياً في القضايا الآسيوية، والإدارة عالية الكفاءة⁽¹⁾.

فالنمو بدأ بالارتفاع بين عامي 1950-1955، حيث ارتفع معدل متوسط الدخل القومي بين عامي 1961 و 1970 إلى 5،10% وإن كان هذا النمو غير منظم. وقد وجدت اليابان نفسها مُجبرة على أن تُعيد تكييف نظامها الاقتصادي مع معدل النمو العالمي الذي ترافق مع الأوضاع الصعبة التي واجهتها أغلب الدول الصناعية في عقد السبعينيات. كانت اليابان في عام 1980 قوة صناعية عظمى، وأصبحت واحدة من الدول الممولة الرائدة على مستوى العالم. وفي عام 1987 كانت اليابان في المستوى الثاني في الدخل الوطني على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي⁽²⁾.

وقد شهدت فترة الستينيات والسبعينيات استقراراً سياسياً رافقه تعزيز الاتجاهات المحافظة داخل الحزب الديمقراطي الحر في مقابل الحزب الاجتماعي، حيث أصبح الحزب الديمقراطي الحر قوياً بما يكفي لمنع القيام بأي مراجعة دستورية. وقد أعلن الحزب سياسة العودة إلى الخلف خلال فترة حكم كيشي (1957-1960)، وتبنى سياسات اقتصادية تدخلية تُناسب القاعدة الانتخابية الشعبية بما يتوافق مع القيم التقليدية اليابانية. وقد شهد الناتج القومي الإجمالي نمواً كبيراً وصل حتى 150% بين عامي 1952-1962. أما على مستوى السياسة العالمية، فكل شيء بقي مُعتمداً على الولايات المتحدة: تجديد منتظم للمعاهدة اليابانية-الأمريكية، ودخول اليابان منظمة الأمم المتحدة، وتطبيع

(1) ظاهر مسعود، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المُستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، 2002، ص 173

(2) PAULET Jean-Pierre., *L'Asie: nouveau centre du monde?*, pp. 8-10

علاقاتها مع الاتحاد السوفييتي على الرغم من بقاء مشكلة جزر الكوريل مُعلقة، وعملت اليابان على تقوية علاقاتها الثنائية مع دول آسيا الشرقية. وتضاعف الناتج القومي الإجمالي الياباني كل خمس سنوات حيث شكل معدلاً استثنائياً في ارتفاع الدخل. ومع دخول اليابان عقد المعجزة الاقتصادية (1962-1972) على الرغم من عدم انتظام النمو، بدأت العلاقة التقليدية بين مراكز القوة اليابانية الثلاثة: أوساط رجال الأعمال، والحزب الديمقراطي الحر، والإدارة العليا تتغير بشكل ملحوظ⁽¹⁾.

وقد صاحب هذا النمو مشكلات واختلالات متعددة بيئية وقانونية واجتماعية وسياسية. فازدادت نسبة التلوث، وأصبح ثلث السكان لا يعيشون إلا على 1% من الأراضي، وتدنى مستوى الخدمات الاجتماعية وظهرت المشكلات والتحديات الانتخابية التي أثرت بشكل واضح في مكانة الحزب الديمقراطي الحر وظهرت ما يمكن تسميتها جماعات الضغط التي تمثلت بالشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات الزراعية. وقد حملت هذه الفترة جملة من التطورات اعتبرتها اليابان تهديداً لها تمثلت باتهامها بالحمائية من قبل الغرب، والتقارب الصيني الأمريكي وخوفها من عودة التحالفات، لذلك عملت اليابان على تعميق علاقاتها مع الصين من خلال الاهتمام بالمصالح الاقتصادية المتبادلة. كما عملت اليابان على تحسين صورتها التي شوهتها ذكريات الفترة العسكرية والتوسعات اليابانية في الفترة بين 1931 و 1945، وتطبيع العلاقات مع كوريا الجنوبية في سياق مواجهة الخطر الشيوعي المتنامي في آسيا⁽²⁾.

(1) BOUISSOU Jean-Marie., «Le Japon depuis 1945», Armand Colin, collection *Cursus*, Paris 1992, pp. 1-8

(2) BOUISSOU Jean-Marie., «Le Japon depuis 1945», op. cit., pp. 1-8

وفي عام 1974، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الياباني وعانت بالتالي من عجز تجاري ناتج عن الحد من الصادرات اليابانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1972 انتجت أزمة تضخم غذتها الصدمة النفطية الأولى المتمثلة بالحظر النفطي (تعتمد اليابان على 90% من الطاقة على النفط، وتستورد 78% من حاجتها هذه من الشرق الأوسط. لقد غذى النجاح الاقتصادي الذي حققته اليابان ابتداءً من عام 1975 والذي تلا استيعاب الصدمة النفطية الأولى، الشعور المتزايد بالتفوق. وقد تميزت السياسة اليابانية في تلك الفترة بمحاولة تحقيق نوع من الاستقلالية النسبية عن الولايات المتحدة الأمريكية. كما بدأ اليابانيون بالبحث عن بدائل تُخفف من اعتمادهم على النفط العربي من خلال تنويع مصادر الطاقة وتطوير كثير من المنتجات التي توفر الطاقة والتي تحقق الكثير من المزايا الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي⁽¹⁾.

وحقق الاقتصاد الياباني نمواً مذهلاً خلال فترة الثمانينات لاسيما على مستوى الميزان التجاري في عام 1987 ومعدلات النمو الاقتصادي، وفي زيادة معدلات الإدخال والاستثمار وانخفاض معدلات البطالة، فأصبحت اليابان القوة المالية الأولى في العالم، وفي عام 1988 كانت البنوك العشرة الأوائل على مستوى العالم بنوكاً يابانية. كما قدمت الدعم المالي والتكنولوجي لكثير من الدول الآسيوية. وقد أدت هذه النجاحات الكبيرة إلى القيام بإجراءات مناهضة لليابان في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد لاحت في الأفق مشاكل اقتصادية واجتماعية ابتداءً من عام 1980 تتعلق بشكل خاص في الشيخوخة السكانية وعدم المساواة الاجتماعية وغيرها. وقد أثرت هذه التطورات أيضاً في المستوى الخارجي

(1) ظاهر مسعود، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربياً، مرجع سابق، ص

والعودة للاندماج في المعسكر الغربي بين عامي 1980 و 1985، فقبلت اليابان مسؤوليات دولية أكبر في إطار النظام الدولي الجديد؛ قوات حفظ سلام يابانية في كمبوديا وموزامبيق على سبيل المثال⁽¹⁾.

ومع دخول اليابان عقد التسعينات، بدأت تلوح في الأفق ملامح أزمة اقتصادية كبيرة. فتراكمت الديون وظهرت أزمة مالية ناتجة عن الإفراط في حقل الائتمان، فارتفعت أسعار الفائدة وتم اتباع سياسة انكماشية مما أدى إلى إفلاس بعض الشركات اليابانية الكبيرة (شركة ياماتشي المصرفية رابع أكبر بنك في اليابان على سبيل المثال)، ودخلت اليابان حالة من الركود الاقتصادي حيث انخفضت معدلات النمو في عامي 1993 و 1995 وهي المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية. كما تضاعف معدل البطالة مقارنة بفترة الثمانينات (4،2%). وقد أفرزت الأزمة الاقتصادية والمالية أزمة أخرى لا تقل خطورة عنها وهي أزمة النظام السياسي الداخلي مع ظهور عمليات فساد ورشاوي وفضائح مالية قام بها بعض المسؤولين اليابانيين مما ولد نوعاً من عدم الثقة والإحباط⁽²⁾.

وأمام التطور الكبير الذي حققته اليابان وتغير الخارطة الجيو-سياسية والجيو- إستراتيجية، عملت اليابان على تعزيز دورها الأقليمي دون أن تهمل علاقاتها الغربية. فالهدف الأساسي الذي كانت تطمح له اليابان من خلال عودتها إلى مجالها الحيوي هو التخلص قدر ما تستطيع من التبعية للعلاق الأمريكي. وقد ساعد على ذلك ظهور التكتلات العالمية: الاقتصادية والسياسية والمالية. فعملت على تعزيز علاقاتها مع أغلب الدول الآسيوية منطلقاً من مقولة أن يابان

⁽¹⁾ BOUISSOU Jean-Marie., «Le Japon depuis 1945», *op. cit.*, pp. 1-8

⁽²⁾ زكي رمزي، المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، دار المدى

للثقافة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2000، ص 82

قوية في النظام العالمي تنطلق من اليابان القوية والمؤثرة في محيطها الأفريقي الآسيوي.

فيما يتعلق بفكرة التجربة اليابانية (المعجزة الاقتصادية اليابانية التي تحققت في النصف الثاني من القرن العشرين) التي تمثل من دون شك أنموذجاً يتبع من قبل العديد من الدول الآسيوية، فهي لا تمثل فقط مثالاً للتطور ولكن أيضاً معدلات التطور والنمو الياباني التي لا يمكن مقارنتها مع الدول الآسيوية الأخرى. فالدول الآسيوية لديها الكثير من المشاكل على مستوى النمو الثابت والإنتاج الاقتصادي. ومع كل ما قيل حول كون التجربة اليابانية قابلة للاقتباس أو حتى للتقليد، فإنها تبقى مع ذلك تجربة يابانية صرفة لها طبيعتها وخصوصيتها المميزة.

وقد شهدت اليابان تبدلات مهمة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين (الثمانينات والتسعينات)، فاليابان تمثل القوة الاقتصادية الثانية في العالم، فهي التي تمتلك أكبر احتياطي من العملات الأجنبية في العالم، ولديها أكثر من ثلث الادخار العالمي ونصيب كبير من الصادرات العالمية. لقد تمكنت اليابان من أن تستثمر ظروف هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، وأن توظف ظروف الحرب الباردة بما يخدم مصالحها، وأن تُقيم نموذجاً استثنائياً للنمو الذي اعتمد على معدل عال من تراكم في رأس المال وتقدم تكنولوجي كبير مرتفع ونمو في الإنتاجية مما جعلها تمتلك عوامل كبيرة وقوية لأن تكون منافساً قوياً في الأسواق العالمية⁽¹⁾.

تمكنت اليابان من استخدام قوتها ونفوذها الاقتصادي والمالي بمهارة لتحقيق نفوذ أكبر على الساحة العالمية وتبني علاقات قوية مع كثير من دول العالم. فالعامل الاقتصادي والمالي كان له دور فعال في رسم السياسة والإستراتيجية

(1) المرجع نفسه، ص 81

اليابانية في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد ساعدها على تحقيق ذلك جملة من العوامل أهمها الاستقرار المالي والاقتصادي، وتحسين علاقاتها مع دول الجوار الآسيوي والسياسة الاقتصادية والمالية التوظيفية والإنتاجية، وتخلصها من أعباء النفقات العسكرية التي غالباً ما تُثقل كاهل الكثير من الدول، فأمريكا فرضت عليها دستوراً جعلها دولة منزوعة السلاح وبالتالي ليس لديها نفقات عسكرية وتسليحية.

ومع تنامي الاقتصاد الياباني الذي يُعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ويُمتلئ ما نسبته ثلثي الناتج الإجمالي الآسيوي و14% من الاقتصاد العالمي⁽¹⁾، لم تعد اليابان تكتفي بالدور الاقتصادي بل كانت تسعى إلى صُنع سياسة خارجية جديدة تلعب فيها دوراً سياسياً وعسكرياً عالمياً أكثر فعالية يتناسب مع ما حققته على المستوى الاقتصادي. فلم تعد - في العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين - أهداف السياسة اليابانية هي ممارسة سياسة تكفل لها تأمين الحصول على موارد الطاقة والمواد الأولية وتأمين أسواق خارجية لتصرف ما تُنتجه مصانعها ومكننتها، بل السعي لأداء دور جديد ومهم وأكثر فعالية على الساحة الدولية. فالساسة اليابانيون الجدد ركزوا على تحسين صورة اليابان كقوة كبرى وإيجاد الوسائل والأدوات التي تكفل لليابان تحقيق مشاركة فعالة في صنع وصياغة القوانين والعلاقات الدولية.

ثانياً: صعود القوة الصينية

شهدت الصين بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الاضطرابات والغزوات والحروب الأهلية، وعاشت حالة من الفقر والبؤس الشديدين. وفي منتصف القرن

⁽¹⁾ *Facts and Figures of Japan 2006*, Foreign Press Center Japan, pp. 64-65

التاسع عشر، أصبحت الصين المجال الذي تزاخمت فيه الأطماع الأجنبية حيث استقرت بشكل أساسي في الموانئ التي أجبرت الصين على فتحها أمام الغربيين بموجب مجموعة من المعاهدات غير المتكافئة. مع ذلك، شهدت بين عامي 1927 و 1937 إعادة تأسيس سمحت ببلوغها مستوى من النمو وصل إلى 7%. إلا أن الحرب ستقلب كل شيء: فالغزو الياباني، والمواجهة بين الوطنيين والشيوعيين ستدخل الصين ابتداءً من عام 1946 مرحلة جديدة من الخراب والتدمير.

شكل وصول ماوتسي تونغ إلى السلطة في عام 1949 بداية مرحلة جديدة في التاريخ الصيني. فالصين من الآن فصاعداً ستصبح بلداً شيوعياً بامتياز أدخلها في مرحلة من القطيعة مع الكثير من دول الإقليم الآسيوي التي تتبنى النهج الغربي المعتمد على اليابان. ودخلت الصين في تحدٍ واضح وكبير يتمحور حول إعادة تأسيس وإعمار البلد. فتم البدء بتطبيق المبادئ الاشتراكية وتوزيع الأراضي واستئناف عمليات الإنتاج، وبدأ أن مسيرة النمو قد بدأت خاصة مع استنساخ النموذج السوفييتي، مع الاعتماد أكثر على الصناعات الثقيلة. وأقامت الصين علاقات تجارية مع الدول الاشتراكية التي قدمت دعماً للصين. ودخلت في خلاف مع الاتحاد السوفييتي منذ عام 1960، وتبنت القفزة الكبرى للأمام في المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي في عام 1958، وعاشت الصين أزمة اقتصادية خطيرة ولدت مجاعة كبيرة (1959-1962) راح ضحيتها ملايين الأشخاص. وحاول ماوتسي تونغ خلال سنوات الثورة الثقافية (1966-1976) القيام بعملية تطهير واسعة قُصد منها التخلص من البرجوازية الصينية، والمتقنين وكل ما يمكن أن يشكل معارضة له، وإقامة نظام دكتاتوري يعتمد على الطبقة العاملة. وعلى الرغم من كل ذلك، حققت الصين نمواً ملحوظاً بلغ 5,5% في الفترة الممتدة بين عامي 1958 و 1978.

وبعد وفاة ماوتسي تونغ، شهدت الصين تحولات عميقة شملت جميع المستويات: التحديث الاشتراكي، وانتقاد السياسات المتبعة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، والثورة الثقافية التي ولدت نتائج كارثية على البلاد والتي أسست بدورها لفكرة عبادة الشخصية التي انتقدها هسيو بينغ في عام 1977. فالصين في عام 1979 كانت تعيش حالة تشبه الفوضى، والاقتصاد الريفي متخلف حيث البؤس هو سيد الموقف، والاحتفاظ السكاني وهاجس الاكتفاء الذاتي، كل ذلك فرض على قادة بكين الجدد البدء بالإصلاح في عام 1978 إنطلاقاً من المناطق الريفية حيث أصبح الفلاحون من الآن فصاعداً قادرين على الانتقال واستغلال الأراضي بحرية حتى وإن كانت ملكيتها تعود للدولة. فارتفع الإنتاج بمعدل 7% في السنة بين عامي 1978 و 1984⁽¹⁾.

ومنذ البدء بإدخال إصلاحات اقتصادية، نما اقتصاد الصين بطريقة أسرع بكثير مما كانت عليه خلال فترة ما قبل الإصلاح. ووفقاً للحكومة الصينية، قُدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي عند 7,6% بين عامي 1953-1978. وعلى الرغم من أن العديد من المحللين يشككون في صحة البيانات الاقتصادية الصينية خلال هذه المدة، ذلك أن المسؤولين الحكوميين الصينيين كانوا في كثير من الأحيان يعملون على تقديم مستويات من الإنتاج مبالغ فيها تحت ضغط مجموعة متنوعة من الأسباب السياسية. هذا في الوقت الذي عُد فيه الاقتصادي أجنس ماديسون بأن مستوى النمو كان أقل من ذلك حيث قدر متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي للصين في خلال هذه الفترة بـ 4,4%⁽²⁾.

(1) PAULET Jean-Pierre., *L'Asie: nouveau centre du monde?*, Ellipses édition Marketing S.A., Paris, 2005, pp. 12-13

(2) The Organization for Economic Cooperation and Development, *Chinese Economic Performance in the Long Run, 960-2030*, by Angus Maddison, 2007.

وأثر التباطؤ الاقتصادي العالمي، الذي بدأ في عام 2008 في الاقتصاد الصيني (قطاع التصدير بشكل خاص). وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين من 14,2% في عام 2007 إلى 6,9% في عام 2008 وإلى 2,9% في عام 2009. ورداً على ذلك نفذت الحكومة الصينية حزمة كبيرة من التحفيز الاقتصادي، واتبعت سياسة نقدية توسعية. وقد عززت هذه التدابير الاستثمار المحلي والاستهلاك وساعدت على منع حدوث تباطؤ اقتصادي حاد في الصين. وفي عام 2010، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين بنسبة 10,4% وارتفع في عام 2011 بنسبة 9,2%. وقد استطاعت الصين الحفاظ على معدلات من النمو الاقتصادي السليم، لا سيما إذا ما تمت مقارنته مع الاقتصاديات العالمية الرئيسية الأخرى. أما في عام 2012، فقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين إلى 7,8%. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي (IMF) لشهر يوليو 2013، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين سينمو بنسبة 8,7% في 2013 و 7,7% في عام 2014⁽¹⁾.

وأصبحت الصين بعد البدء بعملية الإصلاحات الاقتصادية أحد أسرع الاقتصاديات العالمية نمواً. فنمو الناتج الداخلي الصيني بلغ في السنوات الأخيرة ما يقارب 10%. وتلعب التجارة الدور الأكثر أهمية في ازدهار الاقتصاد الصيني، حيث حققت الصادرات الصينية عام 2005 نسبة 28% والواردات نسبة 17,6%. وتعد الصين اليوم ثالث أكبر اقتصاد تجاري عالمي. وبالمقارنة بين نسبة النمو بين الفترة التي سبقت الإصلاح والفترة التي تلتها، نجد أن هذه النسبة بلغت 3,5% في الفترة ما بين 1960 و 1978، بينما بلغت 3,9% في عامي

(1) MORRISON Wayne M., «China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States», *congressional research service*, the Library of congress, September 5, 2013, pp. 3-4

1991 و 1997 و 6.7% عام 1999 و 4.8% عام 2000. بينما تجاوزت نسبة النمو 10% في الفترة ما بين 1992 و 1996 وكذلك في عامي 2003 و 2004⁽¹⁾. بينما تراوحت هذه النسبة بين 1.11% و 3.10% بين عامي 2006 و 2010⁽²⁾.

وبشكل عام، يعزو الاقتصاديون النمو الاقتصادي السريع للصين إلى عاملين أساسيين: العامل الأول هو المتعلق باستثمار رأس المال على نطاق واسع (الذي يعتمد على التمويل من المدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية الكبيرة). أما العامل الثاني، فيرتبط بنمو الإنتاجية السريعة. وقد أدت الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها الإدارة الصينية إلى زيادة الكفاءة في الاقتصاد وهذا عزز الإنتاج وأدى إلى زيادة في الموارد المخصصة للاستثمارات الإضافية في الاقتصاد. لقد حافظت الصين تاريخيا على نسبة عالية من الادخار. فمع بداية الإصلاحات في عام 1979، بلغ الادخار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 32%. وقد تحققت وفورات معظم الصينيين خلال هذه الفترة من أرباح الشركات التي تعود ملكيتها للدولة، والتي كانت تستخدم من قبل الحكومة المركزية للاستثمار المحلي. وأدت الإصلاحات الاقتصادية، التي تضمنت اللامركزية في الإنتاج الاقتصادي، إلى زيادة كبيرة في مدخرات الأسر الصينية، وكذلك في نمو مدخرات الشركات. ونتيجة لذلك، ارتفعت النسبة الإجمالية للمدخرات الصينية بشكل مطرد لتصل إلى 53% في عام 2008، مقارنة بمعدل الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت فيها النسبة 9.0% في العام نفسه. وقد بلغ معدل الادخار

(1) MORRISON Wayne M., «China's economic conditions», congressional research service, the Library of congress, January 12, 2006, pp. 1-3

(2) MORRISON Wayne M., «China's economic conditions», June 24, 2011, p. 8

ذروته في الصين في عام 2008، إلا أن هذه النسبة تراجعت في السنوات الأخيرة إلى 3.49% في عام 2012، في الوقت الذي ارتفعت فيه في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى 0.10%⁽¹⁾.

وخلص العديد من خبراء الاقتصاد إلى أن مكاسب الإنتاجية، ولاسيما المتعلقة بزيادات في الكفاءة الإنتاجية كانت عاملاً رئيسياً آخر في النمو الاقتصادي السريع للصين. وقد أسهمت التحسينات في الإنتاجية إلى حد كبير في إعادة تخصيص الموارد لاستخدامات أكثر إنتاجية، ولاسيما في القطاعات التي كانت سابقاً تخضع لرقابة مشددة من قبل الحكومة المركزية، مثل الزراعة، والتجارة، والخدمات. كما عززت الإصلاحات التي طالت مجالات الإنتاج الزراعي، وتحرير العمال للعمل في قطاع الصناعات التحويلية الأكثر إنتاجية. كما أدت اللامركزية في الصين إلى ظهور مؤسسات غير حكومية أكثر كفاءة من مثيلاتها الحكومية مثل الشركات الخاصة ذات التوجهات السوقية، التي تسعى دائماً إلى متابعة أنشطة أكثر إنتاجية من الشركات المملوكة للدولة. يُضاف إلى ذلك ظهور عامل المنافسة الاقتصادية لا سيما في قطاع التصدير، وهذا أفسح المجال أمام الحكومات المحلية والإقليمية لإنشاء وتشغيل المؤسسات المختلفة التي تعتمد على مبادئ السوق، ومن دون تدخل من الحكومة المركزية. كما سمح الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين إلى جلب التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة والجديدة الضرورية التي عززت ورفعت من الكفاءة الإنتاجية والإدارية⁽²⁾.

(1) Economist Intelligence Unit Database.

(2) MORRISON Wayne M., «China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States», *op. cit.*, p. 6

وعلى الرغم من نسب النمو العالية على مستوى الناتج المحلي أو على مستوى التجارة الصينية أو على مستوى الاستثمارات الأجنبية⁽¹⁾، فإن مسألة استمرار هذا النمو الاقتصادي بوتيرة عالية ومستقرة تبقى محط جدال وخلاف بين كثير من المهتمين والاقتصاديين. فغالبية الاقتصاديين يؤكدون على استمرار وتيرة النمو بهذا المستوى لسنوات قادمة تتوقف على جملة من العوامل تتركز بشكل أساسي على ضرورة تنفيذ إصلاحات اقتصادية جوهرية وعميقة في البنية الاقتصادية والسياسية للدولة الصينية. ويجب أن تطل هذه الإصلاحات بالدرجة الأولى المؤسسات التابعة للدولة التي تشكل الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الصيني، وإصلاح النظام البنكي الصيني المرتهن أساساً لرقابة الحكومة المركزية الصينية. كما يجب أن تشمل الإصلاحات أيضاً التلوث والفساد الحكومي وضرورة معالجة الفوارق الاجتماعية التي تعصف بالمجتمع الصيني.

وقد أبدت الصين رغبتها المتزايدة في الابتعاد عن نموذجها الاقتصادي المتبع المتمثل بالنمو الاقتصادي السريع، والتوجه نحو تبني نموذجاً من النمو الذكي الذي يقلل من الاعتماد على الصناعات المعتمدة على الاستهلاك الكثيف للطاقة التي تسبب نسباً عالية من التلوث الذي يشكل مخاطر صحية للسكان وهذا يدفع الحكومة الصينية إلى تجاهل القوانين البيئية الخاصة بها بهدف تعزيز النمو الاقتصادي السريع⁽²⁾، نحو الاعتماد بشكل متزايد على التكنولوجيا العالية والطاقة

(1) ROSECRANCE Richard, «Power an international Relations: The Rise of China and Its Effects», *International Studies Perspectives*, N° 7, 2006, pp. 31-35

(2) حول التقارير والحوادث التي توضح التحديات البيئية في الصين، يمكن العودة إلى MORRISON Wayne M., «China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States», *op. cit.*, pp. 32-34

الخضراء والخدمات الاجتماعية وبالتالي الحصول على نمو اقتصادي أكثر توازناً⁽¹⁾.

ومما لا شك فيه أن نمو الصين الاقتصادي قد رافقه صعود سياسي وعسكري أثار مخاوف أقليمية وأمريكية. وبهدف عدم إثارة الصين لمثل هذه المخاوف، فقد رفعت شعار نمو الصين السلمي الذي أصبح المبدأ الأساسي للسياسة الصينية الخارجية في القرن الواحد والعشرين وأصبح مبدأ العمل الأساسي للجيل الرابع من القادة الصينيين⁽²⁾.

فبلدان آسيا هي المجال الأساسي المُستهدف من شعار نمو الصين السلمي بهدف إزالة مخاوف جيران الصين الأقليميين وتجنب مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. فالصين تريد أن تبعث برسائل لهذه الدول مفادها أن نمو الصين الاقتصادي والعسكري لا يمثل تهديداً للسلام والاستقرار في المنطقة وإنما سيكون له انعكاسات إيجابية على العالم، ذلك أن النمو الصيني الحالي والاقتصاد الصيني بما يمتلك من إمكانات اقتصادية تنافسية هائلة لا يمثل تهديداً لأي دولة ولا يُشكل تهديداً أو منافساً اقتصادياً. فالصين كانت تعي تماماً وبشكل واقعي وبراعماتي أهمية المنطقة الآسيوية للاقتصاد الصيني، وتُدرِك أهمية العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد الصيني.

وقد ترجمت الصين رغبتها في أن تلعب دوراً أكثر فعالية في المسائل والقضايا العالمية من خلال زيادة انخراطها في إيجاد حلول للقضايا العالمية الرئيسية، ومشاركتها في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية. فاقترحت منطقة

(1) *Idem*, p. 6

(2) GILL Bates, HUANG Yanzhong. «Sources and limits of China's Soft power», *Survival*, Vol.48, N°.25, Summer 2006, p. 3

للتبادل التجاري الحر، وانضمت إلى معاهدة الصداقة والتعاون في منطقة جنوب شرق آسيا في عام 2003، وأصبحت عضواً في الحوار الأمني الإقليمي. ومارست الصين مع نهاية تسعينيات القرن الماضي نشاطاً أكثر فعالية في مهمات حفظ السلام العالمية، ولعبت دوراً في منظمة شانغهاي⁽¹⁾.

وبعد التطور الاقتصادي الكبير الذي حققته بعض الدول في آسيا، فقد بدأت بعض الدول ونخص بالذكر هنا الصين في نشر نفوذها الاقتصادي والثقافي والسياسي في مناطق خارج حدود المنطقة الإقليمية إلى مناطق أبعد في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى.

ثالثاً: صعود القوى الآسيوية الأخرى

إن أي دراسة تتناول تفرد العملاقين الآسيويين (الصين واليابان) يجب ألا تكون على حساب إهمال دراسة ومعالجة ظواهر اقتصادية آسيوية أخرى نشأت في منطقة جغرافية قريبة منهما. ففي الفترة التي امتدت بين نهاية الحرب العالمية الثانية وعام 1990 برزت ظواهر اقتصادية متطورة لا يمكن إغفالها، ولا سيما أنها أثارت دهشة كاملة لدى الغرب صاحب الريادة في التطور الاقتصادي. ربما لا نستطيع أن نساوي هذه الدول - من حيث النمو والتطور الاقتصادي - مع كل من اليابان والصين، أو أن نقوم بتصنيف كل الدول الآسيوية بالمستوى نفسه بقدر ما يمكننا أن نقسمها إلى فئات مختلفة ومتمايزة تعتمد على تاريخ انطلاق التطور أولاً، ونقاط الاختلاف والتشابه بين هذه الدول ثانياً. بشكل عام، يمكن أن نشير إلى أن أهم هذه الدول هي تايوان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورا وتايلاند وماليزيا وإندونيسيا والفلبين. هذا في الوقت الذي لا يمكن النظر إلى بعض الدول الأخرى

⁽¹⁾ *Idem*, p. 19-20

بالنظرة نفسها مثل كوريا الشمالية وميانمار وفيتنام ولاوس وهي بلدان مُتخلفة تعيش أوضاعاً اقتصادية صعبة.

ومع بداية الخمسينات، لم يكن أحد يتوقع الانطلاقة الاقتصادية الكبيرة لدول النمر الآسيوية (تايبان وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورا). فتايبان التي حققت تطوراً اقتصادياً لافتاً بين عامي 1950 و 1960 بلغ معدل النمو فيها 6,7%. فعلى الرغم من الظروف التاريخية الصعبة التي مرت بها هذه الدول، إلا أن أدائها الاقتصادي سيُشكل حالة تُثير إعجاب ودهشة الجميع. فهونغ كونغ، المستعمرة البريطانية منذ عام 1942 تعرضت للدمار من قبل الاحتلال الياباني، وسنغافورا، مُستعمرة التاج البريطاني القديمة دخلت في الاتحاد الفيدرالي الماليزي عام 1963، ثم عادت وانسحبت منه بعد ذلك بعامين حيث استعادت مكانتها كدولة ملكية في عام 1965. إلا أن موقعها كميناء على مُفترق طرق وممر اجباري للتجارة بين المحيط الهادي والمحيط الهندي سيمُنحها ميزة الموقع الذي يسمح لها أن تلعب دوراً اقتصادياً أساسياً يؤدي إلى أن تتحقق نمواً اقتصادياً سريعاً. أما كوريا الجنوبية التي أصبحت دولة بعد الحرب الكورية 1950-1953 ستخضع لسلطة عسكرية حتى عام 1979⁽¹⁾.

أما تايبان (فورموزا القديمة)، التي تعرضت بدورها للغزو الياباني، وتناوب كل من الصينيين الوطنيين والصينيين الشيوعيين في السيطرة عليها، وجدت نفسها حتى عام 1945 في وضع اقتصادي صعب. إلا أنها كانت تمتلك مجموعة من الميزات التي تمنحها القدرة على التطور من بينها البنية التحتية المؤهلة للنقل، والزراعة الجيدة التي يعمل بها ثلثا السكان وإعادة توزيع الأراضي التي تم

(1) PAULET Jean-Pierre., *L'Asie: nouveau centre du monde?*, Ellipses édition Marketing S.A., Paris, 2005, pp. 16-17

استصلاحها بين عامي 1949 و 1953. أما المفارقة فهي تلك التي تنطبق على شبه الجزيرة الكورية التي شهدت حرباً بين جزئها في الفترة الممتدة بين 1950 و 1953. فكوريا الشمالية تعيش وتعاني إلى الآن حالة من الفقر والتخلف، على عكس جارتها الجنوبية التي حققت تطوراً كبيراً ونموً مميزاً حيث بلغ نمو الناتج المحلي 5.9% بين عامي 1960 و 1970⁽¹⁾.

وقد شهدت هذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية تحولات بنيوية مذهلة وعميقة. فهذه الدول المعتمدة بشكل كبير على المستوردات، شهدت بعد الحرب العالمية الثانية بوقت قليل نمواً كبيراً للدخل المحلي الصافي. فالفرق بين النصف الأول من القرن العشرين والنصف الثاني منه لافتاً والنقد في مستوى الحياة كان قوياً. أما الدخل المحلي بالنسبة للفرد (تضاعف أكثر من أربع عشرة مرة) فقد حقق قفزة واضحة: كان بعد الحرب 1518 دولاراً في المتوسط، بلغ 20870 دولاراً للفرد في نهاية القرن العشرين. ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط بل تعداه إلى وجود تباين بين مستويات النمو للدول نفسها: ففي عام 1960 كان الدخل المحلي بالنسبة للشخص في هونغ كونغ 2300 دولار، بينما لم يتجاوز 700 دولار في كوريا الجنوبية. أما في هونغ كونغ، فقفز الناتج المحلي بالنسبة للفرد في عام 1960 من 2323 دولاراً إلى 25153 دولاراً في عام 2000، وفي سنغافورا من 2409 دولار في عام 1960 إلى 23556 عام 2000⁽²⁾.

وشهدت تايلاند نمواً سريعاً استمر حتى عام 1997. فالناتج المحلي بالنسبة للفرد تزايد خمسة أضعاف بين عامي 1980 و 2000 حيث بقي للزراعة الدور الأكثر فعالية: فتزايدت المساحات المزروعة وتنوعت وتطورت الصادرات. فتايلاند

⁽¹⁾ *Idem*, p. 18

⁽²⁾ *Idem*, pp.19-18

تحتفظ اليوم بيد عاملة زراعية قوية (44% في عام 2000). إلا أن هذا لا يعني الإهمال الكامل للصناعة، فالصناعات التحويلية تضاعفت بنسبة 25 مرة بين عامي 1970 و 1991، وتجاوزت المنتجات النسيجية في مجال الصادرات. ومع بداية السبعينات من القرن الماضي تزايدت حصة القطاع الصناعي من الدخل المحلي من 16% إلى 30%⁽¹⁾.

وعلى الرغم من النمو السريع والتطور الاقتصادي الكبير الذي تميزت به معظم بلدان آسيا، إلا أن هناك بلداناً لم تتأثر بعدوى التطور والنمو، بل شكلت استثناءً. هذا الاستثناء ينطبق بشكل أساسي على كل من كوريا الشمالية وبورما (ميانمار)، الأقل نمواً ليس في آسيا فحسب بل في العالم كله، وهما الدولتان اللتان اختارتا طوعية الانعزال والابتعاد عن الانفتاح الاقتصادي الذي كفل لدول آسيا الأخرى أن تحقق نمواً وتطوراً اقتصادياً واجتماعياً.

فكوريا الشمالية، التي تشارك مع كوريا الجنوبية الجزيرة نفسها، والتي يحكمها الحزب الشيوعي عزلت نفسها بنفسها بشكل كامل عن العالم الخارجي بعد الحرب الكورية، مُعتمدة إستراتيجية الانزواء والعزلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي التي فشلت وفشلت معها سياسة التصنيع الثقيل التي اتبعتها الدولة الكورية الشمالية منذ بداية ستينات القرن العشرين تحت عنوان التصنيع من أجل تحقيق الاستقلال الوطني. ومع فشل السياسات المتتالية لكوريا الشيوعية الهادفة لتحسين أوضاعها الاقتصادية، لجأت إلى الاستدانة والاعتماد على القروض الخارجية، واستيراد التقنيات الغربية المتطورة.

إلا أن هذه السياسة فشلت في تحقيق أي تحسن في الأوضاع الاقتصادية التي ازدادت سوءاً، وعانت بعض المناطق من المجاعة. وجاءت المسألة النووية

⁽¹⁾ Idem, p. 25

بمثابة طوق النجاة حيث قاىضت كورفا الشمالفة برنامجها النووي بالمساعدات الاقتصاءفة (الغذاءفة منها بشكل أساسف).

أما مفانمار؁ اللف تُشكل الاستثناء الآخر من عملفة التطور والنمو الكبرف اللف أصاب المنطقة الواقعة فف شرق وجنوب شرق أسفا؁ واللف تخضع لنظام حكم عسكرف ففككتاتورف منذ عام 1962 بقفب عبفة عن التطور والنمو اللف أصاب الدول الأسفوفة المجاورة لها. وتملك مفانمار إمكانيات جفدة للتطور كالموارد الطبعفة والأراضف الزراعفة الواسعة والصالحة للزراعة. وبسبب الأوضاع الاقتصاءفة السفة اللف عاشتها؁ أخذت مفانمار بالانفتاح على الغرب مانحة الشركات الغربفة الكبرف امتفايزات كبرفة؁ مُحققة نمواً مقبولا. إلا أن نجاح هذه السفاسة الانفتاحفة والحفاظ على استمرارفة التطور ودفمومته فعتمد بشكل أساسف على توفر البنف التحتفة (تفتقر مفانمار للبنف التحتفة الأساسية)؁ ونجاح السفاسة الاقتصاءفة والإصلاحفة اللف فعتمدها النظام الحاكم فف مفانمار.

لا شك أن البلدان اللف حققت نمواً اقتصادافاً كبرفاً استفادت بشكل مؤثر وفعال من كل المعارف التقنفة والتنظفمفة والإدارفة اللف أخترعت من قبل الدول المتقدمة والأكثر غنى؁ وهف الدول اللف اعتمدت بشكل أساسف على قدرتها فف الابتكار والتجدفد التكنولوجف والتنظفمف. ولعل ما فمفر الدول الأسفوفة تلك هو قدرتها على استخدام أمثل للمصادر. فقد امتلكت بلدان مثل هونغ كونغ وسنغافورة وتافوان وكورفا الجنوبية عوامل إفجابفة تُرجمت إلى إستراتيجفات حقففة. ولعل أبرز هذه العوامل فأتف عامل المساعدات الأمرفكة فف المقام الأول. فبضاف إلفه عامل السكان والفد العاملة الوفرفة والمهارة والشجاعة والأجور القلفة ودور البفئة الثقاففة والدفنفة والتوظفف الجفد لرؤوس الأموال والرغبة الكبرفة فف التصدفر.

لقد أسهمت العوامل الداخلية والخارجية في خلق الظروف والبيئة المناسبة، فرؤوس الأموال المحلية أضيفت إلى المساعدات الدولية (المال الأمريكي غطى 30% من الاستثمارات المحققة في تايوان). وقد لعبت اليد العاملة الواسعة والمتقنة والشابة (في كل من سنغافورا وتايوان وماليزيا وكوريا الجنوبية) دوراً مؤثراً في النمو المحقق. فآسيا تمتلك مصادر بشرية ذات قيمة عالية قادرة بذكائها الإنساني أن تجد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهها. ولا يمكن هنا تجاهل دور الأنظمة القوية التي تمتلك وسائلها الخاصة في التأثير على الاستثمارات واختيار خط التطور. وهذا هو حال كوريا الجنوبية حيث لعب التخطيط دوراً كبيراً في تحديد أهداف الخطط الخمسية للقطاعات ذات الأولوية: الإنشاءات البحرية في الخطة الثالثة بين عامي 1972-1976 على سبيل المثال، وهو نفس حال تايوان ابتداءً من عام 1953 حيث ستكون الأولوية في التخطيط لأعوام 1953-1957 و 1958 و 1960 للزراعة ثم للصناعة والصادرات⁽¹⁾.

إلا أنه وعلى الرغم من الإنجازات الاقتصادية الكبيرة التي حققتها الدول الآسيوية: دول النمر الأربعة (كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة)، ودول النمر الناشئة (ماليزيا وتايلاند والفلبين وإندونيسيا)، فقد تعرضت هذه البلدان لأزمة ضربت اقتصادياتها في عام 1997 كادت أن تؤدي إلى حدوث أزمة اقتصادية على مستوى العالم بأكمله لو لم يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة. فآثار هذه الأزمة لا تقتصر فقط على دول المعجزات الآسيوية، بل تجاوزتها إلى الكثير من دول العالم التي ارتبطت معها في علاقات تجارية ومالية كبيرة قد تؤدي إلى خسائر مهمة على مستوى المدفوعات لدول كثيرة وخسائر لعدد من البنوك الدولية الناشطة في تلك الدول. فقد شكلت هذه الدول المكان الرئيسي الذي استوعب حركة

⁽¹⁾ *Idem*, pp. 19-20

رؤوس الأموال الدولية التي ظهرت على شكل استثمارات مباشرة أو رؤوس أموال قصيرة الأجل⁽¹⁾.

ومما زاد من خطر انتقال الأزمة الاقتصادية الآسيوية من بلد إلى آخر هو العولمة التي يزداد تأثيرها يوماً بعد يوم الذي كان من أهم نتائجها إحداث قدر كبير من التشابك والتداخل بين مختلف الاقتصاديات على مستوى العالم بأكمله. كما عرضت هذه الأزمة سمعة كبريات المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية للخطر كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. فهذه المؤسسات انتقلت وبشكل مفاجئ من موقع المديح والمشجع في وقت كانت اقتصاديات هذه الدول مزدهرة إلى موقع اللائم والناقد والمعارض لسياسات تلك الدول وإجراءاتها الاقتصادية مُطالبه إياها بضرورة القيام بجملة من الإجراءات الاقتصادية التشفية⁽²⁾.

لا شك أن تأثيرات الأزمة التي خلفتها دول المعجزات الآسيوية لم تقتصر على تلك الدول بعينها، ولا على محيطها الآسيوي القريب، بل تعداه إلى كل الدول الآسيوية، وكثير من دول العالم، دون أن تُستثنى بطبيعة الحال - البلاد العربية من نتائج وتأثيرات هذه الأزمة⁽³⁾.

(1) بونيه إيريك، فوكان ميشيل، التطور الاقتصادي في آسيا الشرقية، ترجمة صباح كعدان، دمشق، الهيئة العامة للكتاب، 2011، ص 114-120

(2) زكي رمزي، المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، مرجع سابق، ص 87-88

(3) لمعرفة المزيد حول تأثيرات الأزمة الآسيوية عام 1997 المحلية والإقليمية والدولية والعربية، أنظر: رمزي زكي، المحنة الآسيوية، مرجع سابق، ص 88-113





الفصل السابع

منظمات دولية وإقليمية



الفصل السابع

منظمات دولية وأقليمية

يمكن تعريف المنظمة على أنها كيان ينشأ من خلال إطار قانون دولي يضم مجموعة من الدول، ويتكون من الأجهزة والفروع، ويتمتع بإرادة ذاتية مُستقلة، ويهدف إلى رعاية المصالح المشتركة للدول الأعضاء فيها. ولكل منظمة ميثاق أو قانون أساسي يتضمن القواعد الأساسية والقانونية التي تُحدد مبادئها وأهدافها وهيكلها التنظيمي، واختصاصاتها، والسلطات الممنوحة لها واللازمة لتحقيق أهدافها ونظامها المالي وغيرها من القضايا والمسائل الضرورية لضمان سير عملها.

أولاً: منظمات دولية

أبرزت الحرب العالمية الأولى الكثير من التحولات فيما يتعلق بطبيعة العلاقات الدولية، وأساليب التنظيم الدولي. ويعود الفضل في ذلك إلى التعاون بين الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، وما تطلبت العمليات العسكرية والسياسية من جهود مؤسسية لتنظيمها والوقوف على حسن سيرها وتحقيق أكبر قدر ممكن من الفاعلية في التنسيق بين كل القرارات الصادرة عن الأجهزة السياسية والدبلوماسية والفنية في سبيل تحقيق الهدف الأسمى وهو الانتصار في الحرب، الأمر الذي أصبح يُشكل بالنسبة للحلفاء هدفاً لا يمكن إلا تحقيقه.

وقد ركزنا في الفصل الآتي من هذا الكتاب على منظمة عالمية واحدة هي منظمة الأمم المتحدة، وعدة منظمات إقليمية. وسوف نتناول، في خلال الحديث

عن منظمة الأمم المتحدة، تاريخ تأسيسها، والمراحل التي مرت بها، والمؤسسات أو الأجهزة التي تمتلكها، إضافة إلى أهداف المنظمة ومبادئها.

1 - منظمة الأمم المتحدة

شكل تأسيس عصبة الأمم المتحدة عام 1920 قفزة نوعية في مجال تنظيم العلاقات الدولية، لأنها كانت بمثابة منظمة دولية ذات طابع عالمي وتمتلك من الأجهزة الدائمة ما يجعل منها الإطار الذي يُنظم ويُشرف على العلاقات بين الدول في تلك الفترة مما يضمن تحقيق السلم العالمي وعدم اندلاع الحروب.

وقد امتلكت العصبة ثلاث آليات يمكن أن تُمكنها من تحقيق السلم ومنع اندلاع الحرب. وهذه الآليات هي: آلية الأمن الجماعي وهو ما أشارت إليه المادة العاشرة من ميثاق العصبة. ففكرة الأمن الجماعي تقول إن أي عدوان من قبل أي دولة ضد دولة عضو في العصبة مخالف للأحكام الواردة في أحكام العصبة والتي تُلزم الدول الأعضاء باحترام القانون وضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية هو عدوان واقع على كل الدول الأعضاء، مما يفرض على هذه الدول التضامن والتعاون لردع هذا العدوان.

أما الآلية الثانية، فهي التي أشارت لها المادة الثامنة من ميثاق العصبة في نزع السلاح. فقد طالبت هذه المادة الدول الأعضاء بضرورة تخفيض مستوى تسليحها إلى الحد الذي يتفق مع متطلبات أمنها الداخلي، ومع التزاماتها الدولية في القيام بعمل عسكري لرد أي عدوان تقوم به دولة مُعتدية بناء على طلب من مجلس العصبة. وقد تم تشكيل لجنة عسكرية دائمة تابعة لمجلس العصبة لاقتراح التخفيضات اللازمة على التسليح وعلى حجم القوات البرية والبحرية والجوية المصرح بها من قبل كل دولة، وعرضها على المجلس لإقرارها. فإذا ما أقرت

قرارات اللجنة، فإنه يُحظر على الدول الأعضاء تجاوز حصصها التسليحية وقدراتها العسكرية المقررة إلا بموافقة من المجلس.

وقد عانت العصبة من مشكلة التوفيق بين المساواة القانونية (السيادية) والمساواة الفعلية. فالعصبة، لكي تتمكن من تفعيل قراراتها وتنفيذها، بحاجة إلى أن تضمن دعم ومساندة الدول الكبرى التي تُشكل المصدر الوحيد لموارد العصبة، وهو ما يمكن أن يمنح هذه الدول مزايا أكثر تتناسب مع ما تقدمه. فكان الحل لذلك إنشاء الجمعية العامة التي تتساوى فيها جميع الدول من حيث المساواة في الأصوات، ومجلس تشغل فيه الدول الكبرى وحدها مقاعد دائمة، بينما يتم شغل المقاعد الأخرى من قبل دول أخرى عن طريق التناوب. وأصبح لكل من الجمعية العامة والمجلس الدائم مهام منفصلة ومختلفة عن بعضهما البعض.

ومثلت آلية تسوية النزاعات بين الدول بالطرق السلمية الآلية الثالثة من آليات عصبة الأمم المتحدة لتحقيق السلم ومنع اندلاع الحروب. فقد وضعت العصبة أمام الدول الأعضاء، إذا ما فشلت الوسائل التقليدية السلمية كالتفاوض والوساطة، ثلاث وسائل تلجأ إليهما الدول المتنازعة لحل خلافاتها بالطرق السلمية: فإما اللجوء للتحكيم أو للقضاء الدولي، أو بالعرض على مجلس العصبة أو جمعيتها العامة. واللافت أن العصبة لم تُحرم اللجوء للحرب تحريماً قاطعاً لكنها جعلته كخيار أخير يمكن اللجوء إليه، وذلك بعد استنفاد كل الوسائل السلمية المتاحة، إضافة إلى فترة زمنية (من ثلاثة أشهر) يهدأ فيها النزاع على أمل التوصل إلى حله قبل اللجوء إلى الحرب. وتُمثل محكمة العدل الدولية من أهم وسائل عصبة الأمم المتحدة لتحسين الحل السلمي للمنازعات. والمحكمة عبارة عن جهاز قضائي دائم مكون من قضاة يختارهم مجلس العصبة وجمعيتها، وهم غير قابلين للعزل.

ويُشار إلى حرص العصبة على ترجيح كفة الدول الكبرى دائمة العضوية على حساب الدول الأخرى غير الدائمة من خلال منح خمسة مقاعد دائمة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان، والمقاعد الأربعة الباقية لدول يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة. وهذا لم يحصل لعدم انضمام الولايات المتحدة للعصبة والانسحابات المتتالية وتغيير عدد المقاعد فيما بعد.

وأصبحت جنيف مقراً للعصبة التي استمرت حتى عام 1940 حيث انهارت بسبب الحرب العالمية الثانية. فقام الإيرلندي شون ليستر بتسيير الأمور العملية الخاصة بالمنظمة حتى تمت تصفيتها نهائياً في عام 1946، حيث قامت منظمة الأمم المتحدة وورثتها قانونياً وحلت محلها.

فمنظمة الأمم المتحدة عبارة عن منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع الدول المستقلة تقريباً. وقد تأسست المنظمة في 24 تشرين الأول من عام 1945 في سان فرانسيسكو، حيث أصبحت مدينة نيويورك الأمريكية مقراً دائماً للمنظمة الوليدة والذي انتقلت إليه من مقرها المؤقت في برونكس في أوائل الخمسينات. وقد ورثت المنظمة عصبة الأمم التي استمرت بين عامي 1920 و 1945 والتي فشلت في مهامها ولاسيما بعد قيام الحرب العالمية الثانية.

ظهرت فكرة إنشاء منظمة الأمم المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية من خلال المؤتمرات التي عُقدت في موسكو وطهران في عام 1943. وقد تضمن إعلان موسكو في الثلاثين من تشرين الأول 1943، الذي ضم وزراء خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا، ووقع عليه سفير الصين في موسكو، التزام الدول الأربعة الكبرى المتحالفة بالعمل على إنشاء منظمة دولية بديلة لعصبة الأمم. وقد نص هذا الإعلان على اعتراف الدول (الأربع) بضرورة العمل على إنشاء منظمة دولية عامة في أسرع وقت ممكن، تقوم على أساس

احترام مبدأ المساواة السيادية بين كل الدول المحبة للسلام وتكون مفتوحة العضوية لمثل هذه الدول كبيرها وصغيرها، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقد أكد لقاء طهران، الذي ضم الزعماء الثلاثة روزفلت وتشيرشل وستالين، إعلان موسكو مع التشديد على المسؤولية الملقاة على عاتق دولهم الثلاث فيما يتعلق بصنع السلام بعد الحرب⁽¹⁾.

أما اسم الأمم المتحدة الذي أُعطي للمنظمة فينسب للرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت الذي اقترح استعمال هذا التعبير في إعلان واشنطن في كانون الثاني من عام 1942 إشارة لتحالفهم. وقد تضمن هذا الإعلان التزام الدول الموقعة على الإعلان بمواصلة الحرب ضد دول المحور والتعاون المشترك فيما بينهم حتى تحقيق النصر ورفض عقد أي اتفاق منفصل مع دول المحور. كما تضمن الإعلان التزام الدول الموقعة على إعلان واشنطن بالمبادئ التي نصّ عليها ميثاق الأطلنطي عام 1941.

وفي منتصف عام 1944 عُقدت مشاورات دامبرتون أوكس المتعلقة بإنشاء منظمة عالمية جديدة تحل محل عصبة الأمم. وعلى الرغم من بعض الخلافات التي ظهرت في أثناء تلك المشاورات حول بعض القضايا التي تم الاتفاق على تأجيل مناقشتها، فقد اتفقت الدول الأربع الكبرى على جملة من القضايا تتعلق بالأهداف العامة للمنظمة والخطوط العريضة لهيكلها التنظيمي وآليات عملها. ومن بين أهم القضايا التي تم الإجماع عليها هي تلك التي تتعلق بمكانة الدول الكبرى ومسؤولياتها الخاصة فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين وضرورة أن تصبح دولاً دائمة العضوية في مجلس الأمن، وتوزيع الصلاحيات والاختصاصات على

(1) نافعة حسن، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945،

عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 202، 1995، ص 66

كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية. كما تم الاتفاق في المؤتمر على إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي كفرع تابع للجمعية العامة. أما أهم القضايا الخلافية فهي نظام التصويت في مجلس الأمن، وعضوية جمهوريات الاتحاد السوفييتي، وطبيعة محكمة العدل الدولية فيما إذا كانت محكمة جديدة أم امتداد للمحكمة الدائمة للعدل الدولية وهل هي مستقلة أم أحد الفروع التابعة للمنظمة. أما النقطة الخلافية الرابعة فهي التي تتعلق بالمرحلة الانتقالية وتصفية أعمال عصبة الأمم. وكذلك بعض الخلافات الأخرى التي تتعلق بتنظيم السكرتاريا ودور الأمين العام وأنشطة المنظمة الوليدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

وفي مؤتمر يالطا الذي عُقد بين 4 و12 شباط من عام 1945، وضم زعماء الدول الكبرى الثلاثة روزفلت وتششرشل وستالين تم الاتفاق بين الزعماء الثلاث على حل القضايا الخلافية التي ظهرت خلال مشاورات دامبرتون أوكس والتي تركزت حول: نظام التصويت في مجلس الأمن حيث يقتصر التصويت على القضايا الموضوعية دون الإجرائية وامتناع الدول الأطراف في النزاع عن المشاركة في التصويت. كما تم الاتفاق على الخطوط العريضة والمبادئ العامة فيما يتعلق بنظام الوصايا. ووافق الاتحاد السوفييتي على قبول عضوية كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء كعضوين مؤسسين. وأخيراً، فقد تم الاتفاق على الدعوة لمؤتمر تأسيسي للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في الخامس والعشرين من نيسان من عام 1945. وقد شكلت مقترحات دامبرتون أوكس ومؤتمر يالطا الأساس التفاوضي في مؤتمر سان فرانسيسكو، وأن تتولى الولايات المتحدة توجيه الدعوة

(1) المرجع نفسه، ص 67-68

لهذا المؤتمر، وأن يكون برعاية الدول الكبرى الأخرى بما فيها فرنسا والصين حسب رغبتهما⁽¹⁾.

وعُقد مؤتمر سان فرانسيسكو اعتماداً على مقترحات دامبرتون أوكس التي كانت هدفاً لهجوم وانتقاد الدول الصغرى، وهذا ما مهد لحدوث انقسام في المؤتمر بين كتلتين مختلفتين: كتلة الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية، وباقي الدول الأخرى. وفي هذا المؤتمر التأسيسي الذي سُمي "مؤتمر الأمم المتحدة للتنظيم الدولي" ظهرت الخلافات الكبرى بين الكتلتين حول الكثير من القضايا. فتركز هجوم الدول الصغرى على نظام التصويت في مجلس الأمن، وعلاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية، وموقف الأمم المتحدة من القضايا الاستعمارية من جهة ومن المسائل الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية.

ففيما يتعلق بقضية التصويت في مجلس الأمن الدولي، فقد عدت معظم الدول أن السلطات الممنوحة للمجلس أوسع مما ينبغي وتفضي إلى تقليص في سلطات وصلاحيات الجمعية العامة. ورأت هذه الدول أن النصوص الخاصة التي تتعلق بقواعد التصويت تحتوي على الكثير من الغموض. يُضاف إلى ذلك أن حق النقض الممنوح للدول الخمس الدائمة يحتوي تمييز كبير وغير مقبول يمكن أن يؤدي إلى شلل في قدرة مجلس الأمن على اتخاذ القرارات التي تمكن الأمم المتحدة من القيام بالدور المطلوب منها لا سيما المسائل التي تتعلق بحفظ السلم والأمن العالميين.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية، فقد رأت الدول غير الدائمة العضوية ضرورة أن تعترف المنظمة بالمنظمات الإقليمية

(1) المرجع نفسه ص 69

ودورها في التسوية السلمية للمنازعات الدولية. وهنا يمكن أن نُشير إلى موقف الدول العربية التي امتلكت منظمة خاصة بها هي جامعة الدول العربية قبل انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو، والدول الأمريكية التي أنجزت خطوات واسعة نحو إنشاء منظمة أفليمية خاصة بها. ولم يتضمن الميثاق الأصلي في مؤتمر سان فرانسيسكو أي إشارة للمسائل الاستعمارية إلا من زاوية نظام الوصايا الذي تعين أن يحل محل نظام الانتداب الذي تم إقراره في ظل عصبة الأمم. وقد تمكنت الدول الصغرى من إعادة صياغة الجزء الخاص بنظام الوصايا بحيث يصبح فصلاً مستقلاً في الميثاق ويحتوي على نصوص واضحة تحدد طبيعة المهام الملقاة على عاتق الدول الوصية ومسؤولية الأمم المتحدة في الرقابة على إدارة هذه الدول للأقاليم المشمولة بنظام الوصايا. وبرز الفصل الجديد المتعلق بالإعلان الخاص بالأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي أحد أبرز النجاحات التي تم تحقيقها حول القضية الاستعمارية، بينما لم يتم تحقيق الكثير فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية بسبب موقف الاتحاد السوفييتي الذي لم يكن متحمساً لذلك⁽¹⁾.

وفي السادس والعشرين من حزيران من عام 1946 تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في صيغته النهائية من قبل خمسين دولة، ودخل حيز التنفيذ في الرابع و العشرين من تشرين الأول في العام نفسه. كما تمت الموافقة على أن تصبح نيويورك المقر الرسمي والدائم للمنظمة بعد أن انتقلت إليه في بداية الخمسينات من برونكس. وقد تم تشكيل لجنة تحضيرية لاتخاذ جميع الإجراءات والترتيبات اللازمة لبدء نشاط المنظمة حيث عقدت أول اجتماعاتها في العاشر من كانون الثاني 1946 في لندن.

(1) المرجع نفسه، ص 71-74

أ - البنية التنظيمية للأمم المتحدة

تتكون الأمم المتحدة من ست أجهزة وفروع رئيسية تقوم بوظائف المنظمة. وسوف نعالج فيما يأتي هذه الأجهزة الستة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة بشكل مُختصر⁽¹⁾.

أ - الجمعية العامة

تُمثل الجمعية العامة الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة والوحيدة التي تُمثل فيها جميع الدول الأعضاء بشكل متساوٍ حيث إن لكل دولة صوتاً واحداً. ولا يجوز، حسب الفقرة الثانية من المادة التاسعة من ميثاق المنظمة، أن يُمثل العضو الواحد أكثر من خمس مندوبين في اجتماعات الجمعية. وتجتمع المنظمة مرة واحدة كل عام تبدأ في يوم الثلاثاء من الأسبوع الثالث من شهر أيلول وتستمر لثلاثة أشهر. ويمكن للجمعية أن تعقد اجتماعات استثنائية أو طارئة خلال أربع وعشرين ساعة بناء على طلب من مجلس الأمن أو من أغلبية الدول الأعضاء أو بطلب من عضو واحد. وتنتخب الجمعية في أولى جلسات انعقادها رئيساً وسبعة عشر نائباً وتناقش المسائل المعروضة على جدول أعمالها من خلال سبع لجان نوعية.

وتدخل في مهام وصلاحيات الجمعية، على عَدها الجهاز الوحيد الذي يمثل جميع الدول الأعضاء، مناقشة كل القرارات والتوصيات التي تدخل في اختصاص الأمم المتحدة. إلا أن حرية النقاش التي تسود الاجتماعات لا يماثلها حرية في

(1) أغلب المعلومات التي تتعلق بالهيكل التنظيمي للأمم المتحدة تم أخذها من: نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص 96-118. وكذلك من الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت: <http://www.un.org/ar>

اتخاذ القرارات أو التوصيات. فالمادة الثانية عشرة أعطت لمجلس الأمن فقط صلاحية اتخاذ القرارات التي تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين. وهذا يعني أنه ليس من صلاحية الجمعية اتخاذ أي قرار أو توصية إلا بناءً على توصية صريحة من مجلس الأمن. فعلى هذا الأساس، تنحصر صلاحيات الجمعية العامة فقط في النقاش لأي قضية حتى لو تعلقت بالأمن والسلم الدوليين، لكن دون صلاحية اتخاذ القرارات. فالجمعية ليس لها صلاحيات في إصدار قرار ملزم، أو توجيه خطاب إلى الدول الأعضاء إلا بصورة توصيات غير ملزمة.

إلا أن الصلاحيات التي تتمتع بها الجمعية إدارية داخلية بحتة: اعتماد الميزانية وتحديد إسهام كل دولة الذي يمكنها من الهيمنة المالية والإدارية، وانتخاب الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن والدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وانتخاب دول أعضاء في الجمعية كأعضاء في مجلس الوصايا. وتتقاسم الجمعية مع مجلس الأمن اختيار الأمين، وانتخاب قضاة محكمة العدل الدولية، وتوقيع العقوبات على الدول الأعضاء. كما تتمتع الجمعية بصلاحيات الإشراف والرقابة على أجهزة منظمة الأمم المتحدة الأخرى كمجلس الأمن على سبيل المثال.

ويختلف نظام التصويت في الجمعية العامة تبعاً للمسائل المطروحة: فالقرارات والتوصيات المهمة، كالتوصيات المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين وانتخاب أعضاء في مجالس المنظمة المختلفة، لكي تصبح نافذة تحتاج إلى أغلبية الثلثين، أما القرارات البسيطة فتحتاج فقط إلى أغلبية بسيطة.

ب- مجلس الأمن الدولي

يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً، خمسة منهم أعضاء دائمون وهم الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية الصين الشعبية، والاتحاد السوفياتي (روسيا)، وفرنسا وبريطانيا. أما الأعضاء العشر الآخرون، فيتم انتخابهم كل سنتين من جانب الجمعية العامة. ويُشترط، عند انتخاب الأعضاء غير الدائمين، أن يتم مراعاة أمرين أساسيين: الأول هو إسهام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، والثاني عدالة التوزيع الجغرافي.

ويعقد مجلس الأمن اجتماعات دورية في مقر منظمة الأمم المتحدة أو في غيرها لتسهيل القيام بمهمته. كما يمكن للمجلس أن يعقد اجتماعاته في أي وقت بناء على طلب من أي دولة عضو أو غير عضو في المنظمة الدولية أو من الأمين العام للأمم المتحدة.

ويتولى المجلس القيام بكل المهام التي تمكنه من تحقيق وظيفته الأساسية وهي المحافظة على الأمن والسلم العالميين. وتشمل صلاحياته أيضاً عدداً من الأمور الإدارية والدستورية المتعلقة بتنظيم العمل في الأمم المتحدة. إلا أن أبرز اختصاصات مجلس الأمن ما جاء في الفصل السادس من ميثاق المنظمة، وهو تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وهو الذي عرفه الفصل السابع على أنه: في حالات تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان. ففي حالة تسوية المنازعات بالطرق السلمية، يحق لمجلس الأمن أن يوصي بحل النزاع إذا طلبت ذلك جميع الأطراف. أما في الحالة الثانية التي تتعلق بحالات تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع عدوان، فإن مجلس الأمن يمتلك سلطات واسعة وملزمة، إذ إنه يتدخل بصفة رادعة مهمتها حفظ السلم أو إعادته إلى وضعه الطبيعي.

إلا أن تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتمتعته بالمكانة المهابة والرادعة تتوقف على عدة أمور: وهي تعهد جميع الدول الأعضاء بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها، وأن تقدم الدول الأعضاء لمجلس الأمن ما يحتاجه من قوات ومساعدات وتسهيلات ضرورية، وإلزام الدول الأعضاء بأن يكون لها وحدات جوية جاهزة للاستخدام فوراً بناءً على طلب من مجلس الأمن للمشاركة في أعمال الردع الدولية المشتركة.

وهناك اختصاصات أخرى لمجلس الأمن يمكن إيجازها على النحو الآتي: أن يوصي الجمعية العامة بقبول الدول الأعضاء الجدد، أو إيقاف أي عضو، أو فصل أي عضو. كما يختص مجلس الأمن بحق إنهاء الإيقاف ورد حقوق العضوية إلى العضو الموقوف، ووضع الخطط التي تعرض على الدول الأعضاء لتنظيم التسليح أو لنزع السلاح. ويحدد المجلس الشروط التي يجوز بموجبها لسائر الدول غير الأعضاء في محكمة العدل الدولية أن تتقاضى أمام المحكمة، وله وحدة السلطة التي تلزم الدول المعنية بتنفيذ حكم المحكمة. ويشرف المجلس على تطبيق نظام الوصاية بالنسبة للأقاليم الإستراتيجية فقط. ولعل الوظيفة الأساسية للمجلس لا تقتصر فقط على حفظ السلم والأمن الدوليين، بل في مشاركته الفعالة في إدارة شؤون منظمة الأمم المتحدة وانتظام العمل بها.

ث - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تأتي أهمية هذا المجلس من كونه الجهاز المفوض من الجمعية العامة للأمم المتحدة للقيام بعدد ضخم من المهام والأنشطة التي تتعلق بالمشكلات الدولية المتعلقة بالتنمية، والتجارة الدولية، والتصنيع، والثروات الطبيعية، والعلوم

التكنولوجية، وحقوق الإنسان، ووضع المرأة والسكان، والخدمات الاجتماعية، ومكافحة الجريمة والمخدرات.

كما يوصف بأنه الجهاز الذي يُمثل حلقة الوصل بين نشاط منظمة الأمم المتحدة من جهة والوكالات الدولية الأربعة عشرة المتخصصة من جهة ثانية، والتي تُشكل مع الأمم المتحدة ما يُسمى منظومة الأمم المتحدة. كما يعمل المجلس على تطوير وتنسيق أنشطة المجتمع المدني العالمي التي تتكفل المنظمات الدولية غير الحكومية القيام بها.

وقد حددت المواد من 62 إلى 66 مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي الرئيسية، نذكر أهمها: القيام أو التوجيه للقيام بالدراسات ووضع التقارير عن المسائل الدولية، والعمل على نشر احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتزويد مجلس الأمن بما يلزم من معلومات عن الأمور التي تدخل في مجال اختصاصه، وتقديم الخدمات التي توافق عليها الجمعية العامة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكذلك للوكالات المتخصصة بناء على طلبها، والتشاور مع المنظمات الدولية غير الحكومية في المسائل التي تهم المجلس وطبيعة علاقتها مع الأمم المتحدة...

ويتكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي من 54 مقعداً يتم شغلها بالانتخاب من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة لمدة ثلاث سنوات. كما يتم تجديد ثلث هذه المقاعد سنوياً. وعلى الرغم من نظام الانتخاب في المجلس، إلا أن عدداً من الدول الكبرى التي تتمتع بوزن اقتصادي وسكاني كبير تشغل مقاعد دائمة وشبه دائمة. وقد تم توزيع المقاعد، وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، على الشكل التالي: 14 مقعداً للدول الإفريقية، 11 للدول الآسيوية، 10 لدول أمريكا

اللاتينية، و 6 مقاعد لدول أوروبا الشرقية، بينما تستحوذ دول أوروبا الغربية ودول أخرى على 13 مقعداً.

ويتم اتخاذ القرارات في المجلس بالأغلبية المطلقة (النصف + 1)، على الرغم من أن التوصل إلى اتفاق بالنسبة للمسائل المطروحة هو الاتجاه الذي غلب على عملية التصويت في المجلس خلال السنوات الأخيرة. ويعقد المجلس دورتين في كل عام، دورة منهما في مقره الرئيسي في نيويورك، والأخرى في المقر الأوروبي في جنيف، حيث تستغرق كل دورة ما يقارب الشهر.

ويتكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أربع لجان: الأولى اللجان الوظيفية أو لجان العمل (لجنة الإحصاء، ولجنة السكان، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة التنمية الاجتماعية...)، والثانية اللجان الإقليمية وهي اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومقرها أديس أبابا في أثيوبيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ومقرها بانكوك في تايلاند، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومقرها جنيف في سويسرا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا ومقرها المؤقت عمان في الأردن، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ومقرها سانتياغو في تشيلي. أما اللجان الثلاثة فهي اللجان الدائمة. أما الرابعة فهي اللجان الفنية الدائمة.

ث - مجلس الوصاية

يعمل مجلس الوصاية تحت سلطة وإشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتقتصر مهمته الإشراف على إدارة الأقاليم التي خضعت لنظام الوصاية الذي حل محل نظام الانتداب، ولا تشمل مهمته الأقاليم الإستراتيجية التي وضعت تحت إشراف مجلس الأمن حسب ميثاق الأمم المتحدة. ويهدف نظام الوصاية إلى

تحقيق تقدم الأقاليم التي خُصصت له، والذي يؤدي في النهاية إلى الحصول على الحكم الذاتي أو الاستقلال الكامل.

ويمكن إجمال اختصاصات مجلس الوصاية على النحو الآتي: النظر في التقارير التي ترفعها السلطة القائمة بإدارة الأقاليم الخاضعة لنظام الوصاية، والنظر في الشكاوى التي تُرفع إليه عن أوضاع الأقاليم المشمولة بنظام الوصاية، وتنظيم زيارات دورية لهذه الأقاليم، ووضع تصميم استبيان يوضح مدى التقدم الذي أحرزته الأقاليم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، والاستعانة أخيراً بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والوكالات المختصة كلما رأى المجلس ذلك ضرورياً لمساعدته بالقيام في المهام الموكلة إليه.

ويتشكل مجلس الوصاية من الأعضاء الذين يتولون أقاليم مشمولة بالوصاية، والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين لا يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية، وعدد من الأعضاء الذين يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة ضمن الحدود التي تسمح بإقامة التوازن العددي بين الأعضاء الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصايا والآخرين. ولكل دولة عضو في مجلس الوصايا صوت واحد دون تمييز، وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات. وقد تمكن المجلس من تحقيق أهدافه بالكامل حيث لم يعد هناك أقاليم مشمولة بنظام الوصاية، وأصبح من الصعب الحفاظ على التوازن العددي المنصوص عليه في الميثاق الأممي، وبذلك أصبح مجلس الوصاية عضواً ضامراً في البنية التنظيمية للأمم المتحدة ولم يعد له وظيفة تذكر.

ج- محكمة العدل الدولية

وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وهو استمرار للمحاولات التي تهدف إلى إقامة سلطة قضائية دائمة في مجال العلاقات الدولية للفصل في المنازعات بين الدول. وتعد كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. وسمح الميثاق للدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تنضم للنظام الأساسي للمحكمة، كما سمح لكافة الدول بأن تتقاضى أمام المحكمة بالشروط التي تحددها الجمعية بناءً على توصية من مجلس الأمن.

ويتمتع قضاة المحكمة بالاستقلالية والحرية الكاملة في العمل وفي مواجهة الدول التي ينتمون إليها أو الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويبلغ عدد القضاة في المحكمة خمسة عشر قاضياً يتم انتخابهم لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد. ويتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة ومجلس الأمن بشكل مستقل. ويجب أن تتوفر في القاضي عند انتخابه النزاهة والحكمة والموضوعية وأن يكون قد شغل أرفع المناصب القضائية أو من بين الخبراء القانونيين الدوليين من المستوى الرفيع. ولا يجوز انتخاب أكثر من قاضٍ من دولة واحدة، وأن يراعى عند تشكيل المحكمة أن يكون التشكيل ممثلاً للثقافات الكبرى والنظم القانونية الرئيسية في العالم.

ويتمتع القاضي بالمزايا والحصانات الدبلوماسية المقررة لرؤساء البعثات الدبلوماسية ولا يجوز عزلهم إلا بقرار صادر من المحكمة نفسها وبإجماع الآراء حول عدم أهلية العضو أو عدم قدرته على أداء الوظائف الموكلة إليه لأسباب صحية أو عقلية. أما اختصاصات المحكمة فهي العمل على الفصل في المنازعات بين الدول أو أن يكون كجهاز إفتائي يُصدر آراء استشارية تعبر عن رأي القانون حول أي مسألة خلافية.

خ- الأمانة العامة

وهي الجهاز الإداري والفني الذي يتولى الأعمال الإدارية كافة بالنسبة لجميع فروع الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية والفرعية، باستثناء محكمة العدل الدولية. وتتكون من الأمين العام وعدداً كبيراً من الموظفين للقيام بالأعمال الإدارية المطلوبة. ويعد الأمين العام أعلى موظف إداري، وهو المتحدث باسم الأمم المتحدة ومسؤول عن الجهاز وعمله. ويتركز دور الأمين العام على إدارة الجهاز والتأكد من حسن قيامه بالمهام الموكلة إليه. ويضاف إلى مهمة الإشراف والإدارة للأمين العام، مهام سياسية فاقت في بعض الأحيان مهامه الإدارية. كما يعتبر الأمين العام مسؤولاً عن تعيين وتكليف موظفي الأمانة العامة الآخرين مراعيًا عند التعيين الكفاءة المهنية والفنية، وعدالة التوزيع الجغرافي.

ويتم تعيين الأمين العام من قبل الجمعية العامة بناءً على توصية من مجلس الأمن. ويشترط في موافقة مجلس الأمن موافقة تسعة أعضاء من بينهم الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية في المجلس. وتستمر ولاية الأمين العام خمس سنوات. وكان النرويجي تريغفي لي أول أمين عام للأمم المتحدة تم تعيينه في الأول من شباط عام 1946 بناءً على توصية من مجلس الأمن.

أما مهمة جهاز الأمانة العامة الذي يساعد الأمين العام فهو إعداد جدول أعمال فروع الهيئة وجميع الوثائق والدراسات والبيانات والإحصاءات التي تطلبها الهيئة العامة، وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والإشراف على حسن سير العمل فيها. كما تتولى الأمانة العامة إعداد مشروع برنامج وميزانية المنظمة والتقارير السنوي عن أنشطة وأعمال المنظمة كافة والذي يتولى الأمين العام عرضها على الجمعية العامة. ويُعد موظفي الأمم المتحدة موظفين دوليين يجب عليهم أن يؤديوا مهامهم باستقلالية تامة، ولا يخضعون لدولهم ولا يتلقون أوامر أو تعليمات منها.

وتلتزم حكومات الدول الأعضاء بدورها عدم التأثير بأي شكل من الأشكال على مواطنيها من موظفي الأمانة العامة عند أدائهم لوظائفهم واحترام الصفة الدولية الخالصة لهذه الوظائف. ويتمتع موظفو الأمم المتحدة بالحصانات والامتيازات التي أقرتها اتفاقية حصانات وامتيازات الأمم المتحدة في الثالث عشر من شباط 1946، لتمكين الموظف من أداء عمله بحيادية واستقلالية عن الدول الأعضاء.

ب- أهداف المنظمة ووظائفها

حددت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة أهداف الأمم المتحدة ووظائفها كما يأتي:

أ- **حفظ الأمن والسلم الدوليين:** وهو الهدف الأساسي لنشاط المنظمة الدولية. ويأتي هذا الاهتمام بسبب الظروف والملابسات التي رافقت نشأة الأمم المتحدة. فالتركيز الأساسي هو على كيفية حفظ السلام والأمن الدوليين ومنع حدوث حرب كالحرب العالمية الثانية وما رافقها من خراب وتدمير. وقد أشارت الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق إلى أن قيام الأمم المتحدة بمهامها المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين يقتضي منها اتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها. أما إذا ما اندلعت المنازعات فعلى المنظمة أن تحاول حل النزاع بالطرق والوسائل السلمية اعتماداً على مبادئ وأسس العدل والقانون الدولي، وليس وفقاً لمقتضيات ومنطق موازين القوى التي لا تتفق مع موازين العدالة أو قواعد القانون الدولي. ومن صلاحيات الأمم المتحدة أيضاً قمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاحتلال بالقوة، واتخاذ كافة التدابير الفعالة لقمع العدوان سياسية أو اقتصادية أو عسكرية. وباختصار فإن التدابير التي يجب على الأمم المتحدة اتخاذها لحفظ السلم والأمن الدوليين على ثلاثة مستويات: المستوى

الأول يتعلق بالتدابير الوقائية لإزالة أسباب التوتر والحيلولة دون اندلاع المنازعات، والمستوى الثاني يتضمن تدابيراً لمساعدة الأطراف في النزاع للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وفقاً لمبادئ العدل والقانون. بينما يتضمن المستوى الثالث تدابيراً قمعية لمواجهة حالات العدوان أو تهديد السلم أو الإخلال به.

ب- تنمية العلاقات الودية بين الأمم: حيث نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى على صلاحية الأمم المتحدة في اتخاذ كل التدابير اللازمة لتنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وفي مقدمتها حق تقرير المصير.. وكذلك التدابير الملائمة لتعزيز السلم العام. وعلى الرغم من عدم وضوح مفهوم حق تقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة، ووجود خلافات في مؤتمر سان فرانسيسكو حول مفهوم هذا الحق ونطاقه، فإن حق الشعوب في تقرير مصيرها يعد أحد مقاصد الأمم المتحدة وأهدافها الأساسية. ويُعد إقرار حق الشعوب في تقرير المصير نصراً كبيراً للقوى المناهضة للاستعمار، وترك أثراً هائلاً على توجيه نشاط الأمم المتحدة في مجال مكافحة الاستعمار.

ت- تحقيق التعاون الدولي في الميادين الأخرى: وقد أعطى هذا النص الطبيعة العامة دون السياسية أو الأمنية المتخصصة للمنظمة الدولية. فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن هدف الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي في حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وفي تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك بشكل مطلق دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ودون تفرقة بين الرجال والنساء. وبذلك يكون الميثاق قد أكد حقوق الإنسان والتأكيد على احترامه والتشجيع عليه باعتباره هدفاً أساسياً من أهداف منظمة الأمم المتحدة.

ث- تنسيق الأنشطة الدولية وتوجيهها لخدمة أهداف المنظمة: وهو ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة الأولى، حيث نصت على جعل هذه المنظمة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة. وقد عكس هذا المقصد للأمم المتحدة حالة الحماس التي وجدت عند إنشاء الأمم المتحدة، وأن تتحول المنظمة إلى فاعل دولي حقيقي يوجه نشاط الأمم كافة. ويبدو أن المراد من هذه المادة هو أن تتحول المنظمة إلى نواة للتنظيم العالمي الشامل بدلاً من مجرد منظمة دولية عامة من خلال إقامة شبكة كثيفة من التفاعلات مع كل المنظمات الدولية الأخرى الإقليمية والعالمية، العامة منها والخاصة، الحكومية وغير الحكومية وهو ما يعكس الأطر المؤسسية للنظام الدولي.

ت- مبادئ الأمم المتحدة

وهي المبادئ التي حددتها المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والتي مهمتها إلزام الدول الأعضاء والأمم المتحدة بالسير بناءً عليها. وهذه المبادئ هي:

أ- مبدأ المساواة السيادية بين الدول الأعضاء: حيث نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق على قيام الأمم المتحدة على مبدأ المساواة القانونية في الحقوق والواجبات بين جميع أعضائها. وهو ما ظهر في العديد من القواعد الأساسية التي تضمنها الميثاق على رأسها قاعدة المساواة في التصويت في فروع الهيئة وأجهزتها الأساسية. إلا أن المنظمة عملت على الموازنة بين الاعتبارات السيادية بين الدول صغيرها وكبيرها، وبين التمييز بين الدول وفقاً لقدراتها المتباينة بهدف الحفاظ على قدرة المنظمة وفعاليتها في القضايا التي يتعين على الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات أو قرارات حاسمة وواجبة التنفيذ فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدولي، وهذا ما يحصل في مجلس الأمن الدولي من تمتعها بمقعد دائم وحصولها على حق النقض.

ب- تنفيذ الالتزامات بحسن نية: فقد قررت الفقرة الثانية من المادة الثانية من الميثاق أنه لكي "يكفل أعضاء الأمم المتحدة لأنفسهم جميع الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون بتنفيذ الالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بمقتضى الميثاق بحسن نية". وهو ما يفهم على أن الميثاق قد ربط بين التمتع بميزات العضوية في الأمم المتحدة وبين تنفيذ الالتزامات بحسن نية. وقد تم إضافة هذا المفهوم في مؤتمر سان فرانسيسكو. ويقصد بالالتزام هنا كل أنواع الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق المادية منها كالوفاء بالحصص المالية المقررة عليها أو تقديم التسهيلات المطلوبة لتتمكن المنظمة من معاقبة المعتدي، أو الالتزامات الأخلاقية والمعنوية.

ت- حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية: حيث فرضت الفقرة الثالثة من المادة الثانية على الدول الأعضاء في المنظمة الدولية أن تلجأ إلى الطرق السلمية لإنهاء منازعاتهم من دون تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر أو التهديد. ولكي تكون التسوية سلمية يجب أن تكون عادلة. أما أنواع الطرق السلمية، التي يجب على الدول المتنازعة أن تختارها ولا تُجبر على الأخذ بها، فقد أوضحتها المادة 33 من الميثاق وهي: التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيار الدول المتنازعة.

ث- تحريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية: حيث يلتزم أعضاء الأمم المتحدة بأحكام الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة بأن يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة بما لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة. إلا أن الميثاق عاد واستثنى ثلاث حالات يجوز فيها استخدام القوة

شرعاً وهي في إطار الترتيبات المتعلقة بالأمن الجماعي، وفي حالة الدفاع عن النفس، وضد الدول الأعداء في الحرب العالمية الثانية.

ج- **معاونة الأمم المتحدة فيما تتخذه من أعمال:** وهو ما طالبت به الفقرة الخامسة من المادة الثانية من الميثاق. فقد طلبت هذه المادة من جميع الدول الأعضاء تقديم كل ما في وسعها من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، والامتناع عن مساعدة أي دولة تتخذ الأمم المتحدة أي عمل من أعمال الردع إزاءها، أي الامتناع عن مساعدة الدول الخارجة عن الشرعية الدولية والتي اتخذ مجلس الأمن عملاً من أعمال الردع ضدها.

ح- **تنظيم العلاقات مع الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة:** وهذه الفقرة موجهة أصالة للدول غير الأعضاء في المنظمة الدولية. فكون ميثاق الأمم المتحدة لا يلزم إلا الدول الأعضاء بالتقيد به، طالبت منظمة الأمم المتحدة هذه الدول على أن تسير بناءً على هدي المبادئ الواردة في الميثاق بهدف المحافظة على السلم والأمن الدولي. وبناءً على ذلك أصبح بإمكان الدول الأعضاء أن تتقدم بشكوى إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن ضد الدول غير الأعضاء، وبإمكانية أن تقوم هذه الأخيرة بتقديم شكوى ضد الدول الأعضاء إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن.

خ- **الامتناع عن التدخل في المسائل التي تتعلق بالاختصاص الداخلي للدول:** وهو المبدأ الذي أثار جدلاً كبيراً وهو في الوقت نفسه من أهم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فقد نصت الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق أنه ليس هناك ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يسمح للأعضاء بأن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تُحل بحكم الميثاق. إلا أنه أضاف أن هذا المبدأ لا يمنع تطبيق

تدابير الردع الواردة في الفصل السابع. إلا أن الميثاق لم يُحدد المسائل والقضايا التي تدخل في خانة الشأن الداخلي للدول، وهو ما أثار اختلافاً واضحاً بين الفقهاء حول هذه المسألة. وتكفل الأمم المتحدة بتحديد المسائل التي تدخل في نطاق الاختصاص الداخلي للدول أم لا. إلا أن المسائل والقضايا التي وردت بشأنها التزامات دولية في ميثاق الأمم المتحدة أو في الاتفاقيات الدولية الأخرى وخاصة متعددة الأطراف أو العرف الدولي هي من المسائل التي تبقى خارج مجال الشأن الداخلي للدول.

كان عند مؤسسي الأمم المتحدة آمال كبيرة في منع النزاعات بين الدول وجعل الحروب المستقبلية مستحيلة. تلك الآمال من الواضح جداً أنها لم تُدرك بعد، وأصبحت مستحيلة. فانقسم العالم من عام 1947 حتى عام 1991 إلى معسكرات عدائية أثناء الحرب الباردة، وأصبح الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي سمة هذه الفترة. وبعد انتهاء الحرب الباردة كانت هناك عدة دعوات لمنظمة الأمم المتحدة لتكون الوكالة العالمية التي تعمل على إنجاز الأمن والسلام والتعاون العالمي. إلا أن صعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى موقع الهيمنة العالمية كدولة عظمى وحيدة في السنوات التي أعقبت الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي، أثار الشكوك حول دور الأمم المتحدة وتأثيرها الدولي.

وتزايد تدخل منظمة الأمم المتحدة في العالم منذ انهيار الكتلة الشيوعية. كما تضاعفت قرارات مجلس الأمن الهادفة للحفاظ على السلام العالمي، حيث تمثل ذلك في كثير من الأحيان في إرسال قوات حفظ سلام أو ما يُطلق عليهم "القبعات الزرقاء"⁽¹⁾. وقد تنوعت مسؤوليات البعثات الأممية على نحو متزايد. ففي عام

(1) القبعات الزرقاء هم جنود تابعين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يُشاركون في عمليات حفظ السلام في مناطق مختلفة من العالم.

1991 أجاز مجلس الأمن للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بشن الحرب ضد العراق بذريعة الدفاع عن القانون الدولي. علاوة على ذلك، لعبت المنظمات التابعة للأمم المتحدة المتخصصة دوراً متزايداً في العالم؛ فبعض من هذه المنظمات مسؤولة عن القضايا الصحية، وعن مساعدة اللاجئين، كما تعمل اليونسكو في الحفاظ على التراث العالمي.

ثانياً: منظمات إقليمية

تعد المنظمات الإقليمية شكلاً من أشكال التنظيم الدولي. فقد أقر ميثاق الأمم المتحدة قيام منظمات إقليمية مهمتها معالجة الأمور التي تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين. ويُشترط على هذه المنظمات الإقليمية، عند القيام بنشاطاتها، أن تلتزم وتراعي أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة. وللمنظمات الإقليمية دور مهم في تعزيز مبادئ منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها وتفعيل دورهما. والمنظمات الإقليمية هي بمعنى من المعاني منظمات دولية تشمل كيانات جيوسياسية أو اقتصادية. وقد أنشئت من أجل تعزيز التعاون والتكامل السياسي والاقتصادي أو لتحقيق الحوار بين الدول أو الكيانات ضمن حدود جغرافية أو جيوسياسية محددة. وهي غالباً ما تضم دولاً تشترك في أنماط وتنمية وتاريخ مشترك. وقد عززت نتائج الحرب العالمية الثانية من أهمية مثل هذه الكيانات والمنظمات في عصر التجزئة الكامن في العولمة. وتعمل المنظمات الإقليمية جنباً إلى جنب مع منظمات عالمية متعددة الأطراف كمنظمة الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من وجود الكثير من المنظمات الإقليمية المهمة والتي تلعب دوراً فاعلاً سواءً على المستوى الإقليمي الذي أنشئت فيه، أو على المستوى

الدولي، فقد رأينا أن يتم التركيز في القسم الثاني من الفصل السادس على عددٍ من المنظمات الإقليمية المهمة والفاعلة والتي تمتلك ثقلاً اقتصادياً وجيوسياسياً هاماً. هذه المنظمات هي جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، والاتحاد الأوربي، والاتحاد الإفريقي.

1 - جامعة الدول العربية

لم تُشكل جامعة الدول العربية مجرد مرجعية عربية لأمتنا العربية فقط، بل كانت الأمل في أن تُشكل الأداة التي تحقق أهداف الجماهير العربية وتطلعاتها، وأن تقوم بالدور الفاعل في حل المنازعات العربية-العربية دون تدخل من أي طرف خارجي، وأن يكون لها الدور نفسه الذي تقوم به الكثير من المنظمات، والمتمثل في إرساء الأساس والبنية المتينة والحقيقية نحو تحقيق تكامل عربي. فقد كان الدفاع عن مصالح الدول العربية الأعضاء الهدف الأساسي للجامعة والتي تتفرع منه بقية الأهداف. إلا أن جامعة الدول العربية فشلت في تحقيق الوحدة العربية التي راودت الكثيرين من أبناء الأمة العربية، وحل المنازعات بين الدول العربية.

أ- نشأة الجامعة العربية

عندما شعرت بريطانيا بالعداء الشديد الذي كان يُكنه العرب للدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا صاحبة وعد بلفور، أرادت أن تُخفف من هذا العداء وأن تستميلهم إلى جانبها. فأعلن وزير خارجية بريطانيا أيدن في 29 أيار 1941 عن تعاطف بلاده مع استقلال بعض البلاد العربية في إطار عمل عربي وحدوي. وقد تضمن التصريح ما يأتي: "لقد خطا العالم العربي خطوات واسعة في

طريق الرقي، وهو يطمح الآن إلى تحقيق نوع من الوحدة يجعل منه عالماً مُتماسكاً، ويرجو أن تُساعده بريطانيا العظمى في بلوغ هذا الهدف، ويسرني أن أعلن باسم حكومة صاحبة الجلالة عن ترحيب بريطانيا بهذه الخطوة، وعن استعدادها لمساعدة القائمين بها طالما تتوفر لديها الأدلة على تأييد الرأي العام العربي لها⁽¹⁾. وقد كرر أیدن تصريحه هذا أمام مجلس العموم البريطاني في 24 شباط 1943. وبعد هذا التصريح، اقترح نوري السعيد عقد مؤتمر عربي لمناقشة الموضوع، إلا أنه لم يلق قبولاً بريطانياً خوفاً من أن يتم استعماله من أجل الدعاية ضد الصبونية، وإثارة الجماهير العربية ضد بريطانيا، فلجأ نوري السعيد إلى المحادثات الثنائية كحل بديل.

إلا أن طرح فكرة الوحدة العربية أدى إلى تجدد الخلاف مرة أخرى، حيث برز اتجاهان مختلفان؛ يدعو الأول إلى اتحاد كونفدرالي أو فيدرالي بين الدول العربية، وتزعمت هذا الاتجاه سوريا. بينما اكتفى الاتجاه الثاني بالدعوة إلى شكل يسمح بتعاون وثيق بين الدول العربية المنظمة له، وكان كل من لبنان والمملكة العربية السعودية واليمن من مؤيدي هذا الاتجاه، بينما لم تؤيد مصر أيّاً من الاتجاهين.

واجتمعت اللجنة التحضيرية لمؤتمر عربي عام اقترحه مصر بعد المشاورات الثنائية التي أجرتها في الإسكندرية في الفترة ما بين 25 أيلول و 7 تشرين أول من عام 1944، وأصدرت بروتوكول الإسكندرية الذي مثل حجر الأساس لميثاق الجامعة العربية. ثم اجتمعت اللجنة الفرعية السياسية التي أوصى بها بروتوكول الإسكندرية في الفترة من 17 شباط إلى 3 آذار من عام 1945

(1) العتيبي غائب بن غلاب، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، جامعة نايف العربية

للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2010، ص 18

لإعداد مشروع الميثاق. وقد جاء مشروع الميثاق الذي أعدته اللجنة الفرعية السياسية نتيجة اقتراحات وملاحظات جميع الدول العربية الأعضاء المشاركة في الاجتماع، حيث تم توقيعه في 22 آذار عام 1945، ودخل حيز التنفيذ في 11 أيار من العام نفسه⁽¹⁾.

وقد تلقت اللجنة التحضيرية العديد من الاقتراحات حول تسمية التنظيم العربي منها الاقتراح الذي تقدمت به سوريا بتسميته التنظيم العربي بالتحالف العربي، وآخر عراقي بتسميته الاتحاد العربي. إلا أن الاقتراح المصري هو من أعطى التسمية التي لا زالت إلى الآن وهي الجامعة العربية. فقد رأى الوفد المصري أن مصطلح الجامعة العربية أكثر موائمة من بين المصطلحات الأخرى كونه يتفق مع المصطلحات اللغوية والسياسية العربية، ولأن كلمة جامعة تُفيد الرابطة والنظام الذي يربط بين الأفراد والجامعات لأنها في الشريعة تعني جماعة المؤمنين، ولأنه أخيراً يُزيل الغموض في التسميتين السورية والعراقية. لذلك تم تبني المقترح المصري لكن بعد إجراء تعديل بسيط بتحويله من الجامعة العربية إلى جامعة الدول العربية⁽²⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 18-20

(2) الشقيري أحمد، الجامعة العربية، كيف تكون جامعة؟ وكيف تُصبح عربية؟ دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس 1979، ص 68

ب- مبادئ جامعة الدول العربية وأهدافها

نص ميثاق جامعة الدول العربية، واتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي إلى أن للجامعة العربية جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسعى إلى تحقيقها. وهذه الأهداف هي:

1- توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة استقلالها وسيادتها: وهو ما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية الذي يتكون من عشرين مادة. ويلاحظ من الهدف الأول لجامعة الدول العربية اقتران عبارة توثيق الصلات بعبارة وصيانة استقلالها وسيادتها. كما أن تنسيق الخطط السياسية لا يعني توحيدها، بل ورد كمظهر من مظاهر التعاون فيما بينها. وقد تم إيراد تلك العبارة لتأكيد استقلال كل دولة من دول الجامعة واحتفاظها بسيادتها فيما يتعلق بشؤونها الداخلية. وقد أظهر الميثاق أن جامعة الدول العربية لم تكن أداة لتوحيد البلاد العربية، بل جهازاً للتنسيق بين الأقطار العربية في إطار محافظة كل دولة منها على استقلالها وسيادتها.

وقد وفق ميثاق جامعة الدول العربية بين الاتجاهات المختلفة التي كانت سائدة في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي. فالميثاق العربي، بصيغته الحالية لم يُلَبِ الحد الأقصى من الآمال والطموحات العربية في تحقيق الوحدة، وهو كذلك لم ينص على جعل العلاقات بين الدول العربية فارغة من كل معنى قومي، بل التأكيد على تثبيت وتمتين العلاقات المتينة التي تربط بين الدول العربية، ودعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال وسيادة تلك الدول وتوجيهها لجهودها لما فيه خير البلاد العربية وإصلاح أحوالها واستجابة للرأي العربي في جميع الأقطار العربية.

2- المحافظة على السلام والأمن العربي: وهو مانصت عليه المادتان

الخامسة والسادسة من ميثاق جامعة الدول العربية. فقد نصت المادة الخامسة على أنه "لايجوز اللجوء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف، كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً. وفي هذه الحالة لا يكون للدول التي وقع بينها الخلاف الاشتراك في مداورات المجلس وقراراته. ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة، وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها، للتوفيق بينهما⁽¹⁾. أما المادة السادسة فقد نصت على أنه "إذا وقع اعتداء من دولة على دولة أخرى من أعضاء الجامعة، أو خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها، أو المهددة بالاعتداء، أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً. ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء، ويصدر القرار بالإجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لايدخل في حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية⁽²⁾".

وتضمن ميثاق الجامعة عدداً من الأحكام الرئيسية لضمان حفظ الأمن وتسوية النزاعات بين الدول العربية. وهذه الأحكام هي: التزام الدول الأعضاء بعدم اللجوء إلى القوة لفض النزاعات، والتحكيم الاختياري لمجلس الجامعة لفض الخلافات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، بشرط أن لا يكون الخلاف متعلقاً باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها. وأخيراً أن يتوسط مجلس الجامعة لحل أي خلاف يخشى أن يؤدي إلى وقوع حرب بين دولتين أعضاء في الجامعة، أو بين دولة عضو ودولة أخرى من خارج الجامعة.

(1) ميثاق جامعة الدول العربية

(2) المرجع نفسه

3- تحقيق التعاون العربي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: ويشكل الجانب الاقتصادي أهم مظاهر التعاون بين البلاد العربية لتحقيق الأمن القومي العربي في زمن تزداد فيه التكتلات الاقتصادية العالمية. وقد شكل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وسائل للعمل العربي الاقتصادي المشترك. إلا أن أياً من الأهداف الاقتصادية العربية لم تُحقق بسبب العديد من المشاكل والعقبات كتفاوت توزيع الدخل القطري والقومي، ومشكلة الأمن الغذائي والمائي العربي وتراجعها إلى مستويات منخفضة، وطبيعة العلاقة بين الاقتصاديات العربية والاقتصاديات المتقدمة، وتزايد النزعة القطرية على حساب النزعة القومية العربية⁽¹⁾.

أما على مستوى التعاون الاجتماعي والثقافي، فقد عملت الجامعة العربية على الاهتمام بكل ما يوثق العلاقات الثقافية العربية ويوطد الدائم والروابط بين البلاد العربية، ويساعد على إزالة الآثار التي خلفتها الاستعماريات الغربية. ولتحقيق الأهداف الثقافية، استند ميثاق الجامعة العربية إلى الوحدة الثقافية العربية، واللغة والأهداف والعقائد المشتركة، وتنشيط الحركة الفكرية العربية، وتطوير الثقافة العربية بتزويدها بإنجازات العلم الحديث ومخترعات الحضارة العالمية، والعمل على تقوية الشعور الثقافي العربي والتركيز على الروابط الثقافية العربية المشتركة. ويمكن القول إن هدف الجامعة العربية هو "العمل على توضيح فكرة الأمة العربية وتحديد أذهان الأفراد، وتكوين عاطفة قوية من الحب والولاء والاعتزاز حول هذه الفكرة، وإبراز العناصر المشتركة في ثقافة هذه الأمة وتأكيد هويتها العربية"⁽²⁾.

(1) نحو عمل اقتصادي عربي مشترك، قضايا اقتصادية عربية، جامعة الدول العربية، سلسلة

دراسات (3)، 1980، ص 30

(2) العتيبي، مرجع سابق، ص 30

أما المبادئ التي تقوم عليها الجامعة العربية فهي: الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة، والمساواة القانونية بين الدول الأعضاء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، والعمل على فض النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق والوسائل السلمية (السياسية والدبلوماسية) في إطار الجامعة العربية. ويمكن تصنيف مدى فاعلية ونجاح جامعة الدول العربية في النزاعات التي تدخلت فيها في أربعة مستويات: أما النزاعات التي حققت فيها نجاحاً كبيراً فهي النزاع العراقي-الكويتي عام 1961، والحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، ودورها في حل الأزمة اليمنية عام 1972. ولم يكن لجهود جامعة الدول العربية النجاح نفسه في قضايا أخرى حيث كان نجاحاً محدوداً مثل أزمة الضفة الغربية عام 1950، والنزاع المغربي-الجزائري عام 1963. وهناك نزاعات تدخلت فيها جامعة الدول العربية دون أن تُحقق فيها أي نجاح يُذكر كالنزاع المصري-السوداني عام 1958، بينما أخفق تدخل الجامعة العربية في قضايا أخرى كفشلها في إنشاء محكمة عدل عربية، وفشلها أيضاً في إنشاء قوة عسكرية عربية تتدخل في الوقت المناسب⁽¹⁾.

ت- الفروع والأجهزة الرئيسية للجامعة

نص ميثاق جامعة الدول العربية على إنشاء عدد من الهيئات والفروع لتسيير عمل الجامعة وهي:

1- مجلس الجامعة: وهو أعلى سلطة في جامعة الدول العربية، ويتكون من جميع الدول الأعضاء، وتُمثل كل دولة منها بصوت واحد. ويعقد المجلس دورته على مستوى وزراء الخارجية أو على مستوى أعلى، ذلك أن ميثاق الجامعة

(1) المرجع نفسه، ص 47-53

لم يُحدد مستوى ممثلي الدول الأعضاء. وقد حدد ميثاق الجامعة اختصاصات المجلس في مراعاة تنفيذ ما تعقده الدول الأعضاء من اتفاقيات في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع أي عدوان على الدول العربية الأعضاء، وحل المنازعات بين الدول العربية بالوسائل السلمية، وتعيين أميناً عاماً للجامعة، ووضع النظام الداخلي للجامعة، واللجان التابعة لها واتخاذ القرارات التي تتعلق بالموظفين التابعين للجامعة وغيرها من القرارات.

2- اللجان الدائمة: نصت المادتان الثانية والرابعة من ميثاق الجامعة على تشكيل لجان خاصة تُمثل فيها الدول الأعضاء. ومهمة هذه اللجان وضع قواعد التعاون وصياغتها على شكل مشروعات اتفاقيات تُعرض على مجلس الجامعة للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول الأعضاء. وقد بينت المادة الثانية الشؤون التي تُشكل من أجلها اللجان وهي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وشؤون الجوازات والجنسية والصحة والمواصلات، وغيرها العديد من شؤون التعاون بين البلدان العربية. وقد لعبت هذه اللجان، البالغ عددها اثنتا عشرة لجنة، دوراً مهماً في دعم التعاون العربي في المجالات كافة حيث تُعد اللجنة السياسية أهم هذه اللجان.

3- الأمانة العامة: تم تشكيل الأمانة العامة إدراكاً من جامعة الدول العربية لأهميتها ودورها الإداري والسياسي في أي منظمة دولية، واعتبار أن الأمانة العامة هي بمثابة العمود الفقري لمنظمة جامعة الدول العربية الوليدة. وتُعد الأمانة العامة أحد أهم الأجهزة الرئيسة في الجامعة العربية، فقد نصت المادة الثانية عشرة من الميثاق العربي على أن تكون للجامعة العربية أمانة عامة تتألف

من أمين عام وأمناء مساعدين، ويعين مجلس الجامعة الأمين العام بأغلبية ثلثي الأعضاء، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس⁽¹⁾.

يضاف إلى ذلك المجلس الاقتصادي الذي ينيق عنه لجان متخصصة في الشؤون الزراعية والصناعية والمواصلات والسياحة. وأهم اللجان المتخصصة التي أنشئت بموجب اتفاقيات مستقلة بموافقة المجلس هي اتحاد إذاعات الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية، والمنظمة العربية للثقافة والعلوم، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وغيرها.

وعقدت الجامعة العربية العديد من القمم العربية كان أولها في أنشاص في الإسكندرية المصرية في 28 أيار عام 1946 الذي دعا له الملك فاروق، وأخرها في الكويت في 26/25 أذار 2014.

ومنذ تأسيس جامعة الدول العربية تولى أمانتها سبع شخصيات عربية ست منهم مصريون وتونسي واحد تولى المنصب عقب انتقال مقر الجامعة من مصر إلى تونس عام 1979.

(1) ميثاق جامعة الدول العربية

ث- أهم التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية

واجهت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها وخلال مراحل تطورها الكثير من التحديات والأزمات الخطيرة التي أثرت على دورها في العمل العربي المشترك الذي شهد تراجعاً واضحاً بسبب ظهور خلافات حول جوهر ومضمون ومفهوم وأبعاد الأمن القومي العربي وطبيعته ومصدر التهديد الذي يتعرض له. كما ازدادت الخلافات العربية وتفاقمت في أعقاب الغزو العراقي للكويت في آب 1990، وهذا انعكس سلباً على التحركات الدبلوماسية والدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به الجامعة العربية. فعلى الرغم من أن بعض هذه الأزمات أخذت شكل التحديات الثابتة والمستمرة كالصراع العربي الإسرائيلي، والخلافات العربية-العربية، وصعوبات العمل العربي المشترك وغيرها، فقد برزت تحديات معاصرة لا تقل أهمية أو خطورة عن تلك التي واجهتها الجامعة العربية في مراحل سابقة. وأكثر تلك التحديات أهمية هي:

1- طبيعة المرحلة الجديدة التي فرضتها العلاقات الدولية في النظام العالمي الجديد، وهو ما فرض على البلاد العربية أن تعمل بشكل جماعي بهدف توفير القدرات والإمكانيات العربية لحماية الأمة العربية وكل قطر من أقطارها من مخططات الهيمنة الأجنبية، ويسهم في إرساء العلاقات الدولية على أساس المساواة والمصالح المشتركة.

2- التحدي الذي يتطلبه الأمن القومي العربي، وعدم وجود وسائل وإمكانيات حماية الأمن العربي الذي يستدعي صياغة رؤية جديدة لهذا الأمن قوامها القوة الذاتية للأمة العربية وفق آلية تتبثق عن أحكام ميثاق جامعة الدول العربية، وتتسجم مع ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

3- التحدي الذي تطرحه عملية التسوية التي عُرفت بـ "السلام العادل والشامل والدائم" مع إسرائيل. وينجم عن هذا التحدي أمران أساسيان: الأول هو التصدي لنزعات التوسع والسيطرة الإقليمية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام. أما الأمر الثاني فيتعلق بمتطلبات السلام في المرحلة القادمة، والنتائج المترتبة على إدارة الصراع في حالة السلم. وكلا الأمرين يستلزمان رؤية عربية مشتركة وموقفاً عربياً موحداً يوفران للأمة العربية القدرة على التعامل مع الوضع الجديد.

4- تحدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية. ومعلوم أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال استثمار الطاقات والثروات والموارد العربية من خلال عمل مخطط ومدرّوس وإستراتيجية واضحة المعالم والأهداف، حيث يُتيح للأمة العربية التعامل مع العالم الجديد؛ عالم التجمعات والتكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث لا مكان للدول القطرية أو للتجمعات والتكتلات الصغيرة.

5- التحدي الديمقراطي، وهو ما يستدعي تكريس مظاهر الحياة الديمقراطية والشرعية والبرلمانية والتعددية السياسية وتعزيز الحريات الأساسية للمواطن العربي واحترام حقوق الإنسان التي أصبحت عنوان الحضارة والمجتمعات الإنسانية في أوروبا والمجتمعات المتقدمة.

6- التحدي الناجم عن انهيار الثقافة العربية وتراجع في القيم المجتمعية العربية، ومواجهة الأفكار التي تترافق مع انتشار التيارات الدينية المختلفة، لا سيما المتطرفة منها، ونمو الأزمات التي تتعايش مع وجود الأقليات والطوائف.

7- ويبقى التحدي الأكبر الذي يواجه البلاد العربية هو الإرهاب، لا سيما بعد أن امتلك وسائل من التنظيم والقوة والتخطيط والتمويل ما يمكنه من تهديد أقوى الدول وأهمها. وهذا التحدي يفرض تعزيز وسائل وسبل التعاون المحلية والإقليمية

والدولية لمواجهة الإرهاب وخطره. وجاءت أحداث أيلول لتترك النظام الدولي الجديد والسياسات العالمية ومفاهيم العلاقات الدولية، حيث أصبح الإرهاب ظاهرة تجاوزت الحدود المحلية والإقليمية إلى العالمية المعقدة التي لا ترتبط بدين أو ثقافة، ولا تخضع لضوابط دينية أو أخلاقية أو إنسانية⁽¹⁾.

لذلك، كانت الجامعة العربية أول من نادى بالحرب على الإرهاب ومكافحته. فالدول العربية أدانت الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره. إلا أن البلاد العربية عانت من قضية تعريف وتحديد مصطلح الإرهاب ومفهومه. فكثير من الأراضي العربية لا زالت محتلة، والاحتلال لا يزال إلا بالمقاومة، لذلك طالما طالبت البلاد العربية الدول والأمم المتحدة بضرورة تحديد تعريف واضح لمفهوم الإرهاب يراعي قضية التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في الكفاح المشروع ضد الاحتلال، واستعادة أراضيها وحقوقها المغتصبة.

من هذا المنطلق أصبحت مكافحة الإرهاب والوقاية منه على رأس أولويات الجامعة العربية منذ التسعينيات من القرن الماضي حيث دعت إلى ضرورة عقد مؤتمر دولي برعاية منظمة الأمم المتحدة لبحث موضوع الإرهاب ووضع تعريف له ضمن اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة فيما يتعلق بالإرهاب.

2- مجلس التعاون الخليجي

يُمثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه عام 1981 بداية تاريخية مهمة للعلاقات العربية-العربية من جهة، والعلاقات الخليجية-الخليجية من جهة ثانية، كونه مثل إطاراً وحدوياً بين دول الخليج العربي الست. ومما يساعد

(1) العتيبي، مرجع سابق، ص 55-59

على أن يكون المجلس تجربة وحدوية ناجحة، هو التشابه الكبير في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لدول الخليج العربية، وكذلك تماثل الأخطار والتهديدات التي تواجهها هذه الدول. لذلك جاء تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليشكل ضرورة ملحة لتحقيق التعاون والتكامل بين دوله تمهيداً لتحقيق الوحدة بينها، ويسهم في تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

أ- نشأة مجلس التعاون الخليجي

شكل مؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي عُقد في العاصمة الأردنية عمان عام 1980 بداية الجهود لتكوين مجلس يضم دول الخليج العربية. فقد طرح أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح تصور بلاده لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات في إطار تنسيق مشترك يشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والنفطية والثقافية والعسكرية. وقد لقيت هذه الفكرة ترحيباً من قبل الدول الخليجية الست.

وفي شهر شباط من عام 1981، اتفق وزراء الدول الخليجية: الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت على إنشاء مجلس للتعاون الخليجي يعتمد مبدأ التعاون بين الدول الأعضاء، ولا يأخذ شكل وحدة أو اتحاد. وتمت الموافقة على الهيكل التنظيمي للاتحاد، والتوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي للمجلس في اجتماع سلطنة عمان لوزراء الخارجية الأعضاء الذي عُقد في التاسع من آذار عام 1981. وعُقد المؤتمر الأول (التأسيسي) في أبو ظبي في الفترة بين 25 و 26 أيار من نفس العام حيث تم التصديق على النظام الأساسي للاتحاد، وهو ما شكل البداية القانونية له.

ب- الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي

1- المجلس الأعلى: وهو أعلى سلطة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول. ويعقد المجلس دورات عادية كل سنة، ويجوز له أيضاً أن يعقد دورات استثنائية بناءً على دعوة من أي دولة عضو وتأييد دولة أخرى عضو فيه. ويُعدّ انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل عضو منهم بصوت واحد. ويُصدر المجلس قراراته فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وبالأغلبية في المسائل الإجرائية. وينبثق عن المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى نفسه في كل حالة حسب طبيعة الخلاف.

2- المجلس الوزاري: ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى. ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة دولة عضو وتأييد دولة أخرى في المجلس، ويُعدّ انعقاد المجلس الوزاري صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء. ومن بين الاختصاصات المنوطة بالمجلس الوزاري اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في المجالات كافة من خلال توصيات يتم رفعها للمجلس الأعلى لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. كما يتولى المجلس الوزاري عملية التحضير لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله. وفيما يتعلق بعملية التصويت في المجلس الوزاري، فهي تماثل نظيرتها في المجلس الأعلى.

3- الأمانة العامة: مهمتها إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل الخليجي المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات، وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري، ومشروعات القرار وغيرها من القرارات الأخرى.

وللأمانة العامة جهاز إداري يتألف من أمين عام يتم تعيينه من قبل المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. إضافة إلى ثلاثة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية، ورئيس بعثة مجلس التعاون الخليجي في العاصمة البلجيكية بروكسل. كما يتألف المجلس من مديري عموم قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام.

وشهد المجلس تطوراً ملحوظاً في هيكله الأساسي فرضته الظروف الإقليمية والدولية. وتمثل التطور الأول في إحداث الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي. أما التطور الثاني في هيكلية المجلس فيتعلق بالقمة التشاورية، النصف سنوية. وتهدف هذه القمة إلى التشاور حول القضايا الإقليمية والدولية المستجدة. وقد عُقدت أول قمة تشاورية نصف سنوية في عام 1999، بناء على توصية من القمة الخليجية التاسعة عشرة في أبو ظبي عام 1998⁽¹⁾.

(1) مجلس التعاون الخليجي لمجلس التعاون الخليجي، عشرون عاماً من الإنجازات، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي كانون ثاني 2006، ص 5-14

ت- أهداف مجلس التعاون الخليجي

حددت المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الأهداف التي أنشئ من أجلها مجلس التعاون الخليجي والتي تتمثل بما يأتي:

1- تحقيق التكامل والتنسيق والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى تحقيق الوحدة بينها.

2- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، التعليمية والثقافية، والشؤون الاجتماعية والصحية، والشؤون الإعلامية والسياحية، والشؤون التشريعية والإدارية.

4- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الزراعة والصناعة والتعدين، والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها⁽¹⁾.

ويلاحظ وضوح الأهداف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتحديدها على النقيض من الأهداف السياسية والعسكرية والأمنية، وهذا ما يدل على غياب المؤسسات العسكرية والأمنية المشتركة. ورغم ذلك، حاولت الدول الأعضاء تعويض هذا الغياب سياسياً حيث شددوا في البيان الختامي للقمّة التأسيسية على

(1) النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي

أن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها وأن هذا المجلس يعبر عن إرادة هذه الدول وحققها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها.

بشكل عام، يمكن القول إن مجموعة من الأسباب والعوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية أدت إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي. وتتمثل العوامل الاقتصادية بالتغيرات الجذرية التي أصابت الاقتصاد العالمي، وضرورة التعاون بين الدول الست لمواجهة هذه التغيرات وتقوية موقفها الاقتصادي. أما الأسباب السياسية فتتمثلت في عاملين أساسيين هما العراق وإيران. وجاءت الأسباب الأمنية والإستراتيجية لتؤكد على ضرورة أن يتبع المجلس سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لهذه الدول والحفاظ على أمن الخليج كجزء من الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

3- رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN)

أ- نشأة الآسيان ومراحل تكوينها

الآسيان هي منظمة أو اتحاد أو رابطة تضم دول جنوب شرق آسيا المعروفة اختصاراً بآسيان The ASEAN Association of Southeast Asian Nations. وهي منظمة اقتصادية تضم عشر دول تقع كلها في منطقة جنوب شرق آسيا. ويُعدّ الثامن من آب من كل عام يوم آسيان، وهو اليوم الذي تم فيه الإعلان عن تأسيس الرابطة. وتتخذ الرابطة شعار One Vision ، One Identity، One Community، ويعني رؤية واحدة، هوية واحدة، مجتمع واحد.

في 8 آب عام 1967، اجتمع وزراء خارجية دول إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافوره وتايلاند معاً في القاعة الرئيسية في إدارة الشؤون الخارجية في العاصمة التايلاندية بانكوك، ووقعوا على وثيقة أعلنت ميلاد أحد أهم المنظمات الإقليمية

الناجحة على مستوى العالم النامي وهي رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). وقد عُرفت الوثيقة التي وقعوا عليها باسم إعلان الرابطة.

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي في الثامن من آب لعام 1967 في بانكوك عاصمة تايلاند، لمواجهة خطر انتشار المد الشيوعي في دول جنوب شرق آسيا كفيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما. ولأن الخلفية التي اعتمدت عليها الدول عند تأسيسها كانت سياسية، فإن بدايات التشاور والتنسيق بين دولها المؤسسة سياسية. وتم انشاء الرابطة بمبادرة من خمس دول جنوب شرق آسيوية هي ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورا وتايلاند والفلبين، بينما انضمت بروناي للمنظمة في عام 1984. وقد أيدت ماليزيا هذا التكتل إلى أقصى حد لأنها كانت ترى فيه الإطار الذي يمكن من خلاله التركيز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين دولها الأعضاء فيما يتعلق بتوحيد سياسات التصنيع، وتحرير التجارة، وتنفيذ سياسات وطنية، وحماية الصناعات الوطنية ومواجهة الحصار الذي كانت تطبقه دول أمريكا وأوروبا ضد صادرات تلك الدول.

ومع تغير النظام العالمي في أعقاب الحرب الباردة، وتوقف الصراع بين القطبين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، اللذين تحكما بمصير العالم منذ الحرب العالمية الثانية، تراجع تخوف وقلق دول رابطة آسيان السياسي، ولم يعد انتشار النفوذ الشيوعي في المنطقة الآسيوية يشكل خطراً عليها. ومنذ ذلك التاريخ بدأت سياسة الرابطة تركز على الجانبين السياسي والاقتصادي معاً مع التركيز على التعاون الاقتصادي أكثر وهو ما انعكس على سياسة الرابطة الجديدة في المنطقة الشرق آسيوية.

وتضم آسيان اليوم عشر دول هي: إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورا وتايلاند، وهي الدول المؤسسة للرابطة في عام 1967. أما الدول الخمس الأخرى

فهي بروناي التي انضمت للرابطة عام 1984، وفيتنام عام 1995، ولاوس 1997، وبورما 1997، وكمبوديا عام 1999.

تتكون الآسيان من رئاسة دورية تضم قمة لرؤساء دول وحكومات الرابطة، والمؤتمرات الوزارية لدول الآسيان، ولجنة دائمة تجتمع شهرياً ولجان متخصصة بالقضايا البحرية والنقل، والطيران، والتجارة والصناعة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها. إضافة إلى ثلاثة مجالس هي مجلس آسيان المختص بالقضايا السياسية والأمنية، ومجلس آسيان الاقتصادي، ومجلس الرابطة الاجتماعي والثقافي.

عقدت رابطة آسيان قمماً سنوية دورية بلغت اثنتين وعشرين قمة عقد أولها في إندونيسيا في الثالث والعشرين والرابع والعشرين من شباط عام 1967، وآخرها وهي القمة الثانية والعشرون في الرابع والعشرين من نيسان عام 2013 في بروناي. ولم تكن كل القمم التي عقدتها الرابطة على المستوى نفسه من الأهمية، بل ظهرت بعض القمم المهمة أبرزها قمة كوالا لامبور في عام 2005 حيث تركز النقاش على عدد من القضايا المهمة كمرض انفلونزا الطيور، والصراع في شرق تايلاند، والديمقراطية في بيرماني، والفقر وصعود أسعار النفط العالمي، وميثاق رابطة آسيان.

وقمة مانيلا عام 1999 التي ركزت على القضايا الاقتصادية والمالية وعملية التكامل الاقتصادي بين بلدان الرابطة، وضرورة إيجاد حل سلمي لقضية الجزر المتنازع عليها بين الصين وبعض الدول الآسيوية، والعمل على تعزيز وتقوية العلاقات بين دول رابطة شرق آسيا وكل من اليابان وكوريا الجنوبية. أما قمة لاوس عام 2004، فقد تميزت بحضور دول أخرى غير اليابان وكوريا، كالعهد ونيوزيلندا وأستراليا والصين، وهي جميعاً ترغب في توثيق علاقاتها الاقتصادية مع

المنظمة الاقتصادية الأكبر في القارة الآسيوية. ولعل أهم نتائج هذه القمة هو التوقيع على اتفاقية لإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم بين الصين ودول الرابطة. ومن الانجازات التي حققتها هذه القمة هو اعتراف الرابطة بموجب اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة بوضع اقتصاد السوق الكامل للصين وهو ما يعني تنازل دول الآسيان عن حقوقها في اتخاذ تدابير وإجراءات مكافحة إغراق أسواقها بالمنتجات الصينية

ب- أهمية المنظمة

لعبت رابطة آسيان دوراً مهماً انعكس إيجابياً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لبلدان الرابطة، وزاد من أهميتها على مستوى الاقتصاد العالمي. ويمكن أن نجل أهمية رابطة آسيان بالنقاط الآتية:

1- زيادة فعالية الدور الآسيوي في العلاقات الاقتصادية العالمية منذ عقد التسعينات. ويمكن للرابطة أن تسهم بفعالية أكبر وأن تلعب دوراً أكثر أهمية وقدرة متنامية في العلاقات الاقتصادية العالمية خاصة بعد انضمام الصين لها واحتمال أن تنضم لها كل من اليابان وكوريا الجنوبية، وهما دولتان آسيويتان ذات وزن اقتصادي إقليمي وعالمي.

2- عملت دول الرابطة على رفع وتفعيل مستوى التعاون الاقتصادي بين دولها من خلال التوجه نحو الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بين دولها في ظل التخوف من التحرك الأمريكي لإقامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وتزايد النزعة التكتلية والتكاملية داخل الاتحاد الأوروبي، وهذا ينعكس سلباً على اقتصاديات وتجارة دول القارة الآسيوية.

3- تُشكل منطقة التجارة الحرة المنوي إقامتها، والتي تضم دول رابطة آسيان العشرة، أكبر تجمع اقتصادي في العالم من ناحية التجمع السكاني الهائل وهذا يوفر عدداً كبيراً من المستهلكين، وهو ما ينعكس إيجاباً في تحقيق وفورات اقتصادية كبيرة ناتجة عن التخفيض في نفقات النقل والتأمين، ويؤمن سهولة في حركة نقل السلع والمواد التجارية، وانتقال الأشخاص داخل المنطقة الآسيوية وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية سواء داخل تجمع آسيان أو خارجه⁽¹⁾.

ت- أهداف المنظمة ومبادئها

ظهرت وثيقة إعلان الرابطة بسيطة حيث دعت إلى: إنشاء جمعية للتعاون الإقليمي بين دول جنوب شرق آسيا التي تعرف باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، وحددت أهداف وأغراض تلك الرابطة. وكانت هذه الأهداف والمقاصد تتمحور حول التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية والتعليمية وغيرها، و تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة من خلال الالتزام واحترام العدالة وسيادة القانون والالتزام بمبادئ الأمم المتحدة. كما نص الميثاق أيضاً على أن الرابطة ستكون مفتوحة لمشاركة جميع الدول في منطقة جنوب شرق آسيا للاشتراك في الأهداف والمبادئ والأغراض التي حددها الميثاق التأسيسي. وأعلنت الرابطة أنها تمثل " الإرادة الجماعية لدول جنوب شرق آسيا لربط أنفسهم معاً في

(1) علي خالفي وعبد الوهاب رميدي، «رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN» نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، (د.ت)، ص 81-94

الصداقة والتعاون من خلال الجهود المشتركة والتضحيات، وتأمين السلام والحرية والازدهار لشعوبها وللأجيال القادمة⁽¹⁾.

حدد إعلان بانكوك التأسيسي في عام 1967 الأهداف التي تعمل رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى تحقيقها. ويتكون ميثاق الآسيان من ثلاثة عشر باباً يحتوي على خمسة وخمسين مادة. ويمكن إجمال أهداف الرابطة على النحو الآتي:

1- العمل على تسريع عملية النمو الاقتصادي وتحقيق التقدم الاجتماعي وتنمية الثقافة في بلدان الرابطة الآسيوية. وأكد البيان أنه لا يمكن تحقيق تلك الأهداف إلا من خلال القيام بعمل مشترك يعتمد على روح التعاون والتكافؤ والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.

2- تهدف الرابطة إلى تحقيق التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لدولها، والعمل على تشجيع التعاون والنشاط والمعونة المتبادلة في مجالات البحث والتدريب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية.

3- كما تهدف رابطة آسيان إلى تحقيق استخدام أفضل لأنشطة دول الرابطة الزراعية والصناعية وتوسيع التجارة بينهما، والعمل على دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين وسائل النقل والاتصالات.

4- العمل على إقامة العلاقات المفيدة والمثمرة مع المنظمات والمؤسسات الدولية منها والإقليمية، التي تمتلك الرؤى نفسها وترفع الأهداف نفسها.

5- تطوير وتعزيز الدراسات التي تتعلق بمنطقة جنوب شرق آسيا.

(1) الموقع الرسمي لرابطة آسيان على شبكة الإنترنت <http://www.asean.org/asean>

6- العمل على تجنب الصراع والخلافات بين دول الرابطة من خلال مراعاة احترام العدل وسيادة القانون في العلاقات بين دولها، وهو ما يؤدي إلى نشر السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي في إقليم جنوب شرق آسيا بهدف تحقيق مواجهة متوازنة وقوية مع الدول الكبرى.

7- تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الرابطة من جهة ومع دول أخرى من خارج الرابطة من جهة ثانية. انطلاقاً من هذا المبدأ، تعمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا على إقامة منطقة تجارة حرة بين دولها يتم فيها إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية، وتوثيق علاقاتها مع دول أخرى بهدف إقامة مناطق تجارة حرة معها كاليابان وكوريا الجنوبية وهذا يسهم بفاعلية أكثر في تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي⁽¹⁾.

ث- اقتصاد دول آسيان

شهدت دول جنوب شرق آسيا نمواً اقتصادياً كبيراً ولاسيما في الفترة الممتدة بين 1997 و 2005. كما شهدت المبادلات التجارية بين دول آسيان ارتفاعاً ملموساً. وتتكون واردات وصادرات آسيان من الآلات والتجهيزات المتنوعة وقطع الغيار ومواد الطاقة ومشتقاتها. وعلى الرغم من وجود الآسيان كمؤسسة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، فإن ذلك لم ينعكس بشكل واضح على التجارة بين بلدان آسيان، بعكس تجارة بلدان آسيان الخارجية. فالتجارة البينية بين بلدان الرابطة الآسيوية شهدت تطوراً ملموساً، حيث ارتفعت الصادرات من 15,3% في عام 1967 إلى 19,1% عام 1980، أما الواردات فزادت من 9,9% إلى 12,5%

(1) الموقع الرسمي لرابطة آسيان على شبكة الإنترنت <http://www.asean.org/asean>

للفترة نفسها. ويعود السبب في ضعف التجارة البينية بين دول الرابطة وعدم بلوغها مستوى تجارة دول الرابطة مع دول من خارج آسيان إلى اعتماد الرابطة سياسات صناعية تهدف إلى إحلال الواردات وحماية الصناعة الناشئة من المنافسة الخارجية، وتطبيق سياسات حمائية في إطار التجمع، وتحرير التجارة البينية على أساس سلع معينة ومحددة، وتجنب التحرير الشامل للتجارة⁽¹⁾.

كما شهدت بلدان الرابطة نمواً سريعاً في المنتجات الزراعية، وارتفاع معدلات نمو الإنتاجية، وارتفاع معدلات نمو رأس المال المادي والبشري، إضافة إلى تنامي الصادرات من السلع المصنعة، وانخفاض نسبة التفاوت في الدخل وانخفاض معدلات الفقر، وزيادة نسبة المدخرات المحلية والاستثمارية. ويلاحظ نمو الدور الذي يمارسه كتل دول رابطة شرق آسيا في التجارة العالمية بشكل متزايد ومستمر. فبعد أن كانت صادرات الرابطة تمثل حوالي 1,3% من إجمالي الصادرات في العالم عام 1987، وحوالي 3,11% من إجمالي صادرات الدول النامية، وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 2,5% من إجمالي الصادرات على مستوى العالم، و8,16% من إجمالي صادرات الدول النامية سنة 2003. وقد مثل إجمالي صادرات رابطة آسيان إلى جانب الصين ما يقارب 763 مليار دولار في عام 2003، بينما وصلت نسبة الواردات في نفس العام إلى 3,1076 مليار دولار⁽²⁾.

ومما لا شك فيه أن تكتل الدول في منطقة جنوب شرق آسيا كان له أثراً إيجابية على الوضع الاقتصادي لبلدان رابطة آسيان، وهذا أثر بشكل إيجابي على

(1) علي خالفي وعبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 81-94

(2) المرجع نفسه، ص 81-94

المجتمع ومستوى المعيشة لسكان دول الرابطة. كما انعكس التكتل على مكانة دول الرابطة على المستوى العالمي، لا سيما الدول الخمس الأكثر تطوراً في مؤشر التنمية البشرية: تايلند واندونيسيا وماليزيا وسنغافورا وبروناي.

4- الاتحاد الأوروبي

عرّف الاتحاد الأوروبي (EU) نفسه على موقعه الرسمي على شبكة الإنترنت على أنه شراكة اقتصادية وسياسية فريدة من نوعها بين ثمان وعشرين دولة أوروبية، حيث تغطي هذه الدول مجتمعة القسم الأكبر من القارة الأوروبية⁽¹⁾.

أ- نشأة الاتحاد وتطوره

كانت الخطوة الأولى للاتحاد الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث كان هدفه الأول تعزيز التعاون الاقتصادي، مستنداً على فرضية أن الارتباط التجاري بين الدول يمكن أن يتطور ليشكل ترابطاً اقتصادياً أقل عرضة للصراع

⁽¹⁾ Le site web officiel de l'Union européenne:
http://europa.eu/index_fr.htm

والحروب. وقد تم إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) في عام 1958، وإقامة تعاون اقتصادي وثيق متزايد بين ست دول هي: ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ وهولندا. ومنذ ذلك الحين، ظهرت سوق واحدة ضخمة لا تزال تتطور في طاقة كاملة.

شكل الاتحاد الأوروبي حدثاً فاصلاً في تاريخ العلاقات الجيو-سياسية الأوروبية، وأهم تجربة اندماج على المستوى الإقليمي والعالمي، ومثلاً يُحتذى للتجارب الناجحة على المستوى العالمي بسبب النجاح الكبير الذي حققه، لاسيما على المستوى الاقتصادي. وقد عبر هذا التكتل عن تجاوز الدول الأوروبية ويلات الحروب التي عاشتها في القرن العشرين وخلافاتها التاريخية، والأخذ فقط بكل ما يربطها دينياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وتاريخياً لتحقيق مصالح شعوبها وأهدافها، مشكلة بذلك تكتلاً إقليمياً ومنظومة تكاملية يُحتذى بها.

وبدأ الاتحاد الأوروبي أهم خطواته في عام 1951 مع الفكرة التي طرحها وزير خارجية فرنسا آنذاك روبرت شومان والتي عُرفت بمشروع شومان. وكان الهدف الأساسي للمشروع توحيد الإشراف على إنتاج فرنسا وألمانيا من الفحم والفولاذ في سوق مُشتركة. وتم التوقيع في عام 1951 على معاهدة لإنشاء هيئة أوروبية للفحم والفولاذ شاركت فيه ست دول هي: فرنسا وبلجيكا وألمانيا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا، لتُصبح سارية المفعول في عام 1952.

وبعد التوقيع على الهيئة الأوروبية للفحم والفولاذ، وقعت الدول الست على معاهدة روما عام 1957 التي نصت على إنشاء هيئة اقتصادية أوروبية مهدت بشكل تدريجي لإنشاء الأسرة الاقتصادية الأوروبية. وكان هدف هذه الأسرة تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال خلال فترة تمتد بين 12 و 15 سنة. وفي العام التالي (1958) تشكلت السوق الأوروبية المُشتركة. وحتى نهاية

الستينات، كانت الدول الأوروبية قد حققت نجاحات كبيرة في مسيرة التكامل الاقتصادي. أما على مستوى العلاقات بين الدول، فقد تمكنت الأسرة الأوروبية من نبذ الخلافات واستبعاد أي شكل ممكن من أشكال الحروب وعُد ذلك أو التفكير به عملاً غير مشروع يجب عدم الاهتمام به أو الاستعداد له.

وشكل القانون الأوروبي الموحد الذي تم إقراره في عام 1985 الخطوة الثالثة المهمة بعد مشروع شومان واتفاقية روما على طريق تحقيق أكبر للتكامل الأوروبي. فقد عمد القانون الأوروبي إلى تحقيق السوق الأوروبية الداخلية قبل عام 1992، وإضفاء الصفة الرسمية على التعاون السياسي الأوروبي، وتعزيز العملية الديمقراطية داخل الاتحاد الأوروبي ومؤسساته. وتعد معاهدة ماستريخت في شباط من عام 1992 التي دخلت حيز التنفيذ في تشرين الثاني من العام الآتي الخطوة الرابعة والأكثر أهمية على طريق تطوير التعاون الأوروبي وتحقيق تكامل أكبر. وقد أعطت معاهدة ماستريخت الاسم الجديد للتكتل الأوروبي. وتكمن أهمية معاهدة ماستريخت في أنها دعت إلى تحقيق وحدة اقتصادية وسياسية أوروبية، والتوسع في مفهوم الوحدة السياسية الأوروبية من السوق الأوروبية إلى الوحدة السياسية الأوروبية. وفي قمة ماستريخت تم الاتفاق أيضاً على تعديل اتفاقية روما، والتوقيع على الاتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية. كما اتفقت الدول الأوروبية على العمل لتحقيق الاندماج في المجالات الاقتصادية والنقدية، والوحدة السياسية الأوروبية الداخلية، والسياسة الخارجية والأمنية⁽¹⁾.

(1) DEHOUSSE Franklin et GHEMAR Katelyne., «Le traité de Maastricht et les relations extérieures Communauté européenne», *EJIL*, N° 5, pp. 1-172

أما على مستوى التوسع الجغرافي، فقد حقق الاتحاد الأوروبي توسعاً كبيراً في عدد أعضائه حيث التحقت بالدول الستة المؤسسة للاتحاد كل من بريطانيا والدنمارك في 1973، واليونان في عام 1981، وإسبانيا والبرتغال في عام 1986، وإيرلندا في عام 1993، ثم السويد وفنلندا والنمسا في عام 1995. وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، أخذ الاتحاد الأوروبي يتوسع نحو بلدان أوروبا الشرقية ابتداءً من عام 2004 بانضمام عشر دول هي أستراليا وبولندا والتشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا والمجر، وقبرص ومالطا في عام 2005. أما في عام 2007 فقد انضمت رومانيا وبلغاريا، وكرواتيا في عام 2013 ليصبح بذلك عدد الدول الأعضاء في الاتحاد 28 دولة.

ب- مؤسسات الاتحاد الأوروبي

شكلت مؤسسات الاتحاد بنيته السياسية الديمقراطية، وأدت دوراً مهماً في تطوره، وسنحاول فيما يأتي أن نبيّن أهم تلك المؤسسات ودورها⁽¹⁾.

1- **المجلس الأوروبي:** وهو أعلى مؤسسة في الاتحاد، يعقد اجتماعاته على مستوى رؤساء الدول بمعدل ثلاث مرات سنوياً، وذلك تطبيقاً لاتفاق باريس في كانون أول من عام 1974. إلا أن هذا الاتفاق تم تعديله في عام 1985 حيث أصبحت الاجتماعات تُعقد مرتين سنوياً بدلاً من ثلاث، ويترأس الاتحاد إحدى دوله لمدة ستة أشهر. أما المهمة التي تقع على عاتق المجلس فهي وضع السياسات العامة للاتحاد، والتنسيق بين أعضائه في المجالات كافة.

(1) أغلب المعلومات فيما يتعلق بمؤسسات الاتحاد وبنيته التنظيمية مأخوذة من الموقع الرسمي

للإتحاد الأوروبي: http://europa.eu/geninfo/sitemap_fr.htm

2- مجلس الاتحاد الأوروبي: يشكل مع البرلمان الأوروبي الذراع القضائية للاتحاد الأوروبي، وهو ما يمكن أن نسميه اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء حسب تخصصات كل وزارة كالدفاع والصناعة والتجارة والخارجية وغيرها. ويقع مقر مجلس الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل. ويقع على عاتق مجلس الاتحاد الأوروبي إقرار التشريعات التي يصدرها الاتحاد الأوروبي. أما رئاسة المجلس فهي دورية نصف سنوية. ويتم اتخاذ القرارات الصادرة عنه بأغلبية 62. ولا تتساوى الدول الأعضاء في المجلس في عدد الأصوات، ذلك أن لكل دولة عدداً من الأصوات يتناسب مع حجمها. فهناك دول لها عشرة أصوات كألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، ودول لها ثمانية أصوات كإسبانيا، ودول لها خمسة أصوات مثل بلجيكا وهولندا واليونان والبرتغال، أما إيرلندا والدنمارك وفنلندا فلها ثلاثة أصوات، ولا تمتلك اللكسمبورغ سوى صوتين فقط⁽¹⁾.

3- المفوضية الأوروبية: وتوصف على أنها الممثل العام لمصالح الوحدة الأوروبية، ولا تمثل مصالح الدول الأوروبية. ويبلغ عدد أعضاء المفوضية 20 عضواً تتمثل كل من ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا بعضوين لكل دولة منهما، بينما يمثل الدول الأخرى عضو واحد يتم تعيينهم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد بعد موافقة البرلمان الأوروبي. وتتكون المفوضية الأوروبية من كادر إداري يشمل 21 ألف موظف يعملون في 24 دائرة تابعة لها، منهم 17 ألفاً يعملون في مقر الاتحاد في بروكسل. وتعد المفوضية اجتماعاً واحداً كل أسبوع على الأقل. وتتنحصر وظيفة المفوضية في تمثيل الاتحاد في الخارج، وإعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها، والدفاع عن مصالح الاتحاد.

(1) كمال محمد مصطفى ونهرا محمد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-

الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 44

4- البرلمان الأوروبي: مقره في ستراسبورغ الفرنسية، ويمثل السلطة التشريعية في الاتحاد، ويضم 625 عضواً. والمهمة الأساسية للبرلمان الأوروبي هي متابعة أداء المفوضية الأوروبية، ومناقشة تقريرها السنوي. وقد أعطت معاهدة ماستريخت وظائف جديدة للبرلمان الأوروبي تمثلت في حقه في إنشاء لجان للتحقيق في حالات سوء الإدارة وخرق قوانين الاتحاد. ويتم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي مباشرة من قبل مواطني دولهم كل خمس سنوات (تم إقرار ذلك بعد عام 1979)، وذلك حسب حصص معينة لكل دولة وعلى أساس كثافتها السكانية. وتأتي ألمانيا على قائمة الدول الأكثر تمثيلاً في البرلمان الأوروبي بواقع 99 صوتاً، بينما يمثل كلاً من فرنسا وإيطاليا وبريطانيا 87 عضواً لكل دولة منهما، وتأتي إيرلندا (15 صوتاً)، واللكسمبورغ (6 أصوات) وهي أقل الدول تمثيلاً. وما يميز البرلمان الأوروبي أن النواب لا يمثلون دولهم ولا يتكلمون باسمها، بل يتكلمون باسم الأحزاب والتيارات السياسية التي يمثلونها. وأبرز الكتل المُمثلة في البرلمان الأوروبي هي الكتلة الاشتراكية، وهي الأكبر تمثيلاً وتتكون من الأحزاب الاشتراكية في البرلمان، والكتلة الديمقراطية المسيحية التي يُمثّلها حزب الشعب الأوروبي، وكتلة البرلمانيين الديمقراطيين الاصلاحيين التي تضم أحزاب الوسط في أوروبا، وحزب الخضر، وكتلة الأحزاب الشيوعية⁽¹⁾.

يُشار أيضاً إلى وجود مؤسسات أخرى للاتحاد الأوروبي أهمها محكمة العدل الأوروبية، وهي محكمة مستقلة بشكل كامل عن باقي مؤسسات الاتحاد، وتضم خمسة عشر قاضياً. ومهمة المحكمة البحث في الخلافات بين الدول الأعضاء والدول الأخرى، وكذلك بين مؤسسات الاتحاد المختلفة.

(1) المرجع نفسه، ص 47-54

ت- التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي

على الرغم من النجاحات الكبيرة التي حققها الاتحاد الأوروبي على مستوى توحيد القارة، لا سيما ما يتعلق بإنشاء عملة موحدة للتداول، إلا أنه هناك الكثير من الصعوبات والتحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي. وأبرز هذه التحديات والصعوبات هي:

1- **المشاكل الديمغرافية:** المتمثلة بارتفاع نسبة الشيخوخة وانخفاض معدل النمو السكاني، والاستمرار في تصاعد معدل العمر السكاني وهذا يؤدي إلى انخفاض نسبة السكان الفاعلين في العملية الإنتاجية. وترتبط بمشكلة الشيخوخة الأوروبية مشكلة أخرى تتعلق بإنهاء الفرد الأوروبي دراسته في عمر متأخر ويتقاعد في وقت مبكر، وهذا يفرض تحدياً آخر لعملية التنمية واليد العاملة. لذلك لجأت الدول إلى عملية تشجيع التقاعد المتأخر وسن التشريعات والقوانين التي تشجع على ذلك. ولعل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا بدرجة أقل من أكثر الدول الأوروبية المهددة بالمشكلة العمرية ولاسيما في العقدين القادمين.

2- **المشاكل الناتجة عن الخلافات التاريخية:** وبشكل خاص بين أهم وأكبر دول الاتحاد كالألمانيا وفرنسا، وفرنسا وبريطانيا، أو بين الدول الثلاث معاً. فالتخوف من تجدد العداء على خلفيات تاريخية لا زال موجوداً ومُثيراً للقلق. فعلى الرغم من إلغاء كل مايمكن أن يُثير العداء من قوانين أو تشريعات، إلا أن القضاء وبشكل نهائي على العداء التاريخي الذي تسبب بحرب المئة عام والحربين العالميتين الأولى والثانية يبقى أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلًا.

3- **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، واختلاف مواقف الدول من توسعته:** فلم تقتصر الخلافات على ضم دول جديدة، بل حول تسميته بعد ضم دول أوروبا الشرقية إليه. ففرنسا تريد الحفاظ على تسميته الحالية، بينما ألمانيا تريد

تغييرها إلى فيدرالية، وبريطانيا، التي لم تنضم إلى العملة الأوروبية الموحدة، تفضل اتحاداً أوروبياً قوياً لا دولاً أوروبية قوية داخل الاتحاد. يضاف إلى ذلك، المشاكل التي يمكن أن تنتج من الزيادة في عدد الأعضاء. ذلك أن العدد الكبير من دوله الآن، وتوسعته يمكن أن تخلق مشكلة عدم التوافق بين هذا العدد الكبير من الأعضاء، وهو ما يُثير التساؤل حول قدرة الاتحاد في حل وإدارة الأمور بشكل فاعل وحيوي.

4- **العولمة:** وهو ما فرض على دول الاتحاد الأوربي أن تتأقلم مع الدول الصاعدة، لا سيما الآسيوية منها. إلا أن أبرز المشاكل التي نتجت عن العولمة هي البطالة، ولا سيما مع توجه الشركات الأوروبية نحو دول تتميز بقلّة تكلفة الأيدي العاملة فيها كالدول الآسيوية. لذلك بدأت الدول الأوروبية بتعزيز الحرية وتوثيقها، والنقل من البيروقراطية المتبعة في الشركات، وتخفيض الضرائب المفروضة على الأيدي العاملة.

5- **مشاكل أخرى متعددة:** من المشاكل والتحديات الأخرى التي تواجه الاتحاد الأوربي الاختلاف الثقافي بين الدول الأوروبية المنضوية تحت سقف الاتحاد الأوربي، والمشاكل التي رافقت دخول دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والتحديات الدستورية والقانونية التي تتعلق بكيفية انتخاب رئيس الاتحاد. ويبرز تخوف بعض الدول الصغرى من أن تفقد مكانتها في حال انضمام دول جديدة أكبر كأحد أهم التحديات التي يواجهها الاتحاد، والخلافات بين الدول الأعضاء ولا سيما بين فرنسا وألمانيا من جهة وهولندا وبريطانيا من جهة ثانية حول القضايا المتعلقة بالسياسات الزراعية التي تمّ الاتفاق عليها في عام 1999، إضافة إلى الخلاف حول كيفية دعم الدول الجديدة المنضمة حديثاً للاتحاد دون أن تتأثر دول الاتحاد المؤسسة له. وتبرز الخلافات الفرنسية البريطانية حول استمرار

بريطانيا بالتمتع بالامتيازات التي حصلت عليها منذ عام 1984 فيما يتعلق بتخفيض مساهمتها في ميزانية الاتحاد. إضافة إلى ذلك تبرز مشاكل الهجرة إلى أوروبا، ولاسيما تلك المتعلقة بالهجرة غير الشرعية.

وتبقى الإشارة إلى أن مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من عدمها أبرز وأهم التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي. ذلك أن محاولة تركيا الانضمام للاتحاد منذ عام 1987 لم تلقَ النجاح بسبب الخلاف بين الدول الأعضاء. وتقود فرنسا تيار معارضة انضمام تركيا كونها، حسب رأي الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان، ليست بلداً أوروبياً، بل بلداً قريباً من أوروبا، وعاصمتها تقع خارج أوروبا، وأن أغلب سكانها لا يعيشون في القسم الأوروبي من القارة.

البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لا يشكلون فقط سوقاً مشتركة، وإنما يمتلكون إضافة إلى ذلك سياسات مشتركة يسعون إلى التحدث عنها بصوت واحد على الساحة الدولية.

5- الاتحاد الإفريقي

تعود الأسس التاريخية لتأسيس الاتحاد الإفريقي إلى فكرة إنشاء اتحاد الدول الإفريقية، التي كانت عبارة عن منظمة صغيرة أسسها كوامي نكروما في عام

1961. فقد اقترح الأخير أن يتم وضع سياسة خارجية مشتركة وتمثيل خارجي موحد، والتخطيط المشترك لتحقيق تنمية اقتصادية وصناعية وتكوين سوق إفريقية مشتركة ومنطقة تجارية مشتركة، وإصدار نقد موحد وبنك مركزي إفريقي، وإنشاء نظام للدفاع المشترك وهيئة دفاع مشتركة. وظهرت العديد من المحاولات الأخرى التي تهدف إلى توحيد القارة، فتأسست منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1963، والجماعة الاقتصادية الإفريقية في عام 1981. إلا أن كل تلك المحاولات بقيت قاصرة عن تحقيق أهداف الشعوب الإفريقية في حماية حقوقهم وحرياتهم ما فُسر على أنه قصور من القيادات السياسية الإفريقية حتى تم وصفها "بنادي الطغاة"⁽¹⁾.

ظهرت فكرة إنشاء الاتحاد الإفريقي في منتصف التسعينات من قبل الزعيم الليبي السابق معمر القذافي الذي دعا رؤساء الدول الإفريقية بعد إعلان سرت في التاسع من أيلول 1999 إلى إنشاء الاتحاد الإفريقي على الرغم من عدم بلوغ نسبة الـ 36 دولة المطلوبة للتأسيس. وأعقب إعلان سرت العديد من القمم التي عملت على إنجاز ذلك الهدف. فتم اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد في قمة 2000، واعتماد الخطة لتنفيذ الاتحاد الإفريقي في عام 2001، وتم تنفيذ مبادرة إنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا.

وتم تأسيس الاتحاد الإفريقي في تموز عام 2002 في قمة ديربان في جنوب إفريقيا على أنقاض منظمة الوحدة الإفريقية التي تأسست في أيار من عام 1963. وكان الجنوب إفريقي ثابو مبيكي أول رئيس للجمعية العامة للاتحاد الإفريقي. وأقيمت الدورة الثانية في عام 2003، واحتضنت أديس أبابا القمتين الثالثة في عام 2004، والسادسة عشرة في عام 2011، بينما عُقدت القمة

(1) الاتحاد الإفريقي في محل "نادي الطغاة" قناة B B C، 8 تموز 2002

السابعة عشرة في غينيا الإستوائية تحت عنوان "تسريع تمكين الشباب للتنمية المستدامة"، حيث ناقشت القمة السلام والوضع الأمني في القارة ولاسيما في بلدان ليبيا والسودان والصومال. وناقشت القمة الثامنة عشرة "ثورات الربيع العربي" في كل من تونس وليبيا ومصر، ومناقشة إمكانيات تعزيز الديمقراطية والحريات، وتشجيع التجارة البينية، ورفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في القارة.

وجميع بلدان القارة الإفريقية البالغة 52 دولة أعضاء في الاتحاد الإفريقي، باستثناء المغرب التي انسحبت من المنظمة الإفريقية عام 1984 في أعقاب حصول الجمهورية العربية الصحراوية ممثلة في جبهة البوليساريو الصحراوية دعم وتأيد عدد من الأعضاء للحصول على عضوية المنظمة. وقامت زائير، حليف المغرب، بمقاطعة المنظمة بين عامي 1984 و 1986 تأييداً لموقفها. إلا أن المغرب تتمتع، مع ذلك، بوضع خاص في الاتحاد، حيث يمكنها الاستفادة من الخدمات التي يقدمها الاتحاد على عدها خدمات متاحة لجميع الدول الأعضاء.. كما يُشارك المغاربة في وظائف الاتحاد بمختلف مستوياتها. وحددت المادة الرابعة والعشرون من القانون التأسيسي للاتحاد مقر الاتحاد وهو مدينة أديس أبابا الأثيوبية التي تُعدّ العاصمة الإدارية والرئيسية للاتحاد الإفريقي، حيث يقع فيها المقر الرئيسي للجنة الاتحاد الإفريقي، والعديد من أعضاء المجلس والهيكل الإدارية.

ولعل أهم إنجاز حققه الاتحاد الإفريقي هو قيامه بأول تدخل عسكري له في دولة عضو في عام 2003، حيث نشر قوة لحفظ السلام من جنوب إفريقيا وإثيوبيا وموزمبيق وبوروندي للإشراف على تنفيذ العديد من الاتفاقات العسكرية المختلفة هناك، كما نشر أيضاً قواتاً لحفظ السلام في السودان في صراع دارفور، وذلك قبل

أن تنتقل هذه المهمة إلى منظمة الأمم المتحدة في عام 2008. ومن الأعمال الأخرى للاتحاد قيامه بنشر قوات حفظ سلام في أوغندا وبوروندي وفي الصومال.

اعتمد الاتحاد الإفريقي عدداً من الوثائق المهمة التي تعمل على إرساء معايير جديدة على صعيد القارة السوداء. والهدف من ذلك إكمال الوثائق المعمول بها عند إنشائه. وتشمل اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد في عام 2003، والميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم في عام 2007، واتفاقية الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقية وما يرتبط بها من الإعلان حول الحقوق الديمقراطية والسياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات.

أ- أهداف الاتحاد ومبادئه

يتألف القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي من 33 مادة. وقد حددت المادة الثالثة من مقدمة النص أهداف الاتحاد في أربعة عشر هدفاً يمكن إجمالها على الشكل الآتي:

- 1- العمل على تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين الشعوب والبلدان الإفريقية، والدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.
- 2- التعجيل بتحقيق تكامل القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق وحدة المواقف وتعزيزها حول المسائل ذات الاهتمام المشترك للقارة وشعوبها والدفاع عنها.
- 3- تشجيع التعاون الدولي مع مراعاة ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتعزيز الأمن والسلام في القارة، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.

4- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد، وتهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية.

5- تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكامل الاقتصاديات الإفريقية، وكذلك تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية.

6- تنسيق السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية لتحقيق أهداف الاتحاد بشكل تدريجي، والتعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في المجالات كافة ، ولا سيما العلم والتكنولوجيا.

7- العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة من أجل القضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة لشعوب القارة الإفريقية⁽¹⁾.

أما مبادئ الاتحاد الإفريقي فقد جاءت في ستة عشر مبدأ نصت عليها المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد. ويمكن الإشارة إلى أن أبرز هذه المبادئ هي: مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء، وتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بالطرق المناسبة التي يقرها الاتحاد، ومنع أي دولة عضو من التدخل في شؤون دولة عضو في الاتحاد، ورفض وإدانة أي تغيير غير دستوري للحكومات. كما أشارت المادة الرابعة إلى مبدأ التعايش السلمي بين الدول الأعضاء وحققها في العيش بأمن وسلام. كما يحق لأي دولة عضو أن تطلب من الاتحاد التدخل لإعادة الأمن والاستقرار والسلام. كما ركزت المبادئ على ضرورة

(1) القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي باللغات الثلاث على الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي:

http://www.au.int/ar/about/constitutive_act

احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد وتعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة. كما طالبت المبادئ بضرورة احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاعتقالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية⁽¹⁾.

ب- مؤسسات الاتحاد الإفريقي

يتكون الاتحاد حسب المادة الخامسة من القانون التأسيسي من عدد من المؤسسات هي:

1-

2- ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء وحكوماتها أو ممثلين عنهم،

3-

هي لجنة تقوم بدور الأمانة العامة للاتحاد الإفريقي، تتألف من 10 مفوضين وموظفي دعم، ويقع مقرها الرئيسي في أديس أبابا. وهي لجنة تحاول أن تحاكي نظيرتها المفوضية

(1) المرجع نفسه

الأوربية حيث يقع على عاتقها تحمل مسؤولية الإدارة وتنسيق أولويات ومهام الاتحاد.

4- محكمة العدل الإفريقية: حيث أشارت المادة الثامنة عشرة من القانون التأسيسي إلى إنشاء محكمة تابعة للاتحاد، ويتم تحديد النظام الأساسي للمحكمة وتشكيلها ومهامها وفق بروتوكول خاص بها. وتم اعتماد بروتوكول لإنشاء محكمة العدل الإفريقية في 2003، حيث نص قانونها التأسيسي على أن مهامها تتمثل في البت في الخلافات الحاصلة حول تفسير الأعضاء لمعاهدات الاتحاد الإفريقي.

5- المجلس التنفيذي: يتألف من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات معينة من قبل حكومات الدول الأعضاء. ويهتم المجلس بتنسيق واتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات ذات الاهتمام المشترك بالنسبة إلى الدول الأعضاء مثل التجارة الخارجية، والضمان الاجتماعي، والأغذية والزراعة والاتصالات، والموارد المائية والري وحماية البيئة ومواجهة الكوارث وغيره. ويكون المجلس التنفيذي مسؤولاً أمام الجمعية العامة، حيث يقوم بإعداد مواد وقرارات للجمعية العامة للمناقشة والموافقة

6- الممثلون الدائمون للجنة الاتحاد الإفريقي: وهم ممثلو المرشحين الدائمين للدول الأعضاء، ويقومون بإعداد المهام للمجلس التنفيذي قبل تحويلها إلى الجمعية العامة.

7- مجلس السلام والأمن: تأسس عام 2004 بموجب بروتوكول القانون التأسيسي الذي اعتمدته الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي في عام 2002. ويقع على عاتق المجلس تحقيق الأمن الجماعي للشعوب، وهو بمثابة محطة إنذار مبكر لتقديم الإشارات التي تتعلق بالآزمات والصراعات التي يمكن أن تحدث على أرض إفريقيا في الوقت الفعال والمناسب. وللمجلس مسؤوليات أخرى منها: منع

وإدارة وتسوية الصراعات، ووضع سياسيات للدفاع المشترك، وإعادة بناء وتأسيس السلام بعد انتهاء الصراعات. ويضم مجلس السلم والأمن خمسة عشر عضواً يُنتخبون على أساس إقليمي من قبل الجمعية العامة. ويتشابه عمل وأهداف المجلس مع عمل وأهداف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

8- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي: وهو عبارة عن هيئة استشارية تتألف من مختلف المجموعات المهنية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد. ويحدد مؤتمر الاتحاد مهام المجلس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسلطاته وتشكيله وتنظيمه.

9- اللجان الفنية المختصة: وتكون مسؤولة أمام المجلس التنفيذي. وتتكون هذه اللجان من الوزراء أو كبار المسؤولين المعنيين بالقطاعات التي تقع ضمن دائرة اختصاصهم. وقد حددت المادة الرابعة عشرة من القانون الأساسي للاتحاد سبع لجان هي: لجنة الاقتصاد الريفي والمسائل الاقتصادية، ولجنة الشؤون المالية والنقدية، ولجنة التجارة والجمارك والهجرة، ولجنة الصناعة والعلم والتكنولوجيا والطاقة والموارد الطبيعية والبيئة. ومن اللجان أيضاً لجنة النقل والمواصلات والسياحة، ولجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية، ولجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية.

10- المؤسسات المالية: وهي حسب المادة التاسعة عشرة من القانون الأساسي للاتحاد البنك المركزي الإفريقي مركزاً في أبوجا النيجيرية، والبنك الإفريقي للاستثمار في طرابلس الليبية، وصندوق النقد الإفريقي في ياوندي الكاميرونية.

11- حقوق الإنسان: وهي لجنة الاتحاد الإفريقي الرئيسية لقضايا حقوق الإنسان في القارة. وتم إنشاؤها في عام 1986 بموجب الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب بدلاً من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي وتكمن

مسؤولية لجنة حقوق الإنسان في رصد وتعزيز امتثال الأعضاء للميثاق الإفريقي. ويهدف تفعيل وتدعيم عمل لجنة حقوق الإنسان الإفريقية، تم إنشاء المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب في عام 2006، بعد أن نصّ الميثاق الإفريقي على إنشائها. ومن المقرر أن يتم دمج المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب مع محكمة العدل الإفريقية⁽¹⁾.

12- المجموعات الاقتصادية الإقليمية: وهي ثماني مجموعات اقتصادية إقليمية مُعترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي، أنشئت كل واحدة منها بموجب معاهدة إقليمية. والمجموعات الاقتصادية هي: اتحاد المغرب العربي، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، وتجمع دول الساحل والصحراء، ومجموعة شرق إفريقيا، والمجتمع الاقتصادي لدول شرق إفريقيا، والمجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، والهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد)، وجماعة التطوير الجنوب إفريقية (سادك)⁽²⁾.

في مقابل تلك الأهداف التي تبناها، والإنجازات التي حققها يواجه الاتحاد الإفريقي العديد من التحديات الراهنة. يأتي على رأسها القضايا الصحية ومكافحة الملاريا وفيرس نقص المناعة البشرية ومتلازمة العوز المناعي المكتسب. إضافة إلى ذلك تبرز القضايا السياسية المتمثلة بالمحاربة السلمية للأنظمة غير الديمقراطية وانتشار الحروب الأهلية في القارة الإفريقية. ولا شك أن رفع مستوى معيشة الملايين من الأفارقة الفقراء والتخلص من الأمية، والمجاعات التي تضرب القارة بشكل مستمر، إضافة إلى قضايا البيئة ومشاكل التصحر وغياب سياسة

(1) المرجع نفسه

(2) حسني ثابت، الاتحاد الإفريقي... بين النشأة والأهداف، شبكة أخبار مصر، تاريخ الإطلاع

عليه الجمعة 2014/4/4

بيئية متكاملة ومستدامة تعد من أكثر التحديات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الاتحاد الإفريقي. إلا أن أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه الاتحاد تلك التي تتعلق بالمسائل القانونية التي تتعلق بالصحراء الغربية.

وتتطلع القارة الإفريقية، أسوة بمنظمات دولية أخرى مهمة كالاتحاد الأوروبي، إلى إدارة أمورها الداخلية بنفسها، وأن تضع حداً للتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية. كما تسعى القارة الإفريقية إلى بناء السلام في جميع أرجائها، وأن يتعامل العالم الخارجي معها على قدم المساواة. ويرى الأفارقة الباحثون والعاملون بصدق عن تحقيق مصالح قارتهم وشعوبها أنه لا مجال لتحقيق كل ذلك إلا في إطار تفعيل وتعزيز العمل الجماعي وتفعيل المنظمة الإقليمية الأكبر والأهم في القارة وهي الاتحاد الإفريقي، وذلك من خلال جعله اتحاداً إفريقياً فاعلاً يلبي مصالح شعوبه في محاربة الفقر ووقف الحروب وتحقيق الاستقرار لهم.



خاتمة

ناقش هذا الكتاب باختصار مفيد ومركز أهم القضايا العالمية التي عاشها وعاصرها عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وتطور نظام العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الكونية الثانية حتى الوقت الحاضر. وقد حاولنا أن نبيرز من خلال استعراض أبرز تلك القضايا إضافة إلى المراحل الأساسية لتطور نظام العلاقات بين الدول ومظاهر هذا التطور والعوامل المؤثرة فيه، أن العامل الأساسي المتحكم في العلاقات بين الدول هو أولوية المصلحة القومية قبل كل شيء حيث تسعى جاهدة إلى تحقيق مصالحها بلا أدنى اعتبار لمصالح الآخرين ومستعملة في الوقت نفسه كل الوسائل التي تمكنها من تحقيق هذه المصالح مطبقة في ذلك المقولة الماكيافيلية "الغاية تبرر الوسيلة". يُضاف إلى ذلك أن الاعتبار الأساسي للنظام الدولي هو القوة، فالدولة القوية هي التي تفرض مصالحها وأجنداتها بلا أي اعتبار للمسائل الأخلاقية والإنسانية.

وقد حاول الكتاب أن يرسم صورة ولو مبسطة عن مستقبل العلاقات الدولية والنظام الدولي واستشراف آفاقهما. وقد بين الكتاب المراحل التي تجاوزها النظام الدولي والقضايا العالمية الكثيرة قبل أن يصل إلى مرحلة العولمة التي سيطرت على العالم منذ نهاية الحرب الباردة ولا زالت إلى الوقت الحاضر.

وعمل الكتاب على نقد نظام العولمة نقداً شاملاً من خلال استعراض العيوب والمحاسن التي يمكن أن تقدمها العولمة بأشكالها المتعددة. فالعولمة طرحت نفسها بالنسبة لدول الجنوب المتخلفة بديلاً هيكلياً يمكنها من التخلص من المستويات المتدنية التي تعاني منها والوصول إلى الحداثة والعصرية السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والمعلوماتية والإدارية والمؤسسية. كما استعرض الكتاب الآثار والتحديات التي تواجه الدول الأقل تطوراً بسبب العولمة وتجلياتها

الاقتصادية والسياسية والثقافية. فعلى الرغم من السلبيات والمساوئ التي تحملها العولمة إلا أنها تحمل في طياتها الكثير من الإمكانات التي يمكن أن تسهم في تحقيق التطور والنماء والتقدم. وقد سعت الدراسة إلى إبراز الآثار السلبية والإيجابية على الوطن العربي وكيفية التعامل معها وآليات مواجهتها

ظهرت الكثير من الدول الصاعدة على مستوى المعجزات الاقتصادية من غير أن يكون لها ذلك التأثير السياسي الذي تمتعت به الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة أو الإمبراطورية الأمريكية. من أبرز تلك القوى الصين وقبلها النور الآسيوية والمعجزة اليابانية. فالصين، القطب الاقتصادي والديمقراطي العملاق لا زالت بعيدة عن أن تمارس ذلك الدور السياسي والعسكري الدولي، وهو ما يُذكرنا بالخلل بين العملاق الاقتصادي والقزم السياسي الياباني. فيابان اليوم، عكس الصين التي لا زالت تُصر على أن نموها اقتصادي-سلمي، أخذت تُطالب بأن يكون لها دورٌ سياسي وعسكريّ يوازي دورها ومكانتها الاقتصادية العالمية.

وعمل الكتاب على تتبع منظومة بعض المنظمات الإقليمية الدولية والدور الذي تمارسه على المستويين الإقليمي والدولي. فالفصل السابع عمل على أن يوضح بشكل مبسط الهيكلية الإدارية والسياسية لبعض هذه المنظمات وتأثيرها إضافة إلى أهداف هذه المنظمات ومؤسساتها. فالكتاب يبين أن الكثير من المنظمات الإقليمية فقدت دورها أو تم سلبها الدور الذي يجب أن تقوم به، والبعض الآخر خاضع لأجندة دول قوية ومسيطرة عليها سياسياً واقتصادياً، بينما نجد أن البعض من هذه المنظمات ليست إلا منظمات شكلية عاجزة عن ممارسة أي دور إقليمي بفعل عدة عوامل داخلية وإقليمية ودولية. ويبقى أن نُشير إلى أن منظمة الأمم المتحدة أصبحت منظمة القوى الكبرى التي تتصارع فيها لتحقيق أهدافها بلا أي اعتبار لمصالح الدول الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- 1- أمين جلال، العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، 2001
- 2- إيشلر أمر الله، مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية-العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان، الأردن
- بدوي السيد منير محمود، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، (دون تاريخ ومكان ودار للنشر)
- 4- بوبوف يوري وزيفلر جين، الحوار بين الشرق والغرب هل سيكون عام 2000 عام فناء البشرية؟ ترجمة فائزة العلوش، دمشق، دار الشيخ للدراسات والترجمة والنشر 1988
- 5- بوتيه إريك، فوكان ميشيل، التطور الاقتصادي في آسيا الشرقية، ترجمة صباح كعدان، دمشق، الهيئة العامة للكتاب، 2011
- 6- بيتر مارتين هانس و شومان هارالد، فسخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة وتقديم عدنان عباس علي، عالم المعرفة ، العدد 295، الكويت، 2005
- 7- البيلايي حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، عدد 257، عام 2000
- 8- بين تشسترا، الشرق الأقصى موجز تاريخي، ترجمة حسين الحوت، مراجعة فريد عبد الرحمن، مكتبة مصر، القاهرة، (د.ت)

- 9- تلي تشارلز، الحركات الاجتماعية 1768-2004، ترجمة وتقديم ربيع وهبه، المشروع القومي للترجمة، العدد 957، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005
- 10- تيلور بيتر و فلنت كولن، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، عالم المعرفة، جزءان، العدد 282، يونيو 2002
- 11- الجابري محمد عابد، قضايا في الفكر المعاصر العولمة-صراع الحضارات-العودة إلى الأخلاق-التسامح-الديمقراطية ونظام القيم-الفلسفة والمدينة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1997
- 12- الجزائري سعيد، المخابرات والعالم، دار الجميلة، بيروت، الطبعة الثالثة، الجزء الثالث، 1994
- 13-
- 15- الجنحاني الحبيب، العولمة والفكر العربي المعاصر، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002
- 16- حاتم محمد عبد القادر، العولمة مالها وما عليها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2005
- 17- درويش فوزي، الشرق الأقصى الصين واليابان 1853-1972، الطبعة الثالثة، 1997

- 18- دلي خورشيد، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999
- 19- رايشاور أدوين، اليابانيون، ترجمة ليلي الجبالي، مجلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 136، نيسان 1989
- 20- رسول فاضل، العراق-إيران أسباب النزاع، المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1992
- 21- زكي رمزي، المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 2000
- 22- زنايلي عبد المنعم، العالم الثالث في التوازن الاقتصادي العالمي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1992
- 23- السبكي آمال، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906-1979)، عالم المعرفة، عدد 250، تشرين أول 1999
- 24- السعدون حميد حمد، فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي، دار الطليعة العربية، الأردن، 2001
- 25- السيد يسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة، دار نهضة مصر للطباعة، طبعة خاصة بمكتبة الأسرة، 2005
- 26- الشقيري أحمد، الجامعة العربية، كيف تكون جامعة؟ وكيف تُصبح عربية؟ دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس 1979
- 27- الشيخ رأفت غنيمي، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006

- 28- صالح محمد حبيب ويوفا محمد، قضايا عالمية مُعاصرة (دراسة في العلاقات الدولية المعاصرة)، جامعة دمشق، دمشق 2010/2009
- 29- ظاهر مسعود، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المُستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002
- 30- عبد الله القزاز حكمت، العولمة والتربية، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى، 2001
- 31- عبد الله عبد الخالق، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، العدد 133، الكويت، 1989
- 32- العتيبي غالب بن غالب، جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض، 2010،
- 33- العرب والعولمة، تحرير أسامة أمين الخولي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1998
- 34- العولمة وأثرها في المجتمع والدولة، مركز الامارات للدراسات الإستراتيجية أبو ظبي الطبعة الأولى 2002
- 35- العيدروس محمد حسن، الجزر العربية والإحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية-الإيرانية، دراسة وثائقية، رضا خان والجزر العربية 1921-1941، الجزء الثاني، دار العيدروس للكتاب الحديث، الإمارات العربية المتحدة، 2002
- 36- فولر غراهام، جيوبوليتيك إيران، ترجمة عبد الرحيم كواهي، طهران، 1993
- 37- قاسمية خيرية، قضايا عالمية معاصرة، منشورات جامعة دمشق، 1995/1994

- 38- كمال محمد مصطفى ونهرا محمد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001
- 39- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، سبعة أجزاء، الجزء الثاني، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994
- 40- كيسنجر هنري، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة عمر الأيوبي، الدار الأهلية للتوزيع والنشر، عمان، 1995
- 41- مجلس التعاون الخليجي لمجلس التعاون الخليجي، عشرون عاماً من الإنجازات، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي كانون ثاني 2006
- 42-
- 43- مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض، الجزء الثاني، دمشق، 1984
- 44- مكنمارا روبرت، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة محمد حسين يوسف، عمان، دار الشروق، 1991
- 45- ميثاق جامعة الدول العربية
- 46- هيلان محسن كاظم، سياسة الاحتلال الأمريكي في اليابان 1945-
- 1953 دراسة في التاريخ السياسي، دار الفراهيدي، بغداد، ط 1، 2011
- 47- نافع إبراهيم، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002

48- نافعة حسن، الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام 1945، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت العدد 202، 1995

49- ناي جوزيف، القوة الناعمة، مكتبة العبيكان، 2007

50- نحو عمل اقتصادي عربي مشترك، قضايا اقتصادية عربية، جامعة الدول العربية، سلسلة دراسات (3)، 1980

51- النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي

52- هارون فرغلي، الارهاب العولمي وانتهيار الإمبراطورية الأمريكية، مراجعة وتقديم سامي فريد، دار الوافي للنشر، القاهرة، 2006

53- هوغان مايكل، نهاية الحرب الباردة مدلولها وملابساتها، ترجمة ودراسة محمد أسامة القوتلي، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1998

54- هويدي فهمي، العرب وإيران وهم الصراع وهم الوفاق، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى، 1991

55- اليابان ملامح أمة، ترجمة سمر حمود الشيشكلي، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011

- 1- CABESTAN Jean-Pierre., *La politique internationale de la Chine*, presses de la Fondation nationale des sciences politique, Paris, 2010
- 2- Economist Intelligence Unit Database
- 3- DOZER John., *Embracing defeat: Japan in the Wake of World War II*, W. W. Norton and Company, New York, 1999
- 4- ELISSEEFF Danielle., *Histoire du Japon entre Chine et Pacifique*, le grand livre du mois, éditions du Rocher, Paris, 2001
- 5- EL KADIR, RICHIR Mathieu, SOMVILLE Laurent, TOSELLI Frédéric, VASSEUR *Le dictionnaire historique et géographique du 20^e siècle*, sous la direction de Serge Cordellier, la découverte, Deuxième éditions, Paris, 2002
- 6- Facts and Figures of Japan 2006, Foreign Press Center Japan
- 7- FAIRBANK John et GOLDMAN Merle., *Histoire de la Chine des origins à nos jours*, Tallandier, Paris, 2010
- 8- KAWATO Yuko., Managing the risks of entrapment and abandonment in the U.S.- Japan security alliance, special issue of Japan. CERIS, Guest Editors Jean-Marie Bouissou and Guibourg Delamotte, spring 2011
- 9- MASTANDUNO Michael., *Economic Containment: CoCom and the Politics of East-West Trade*, 1992
- 10- MOURAD Hicham.. *La Turquie vue du monde arabe*. IRIS-Observatoire de la Turquie et de son environnement

géopolitique, la Turquie vue du monde arabe/compte-rendu séminaire-janvier 2013

11- MURAVCHIK Joshua., *Exporting Democracy: Fulfilling America's Democracy Abroad*. Washington: American Enterprise Institute, 1991

12- OCAMPO José Antonio, Martín Juan, *Mondialisation et développement, un regard de l'Amérique latine et des Caraïbes*. Santiago du Chili, avril 2005

13- PARTA Eugene R., *Discovering the Listener: An Assessment of Radio Liberty and Western Broadcasting to the USSR During the Cold War*. Stanford: Hoover Institution Press, 2007

14- PAULET Jean-Pierre., *L'Asie: nouveau centre du monde?* Ellipses édition Marketing S.A., Paris, 2005

15- SHANE Scott., *Dismantling Utopia: How Information Ended the Soviet Union*. Chicago: Ivan R. Dee, 1994

16- STONER WEISS Kathryn with MACFAUL Michael., Domestic and international influences on the Collapse of the Soviet Union (1991) and Russia's initial transition to democracy (1993). Center on Democracy, Development and the Rule of Law Freeman Spogli Institute for International Studies, Stanford University, conference on March 5-6, 2009

17- TALIP Küçükcan., *Arab Image in Turkey*. SETA Research Report/FOUNDATION FOR POLITICAL ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH, 2010

18- The Organization for Economic Cooperation and Development, *Chinese Economic Performance in the Long Run, 960-2030*, by Angus Maddison, 2007.

19- *U.S. Seen as Less Important. China as More Powerful*,
Pew Research Center, 3 décembre 2009.

المقالات

المقالات العربية

- 1- جلال أمين، «العولمة كمثال لصناعة الأفكار»، رد على مقال جلال صادق العظم، مجلة وجهات نظر، العدد 11، ديسمبر 1999
- 2- حسني ثابت، الاتحاد الإفريقي... بين النشأة والأهداف، شبكة أخبار مصر، تاريخ الإطلاع عليه؛ الجمعة 2014/4/4
- 3- حمد محمود وديفيد سكيدمور، العلاقات الأمريكية-الصينية وجولات الحوار الإستراتيجي، مركز الجزيرة للدراسات، 5 آب 2012
- 4- حنا إلياس، «أيهما: عالم جديد أم نظام إقليمي جديد؟»، جريدة الشرق الأوسط، العدد: 10468، السنة: 2007
- 5- خواجه محمد، «المثلث العربي- الإيراني- التركي واقع وأفاق» شؤون الأوسط، العدد 119، عام 2005، ص 156-175
- 6- سياري صبري، تركيا والشرق الأوسط في التسعينات، الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 31، 1997
- 7- عبيرات مقدم وقدي عبد المجيد، «العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي» مجلة الباحث، عدد 1، 2002

8- علي خالفي وعبد الوهاب رميدي، «رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN نموذج الدول النامية للأقليمية المنفتحة»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، (د.ت)، ص 81-94

9- غودمو فرانسوا، العلاقات الصينية-الأمريكية الجذور التاريخية والمستقبل الغامض، مركز الجزيرة للدراسات، 27 تشرين أول 2013

10- محمد غرب، «تحديات العولمة وآثارها على الوطن العربي»، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 1-24

11- هلال علي الدين، "النظام الدولي الجديد: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، مجلة عالم الفكر، المجلد الثالث والعشرون، العددان الثالث والرابع، يناير/مارس، أبريل/يونيو، 1995، ص 9-24

المقالات الأجنبية

1- ARAS Bülent and KÖNI Hassan, «Turkish-Syrian relations revisited», *Arab Studies Quarterly*, volume 24, N° 4, 2002, pp. 47-60.

2- BOUISSOU Jean-Marie., «Le Japon depuis 1945», *Armand Colin, collection Cursus*, Paris 1992, pp. 1-8.

3- DEHOUSSE Franklin et GHEMAR Katelyne., «Le traité de Maastricht et les relations extérieures Communauté européenne», *EJIL*, N° 5, pp. 1-172.

4- FERDINAND Peter, Sunset, sunrise: «China and Russia construct a new relationship», *International Aff airs*, N° 83, Mai 2007, pp. 841-867.

- 5- GILL Bates, HUANG Yanzhong, «Sources and limits of China's Soft power», *Survival*, Vol 48, N° 25, Summer 2006.
- 6- KOUMBA MOUSSAVOU Audia, «l'effondrement de l'URSS», *LJAA. Dpt Hist-Géo*, 2010, pp. 2-18.
- 7- LABRECQUE Charles-Louis., « Le Partenariat stratégique entre la Chine et la Russie: La poursuite d'une amitié pragmatique », *Le Programme Paix et sécurité internationales. Institut québécois des hautes études internationales (HEI)*, Université Laval, N° 30, novembre-décembre, 2007, pp. 1-4.
- 8- MATHEWS Jessica., «Power Shift» *Foreign Affairs*, volume 76, N° 1, January-February, 1997, p. 50-66.
- 9- MICHAEL., «Rapport du module Environnement Mondialisation», *Ecole Nationale Supérieure des Mines*, Saint-Etienne, Décembre 2003/ Avril 2004, pp. 1-37.
- 10- MITCHELL Derek J., « China and Russia », dans *China : The Balance Sheet in 2007 and Beyond*, with Fred BERGSTEN, Bates GILL, Nicholas R. LARDY et Derek MITCHELL, Cambridge, Public Affairs, 2007, pp. 133-147.
- 11- MONTAKE Simon., « Australia's Japan float rival plans for EU-style Asian bloc », *The Christian Science Monitor*, 25 octobre 2009.
- 12- MORRISON Wayne M., «China's economic conditions», *congressional research service*, the Library of congress, January 12, 2006
- 13- MORRISON Wayne M., «China's economic conditions», *congressional research service*, the Library of congress, June 24, 2011

14- MORRISON Wayne M., «China's Economic Rise: History, Trends, Challenges and Implications for the United States», *congressional research service*, the Library of congress, September 5, 2013

15- PARAMONOV Vladimir and ALEKSEY Stokov., «Russian-Chinese Relations: Past, Present and Future», *Conflict Studies Research Centre*, Defence Academy of the Kingdom, septembre, 2006, pp. 1-21.

16- PINEYE Daniel., « URSS-China: un commerce dynamique malgré des problèmes techniques», *économie prospective internationale*, N° 46, 2^e trimestre 1991, pp. 1-12.

17- ROOM Briefing « *Fourteen Days in October: The Cuban Missile Crisis*», *Think Quest*. 1997. - تم الاطلاع عليه بتاريخ 2014 14-03

18- ROSECRANCE Richard., «Power and international Relations: The Rise of China and Its Effects», *International Studies Perspectives*, N° 7, 2006, pp. 31-35.

19- STEPHENS Philip., «US-Japan: an easy marriage becomes a ménage à trois », *Financial Times*, 10 décembre 2009.

20- TROUDI Mohamed, «les relations irano-arabes», *Géostratégie*, N°10, Décembre 2005, pp. 217-225.

21- TROUDI Mohammed Fadhel, «La Turquie et le Monde Arabe au travers de l'exemple syrien», *Géostratégiques*, N° 30, 1^{er} trimestre 2011, pp. 125-142.

مواقع الإنترنت (باللغة العربية)

- 1- تاريخ البنك الدولي:
- 2- حمودة توفيق، العولمة وعلاقاتها بالتكامل والاندماج، بحث بإشراف كباي، جامعة قسنطينة، الجزائر، بحث منشور على الموقع الإلكتروني لمندديات طلبة الجزائر تاريخ الاطلاع عليه: 2014/4/14
2009http://www.muntadiat.com/showthread.php?-2764
- 3- الربيعي كوثر عباس والعلي مروان سالم، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية - الاتحاد الأوروبي أنموذجاً- على الرابط
- 4- القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي باللغات الثلاث على الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي:
- 5- الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت:
- 6- يو جورج تي، الصين وإفريقيا، مركز دراسات الصين وآسيا، موجود على الرابط:
- 7- http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=21&id=944

مواقع الإنترنت (باللغات الأجنبية)

- 1- ASEAN:
- 2- Commission européenne. L'Union européenne et les États-Unis des partenaires mondiaux des responsabilités mondiales. Site:

3- ICHISE Laura.‘ The history of Japanese immigration to the United States. Site:

4- Le site web officiel de l’Union européenne:

5- PORTER Keith.‘ The relationship of the United States with Japan. About.com. Site

اللجنة العلمية:

أ. د. محمود عامر

أ. د. سمر بهلوان

أ. د. كاميليا أبو جبل

المدقق اللغوي:

د. نور الهدى حناوي

حقوق الطبع والترجمة والنشر محفوظة لمديرية الكتب والمطبوعات